



الموسم الثاني
للانصات المركزي

ائتلاف إدارة الدولة : التظاهر حق مكفول ويجب تحقيق العدالة في توزيع الموارد

المarsad

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 33

الاحد

2026/10/25

No. : 8131

الجامعة الأم...

الريادة ومبعث فخر

الاتحاد الوطني مشيدا بدور جامعة السليمانية في ذكرى تأسيسها



تأسست بناء على طلب من الرئيس مام جلال

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة

احمد غريب قادر

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين



اخبار العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل: استهداف دور العبادة جريمة شنيعة تتنافى مع القيم الإنسانية والدينية
قوباد طالباني: عدم تشكيل حكومة إقليم كردستان يثير استياء المجتمع الدولي
الجامعة الأم... الاتحاد الوطني يشيد بدور جامعة السليمانية في ذكرى تأسيسها
ضرورة توثيق وقائع ومرويات الثورة التاريخية في أرشيف نوعي متخصص
لا حل لمشكلات كردستان دون شراكة حقيقية وتوزيع عادل للإيرادات
ائتلاف إدارة الدولة : التظاهر حق مكفول ويجب تحقيق العدالة في توزيع الموارد
رئيس الجمهورية: ضرورة تضافر الجهود لمواجهة آفة الارهاب والقضاء عليها
الزبيدي: عملية مكافحة الفساد لم تنته، ولدينا صولات قادمة

رؤى حول القضايا الكردستانية

حسن ياسين : دور مام جلال في تحقيق التوازن بين القوى في إقليم كردستان
عماد أحمد: من الزقاق المسدود إلى ذاكرة الأجيال
آرام علي عزيز: بين التأويل الصوفي والوقائع التاريخية

رؤى حول قضايا العراق

د.عادل عبد المهدي: «دولة 2003» دولة متذبذبة، وسط فضاءات واعدة!
مركز دراسات : نهاية الوجود العسكري وبداية اختبار الدولة

المرصد التركي و الملف الكردي

صحيفة: مسكن جديد ولجنة جديدة... أنباء عن تغييرات في إمرالي
هاتيم أوغولاري : ضرورة تحول تفاهات إمرالي إلى خطوات عملية
عيون قنديل على إمرالي، وعيون إمرالي على أنقرة

المرصد السوري و الملف الكردي

في الذكرى السابعة لرحيل القائد الرمز عبد الحميد درويش
اهمية وجود شخصية مثل مظلوم عبيد ضمن مؤسسات الدولة السورية
علي شمدين : أي سيادة تتظاهرون من أجلها

المرصد الإيراني

نيوزويك: خمسة أسباب ترجح كفة ترامب في المواجهة مع إيران

رؤى حول قضايا عالمية

المجلس الأطلسي: الشرق الأوسط الجديد.. تحالفات مرنة واصطفافات متغيرة

الاخيرة:

ستران عبد الله : طفيليون في حالة عداء مع الاتحاد الوطني



استهداف دور العبادة جريمة شنيعة تتناهى مع القيم الإنسانية والدينية

ندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي استهدف كنيسة القديس جيورجوس في منطقة حمود بمحافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشمية، وأسفر عن سقوط ضحايا ومصابين من المدنيين الأبرياء.

إن استهداف دور العبادة جريمة شنيعة تتنافى مع جميع القيم الإنسانية والدينية، ومحاولة لتقويض روح التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع.

وإذ نؤكد مجددا تضامننا الكامل مع القيادة والشعب الأردني الشقيق، نتقدم بخالص التعازي والمواساة إلى أسر الضحايا وذويهم، متمنين الشفاء العاجل للمصابين.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٦/١٠/٢٣

برقية عزاء الى رئيس أركان الجيش بوفاة شقيقته

السيد رئيس أركان الجيش العراقي المحترم
الفريق أول قوات خاصة الركن عبد الأمير رشيد يار الله

ببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ وفاة شقيقتكم، المغفور لها بإذن الله تعالى.

وبهذا المصاب الأليم، نتقدم إليكم وإلى عائلتكم الكريمة بأصدق مشاعر التعازي والمواساة، سائلين البارئ عز وجل أن يتغمّد الفقيدة بواسع رحمته، ويسكنها فسيح جناته، وأن يلهمكم وذويها جميل الصبر والسلوان.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٦/١٠/٢٣



عدم تشكيل حكومة إقليم كردستان يثير استياء المجتمع الدولي

افتتح قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، الخميس، مركز آرمات الهندسي في مدينة رانيه بإدارة رابرين. وقال قوباد طالباني في تصريح صحفي: هدفنا هو تطوير هذه المنطقة وتوفير فرص العمل لجميع الفئات وخاصة في المناطق التي تقع خارج المدن، وهدفنا هو تطوير جميع المناطق. وأضاف: إن إدارة رابرين هي بوابة الثورة والانتفاضة واليوم تشهد انتفاضة في مجال التطور التكنولوجي والعلمي والعصري، ونحن لدينا العديد من المشاريع الخدمية الأخرى التي ستنفذ في إدارة رابرين. وأوضح: إن الفرص كبير وعديدة لتطوير إدارة رابرين، ونحن نعمل الآن على الاهتمام بقطاع الاستثمار، لأن إمكانات الحكومة لتنفيذ هذه المشاريع محدودة لذا نحن نقدم جميع التسهيلات اللازمة

للمستثمرين لتنفيذ مشاريع مختلفة في ادارة رابرين.

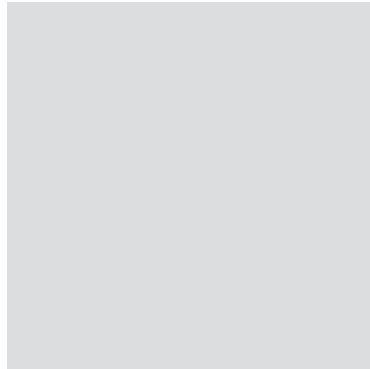
واوضح: حان الوقت لتشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان، لكن يحزننا بان اصدقائنا في المجتمع الدولي يكادون يصابون باليأس، وعندما نجلس مع اي مسؤول دولي يسالنا عن تشكيل الحكومة الجديدة، يجب علينا ان نشكل الحكومة وان نضع المشاكل جانبا.

وتابع: سنقوم بافتتاح فروع اخرى لمركز آرمات الهندسي في مناطق اخرى مثل السليمانية وحلبجة وباقي المناطق الاخرى.

ويُعد مركز آرمات للابتكار الهندسي مركزا تعليميا من جمهورية أرمينيا، وقد حقق تجارب ناجحة في عدد من الدول، من بينها الولايات المتحدة وفرنسا وجورجيا وبنغلادش، في مجال تعليم الأطفال وتنمية قدرات الشباب في مجالات التكنولوجيا الحديثة والأفكار الابتكارية، بهدف تمكينهم من الإسهام في تطوير اقتصاد بلدانهم.

وأشار نائب رئيس مجلس الوزراء، خلال مراسم افتتاح المركز، إلى أن هذا المركز، الذي يأتي في إطار هيئة تنمية منطقة رابرين، يمثل خطوة مهمة لتعليم الأطفال وإعداد شباب المنطقة، بما يتيح لهم المساهمة في تطوير اقتصاد منطقتهم من خلال الأفكار الابتكارية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

وأوضح قوباد طالباني أنه عمل، عقب زيارة أجراها إلى أرمينيا، مع حكومة ذلك البلد على نقل تجربة مركز آرمات الناجحة إلى كوردستان، مؤكدا أن المركز سيُفتتح مستقبلا في مناطق أخرى من إقليم كوردستان أيضا.





الجامعة الأم... الاتحاد الوطني يشيد بدور جامعة السليمانية في ذكرى تأسيسها

وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، الجمعة ٢٠٢٦/١٠/٢٣ رسالة تهنئة الى جامعة السليمانية (الجامعة الام) بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لتأسيسها، فيما يأتي نص الرسالة:

بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لتأسيس جامعة السليمانية، الجامعة الأم في كردستان، نتقدم بأحر التهاني إلى رئيس الجامعة وأساتذتها وطلابها.

ان جامعة السليمانية تأسست في ٢٣ تشرين الاول العام ١٩٦٨ بناء على مقترح وطلب من الرئيس مام جلال، وأصبحت مركزا علميا وثقافيا اسهم في تاهيل وتدريب العديد من الكوادر في مختلف المجالات لخدمة البلاد.

وباعتبارها مركزا ثقافيا في تطوير الفكر المبتكر والسياسي من أوائل السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، أصبح طلابها وخريجوها بمثابة المحرك للحركة الكردية التقدمية ولعبوا دورا رائدا في مواجهة نظام البعث.

في أوائل العام ١٩٩٢، اقترح العلماء والمهتمون في السليمانية بإعادة تأسيس جامعة السليمانية، بدلا من نقل جامعة صلاح الدين من أربيل إلى السليمانية. وبذلك، أصبح إقليم كردستان يضم جامعتين. وأعيد تأسيس جامعة السليمانية بفضل جهود ومثابرة جماهير شعب كردستان.

لقد اصبح التطور العلمي والثقافي الذي شهدته جامعة السليمانية خلال السنوات القليلة الماضية، والذي جعلها من بين الجامعات الرائدة في العراق والمنطقة، مصدر فخر للجميع.

بهذه المناسبة، نتقدم بالتهنئة للجامعة على الخطوة الجديدة التي اتخذتها بالتعاون مع مركز الدراسات العامة لإضفاء الطابع العلمي على القضايا التاريخية لشعبنا من خلال تنظيم المؤتمر الدولي (الثورة الجديدة في جنوب كردستان).

ألف مبروك مجددا ذكرى تأسيس جامعة السليمانية

المكتب السياسي
الاتحاد الوطني الكردستاني



توصيات المؤتمر الدولي لـ«الثورة الحديثة» .

ضرورة توثيق وقائع ومرويات الثورة التاريخية في أرشيف نوعي متخصص

عقب تقديم وعرض عشرات البحوث والدراسات الأكاديمية وبمشاركة نخبة من الباحثين المحليين والدوليين، اختتمت في جامعة السليمانية ٢١ أكتوبر، ٢٠٢٦ أعمال المؤتمر العلمي الموسوم بـ«الثورة الحديثة في كردستان الجنوبية»، وذلك بالإعلان عن حزمة من التوصيات المهمة الرامية إلى تأطير تاريخ الثورة أكاديمياً والتعريف به على الصعيد الدولي.

وجرى خلال الجلسة الختامية للمؤتمر، التي انعقدت بحضور كلٍّ من رئيس جامعة السليمانية الأستاذ الدكتور (كوسار محمد علي)، ومسؤول مركز الدراسات العامة في الاتحاد الوطني الكردستاني (د. يوسف غوران)، وعضو الهيئة التأسيسية للاتحاد الوطني الكردستاني (السيد عمر شيخموس)، وعميد كلية العلوم الإنسانية (أ.د. بافي جميل أحمد)، استعراض التوصيات والنتائج العلمية للمؤتمر.

وقد شددت التوصيات على ضرورة توثيق وقائع ومرويات الثورة التاريخية في أرشيف نوعي متخصص وربطه بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية، إلى جانب إنتاج أعمال وثائقية تسهم في تعزيز الوعي المجتمعي بهذا الإرث التاريخي.

كما دعت إلى تحفيز الباحثين وطلبة الدراسات العليا لإعداد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه حول مختلف المحاور ذات الصلة، ومنها: دور الجغرافيا، والأنثروبولوجيا الاجتماعية (لا سيما دور المرأة والنوع الاجتماعي/الجندر)، والأدب، والفن، وإعلام الثورة في مرحلة الجبل، فضلاً عن الدراسات الصحية واللوجستية، والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة.

وفي الإطار ذاته، أوصى المشاركون بضرورة استدامة عقد هذا المؤتمر سنوياً، على أن تُكرّس أعمال الدورة المقبلة لملف قضايا الإبادة الجماعية (الجينوسايد) والقصف الكيميائي. وطالبت التوصيات أيضاً بتأسيس منصة تواصل أكاديمية دائمة للربط بين الباحثين، وتعزيز التنسيق مع وزارتي التربية، والتعليم العالي والبحث العلمي؛ لإدماج أبعاد الثورة ومضامينها ضمن المناهج التعليمية.

كما تقرر تشكيل لجنة علمية مشتركة بين مركز الدراسات العامة وجامعة السليمانية، تُعنى بوضع خطة عمل تنفيذية ومتابعة تطبيق هذه التوصيات على مدار عام كامل.

واختتمت المراسم بتقديم الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة العلمية للمؤتمر؛ تثنياً لجهودهم الحثيثة وإشرافهم المتميز على إنجاح هذا المحفل العلمي.



لا حل لمشكلات كردستان دون شراكة حقيقية وتوزيع عادل للإيرادات

أكد سعدي أحمد بيهر، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، أن هناك إحجافاً في توزيع الإيرادات، والشراكة المشبوهة في الحكومة لا يمكنها حل مشكلاتنا، لكن الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني لا يمكنهما تشكيل الحكومة لوحدهما، مشيراً إلى أن أولوية الاتحاد الوطني الكردستاني هي تفعيل البرلمان وتشكيل الكابينة الجديدة حكومة الإقليم.

وقال سعدي أحمد بيهر، عضو المكتب السياسي، خلال مشاركته في ملتقى (گوله خانه الرابع)، السبت: «لم يكن لإقليم كردستان أي دور في الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وحاول النأي بنفسه عن كافة الحروب؛ لأن شعبنا قدم آلاف الشهداء وضحي بكل ما يملك، خلال نضاله التحرري، وقد حان الوقت لينال قسطاً من الراحة».

وفيما يخص تشكيل حكومة إقليم كردستان، أشار سعدي بيهر قائلاً: «أي من الحزبين، الديمقراطي والاتحاد الوطني، إذا حاول تشكيل الحكومة بمفرده فلن يذهب إلى أبعد من منطقة ديكله (أي لن ينجح)، ومع ذلك هناك إحجاف في توزيع السلطات، والشراكة المشبوهة في الحكومة لا يمكنها حل

مشكلاتنا».

وتعقيباً على موقف الاتحاد الوطني الكردستاني بشأن تشكيل حكومة الإقليم، قال سعدي أحمد بيره: «أولوية الاتحاد الوطني الكردستاني هي تفعيل البرلمان وتشكيل الكابينة القادمة لحكومة إقليم كردستان، لقد أجرينا مباحثات مسبقة حول رؤية مشتركة، ولكن في توزيع السلطات يجب ألا نحاول -من خلال سياسة شعوبية- اعتبار الإجحاف حقاً وبيعاً للمواطنين، ولهذا السبب فإن الشراكة المشبوهة لا يمكنها حل مشكلاتنا».

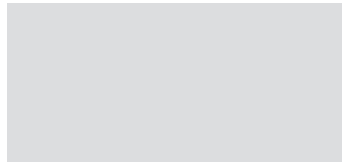
وحول وضع إقليم كردستان وتوزيع الإيرادات، قال عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني: «قد لا يواجه أحد في إقليم كردستان خطر المجاعة، ولكن هناك سخطا وعدم رضا حيال غياب العدالة في توزيع الإيرادات، وهو ما يمثل جوهر عمل المؤسسات الرسمية؛ لذا يجب السعي لتوزيع الإيرادات بالتساوي على جميع المحافظات، لكي لكي يكون التطور في إقليم كردستان بشكل منتظم وعادل دون أي تمييز».

وأضاف: «لدينا في إقليم كردستان مفتاح واحد، وبه يمكننا حماية كيان الإقليم، يتمثل في الحفاظ على مكتسباتنا الحالية ولاسيما ما ورد في الدستور، فضلاً عن النضال من أجل تنفيذ البنود التي لم تُنفذ بعد، وخاصة المادة ١٤٠ التي تمثل جوهر الدستور».

وفيما يتعلق بالتعامل مع بغداد وتسوية المشكلات العالقة، أكد بالقول: «يتم حالياً في بغداد استغلال مشكلات إقليم كردستان كلما جرى الحديث عن تعديل الدستور».

وتابع قائلاً: «في سوريا، تكاد معاداة الكورد لا تقتصر على الأحياء فحسب، بل طالت الأموات أيضاً، مثلما جرى مع تمثال صلاح الدين الأيوبي في دمشق».

وفي الختام، صرح سعدي أحمد بيره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، قائلاً: «توتراتنا تتجه شيئاً فشيئاً نحو التهدة، وقد أدركنا جميعاً أننا لا نستطيع حل مشكلاتنا دون بعضنا البعض، وأن نتصدى للتهديدات معا وفي الوقت نفسه نمنع أي تجاوز على المناطق المتنازع عليها».





بحضور رئيس الجمهورية...

ائتلاف إدارة الدولة : التظاهر حق مكفول ويجب تحقيق العدالة في توزيع الموارد

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، السبت ٢٤ تشرين الأول ٢٠٢٦، في الاجتماع الدوري الرابعين لائتلاف إدارة الدولة، الذي استضافه رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزبيدي في القصر الحكومي، بحضور رئيس مجلس النواب السيد هيبب الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، إضافة إلى قادة الائتلاف من القوى الوطنية العراقية.

وناقش الائتلاف التطورات الأمنية والعسكرية الداخلية والإقليمية، وأكد ضرورة إيلاء هذه الملفات اهتماما بالغا، في ظل المناخ الإقليمي والدولي المضطرب، كما دعا الجميع إلى الالتزام بما تحقق من سياسات وحكمة لحفظ أمن وسيادة البلاد.

وأكد الائتلاف أن حق التظاهر والتعبير عن الرأي مكفولان دستوريا، ودعا إلى توفير الحماية للمتظاهرين والاستماع إلى مطالبهم المشروعة، مع التشديد على أهمية الالتزام بالدستور والقانون، وتجنب المساس بأمن المواطنين، أو التعدي على الممتلكات العامة، أو قطع الطرقات.

وبحث الائتلاف مشروع قانون الموازنة، وشدد على أهمية إقراره ضمن التوقيتات الدستورية والمحددة، وضرورة تحقيق العدالة في توزيع الموارد، مع إعطاء الأولوية القصوى للمشاريع والبرامج الأكثر مساسا بحاجات المواطنين الخدمية والمعيشية، بما يضمن لهم حياة كريمة.

وثمّن الائتلاف الخطوات التي تنتهجها المؤسسات المختصة نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، وتعدد منافذ تصدير النفط، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحفظ الأمن القومي العراقي.



ضرورة تضافر الجهود لمواجهة آفة الارهاب والقضاء عليها

بيان

ندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي استهدف كنيسة في محافظة الكرك بالمملكة الأردنية الهاشمية، وأدى إلى سقوط عدد من الضحايا والجرحى من المدنيين الأبرياء.

وإذ نؤكد تضامننا الكامل مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، نجدد موقفنا بضرورة تضافر الجهود لمواجهة آفة الارهاب والقضاء عليها بما يحفظ أمن الشعوب واستقرارها.

خالص التعازي والمواساة إلى عوائل الضحايا وذويهم والشفاء العاجل للمصابين وللشعب الاردني الشقيق دوام الأمن والسلام والاستقرار.

نزار ثاميدي

رئيس جمهورية العراق

الجمعة ٢٣ تشرين الاول ٢٠٢٦



الزبيدي.. عملية مكافحة الفساد لم تنته، ولدينا صولات قادمة

ويؤكد: معظم المتهمين بالسرقات من وزارة النفط، هكذا كانوا يرتكبون الفساد

فيما يأتي أبرز ما جاء في حديث رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزبيدي في المقابلة التلفزيونية التي أجراها مع قناة العراقية الفضائية:

-تحقيق السيادة الكاملة قرار وليس خيارا، والعبرة بالنتائج، ولا بديل عن حصر السلاح بيد القوات الأمنية. - العراق لن يشترك في أي حرب، وهو نقطة لقاء وليس اعتداء. - إيران والولايات المتحدة بحاجة إلى الدور العراقي، ونحن مع التهدة، ونستمر بالعمل على إطفاء الأزمة. -غلق الحدود ليس من صالح العراق ولا إيران، والكثير من الصادرات تأتي للعراق عبر هذه الحدود. - فتحنا مطار النجف الأشرف للرحلات من إيران، والخطوط الجوية العراقية مستمرة برحلاتها.

-غلق مضيق هرمز لم يكن تأثيره على العراق فقط، وكنا نطمح بحكم علاقتنا الوطيدة مع إيران أن

يُستثنى العراق.

- زيارتنا إلى المملكة العربية السعودية كانت محددة مسبقاً، وحرصنا على تحقيقها.
- نحرص على إقامة علاقات جيدة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج.
- ماضون في مكافحة الفساد، وغضّ النظر عنه يعني عدم القدرة على بناء دولة.
- عملية مكافحة الفساد لم تنتهِ، ولدينا صولات قادمة.
- مهمتنا بناء دولة للعراقيين، وشخصنا العديد من المشاكل، ونعمل على وضع الحلول لها، والبناء لا يتحقق بين يوم وليلة، وسيلمس المواطن النتائج.
- الفساد لا يمتلك طائفة ولا قومية، وهناك سياسيون يختلفون فيما بينهم لكنهم يلتقون في الفساد، الذي أصبح نقطة لقاء لهم.
- كل الذين سجنوا بتهمة الفساد كان وفق أدلة واعترافات، وهناك مبالغ كبيرة تم استرجاعها.
- الأجهزة الرقابية ماضية في عمليات التدقيق، والنتائج تُحال إلى القضاء الذي يتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- كان بالإمكان ترك سعر صرف العملة الأجنبية كما هو، لكن الحكومات القادمة ستواجه فجوة كبيرة في الفرق، ومشاكل اقتصادية لا يمكن حلها.
- مشاريع المدن الجديدة تختلف عن مشروع المليون قطعة أرض سكنية مجانية، وستكون وفق التطوير العقاري، وتعود الأموال إيرادا إلى صندوق الأجيال.
- وزارة العدل تعمل على منصة تقاطع المعلومات عن الملكية العقارية، لتمييز المستحقين لمشروع المليون قطعة، ومنحهم الأراضي.
- نعمل على رسم هوية اقتصادية للعراق، بدلا من الاقتصاد الهجين.
- وفرنا ما يقارب ٢٠ تريليون دينار سنويا من خلال تغيير آليات بيع المنتجات النفطية، والاحتساب للنفط الخام على وزارة النفط، وكانت هذه الأموال أساسا للسرقات.
- معظم المتهمين بالسرقات من وزارة النفط، كانوا يرتكبون الفساد من خلال مليون برميل تستلمها الوزارة مجانا، ويجري هدر الأموال لغرض الحصول على عمولات.
- تصدير النفط حاليا متذبذب بسبب الظروف، ونسعى لإنشاء شبكة أنابيب لمرونة التصدير.
- نتحدث لشعبنا بوضوح، ربما ليس فيه الكثير من الدبلوماسية، ونسعى لحرق الزمن من أجل تحقيق أهداف شعبنا.
- الوزراء اقساموا قسم شرف أمام شعبنا على خدمته، وكلفت نواب رئيس الوزراء بملفات مهمة للمتابعة والدراسة.
- العراق دولة مهمة، وخططنا لزيادة الإنتاج النفطي ستعزز علاقاتنا الدولية والتعاون مع أبرز الدول.

رؤى حول القضايا الكردستانية



حسن ياسين :

دور مام جلال في تحقيق التوازن بين القوى في إقليم كردستان

***المرصد-خاص**

يعد توازن القوى أحد المفاهيم الأساسية في علم السياسة والعلاقات الدولية. ولا يقتصر هذا المفهوم على العلاقات بين الدول فحسب، بل يمكن توظيفه أيضا في تحليل العلاقات بين القوى السياسية داخل الأنظمة السياسية. وفي إقليم كردستان العراق، أضحت توازن القوى موضوعا بالغ الأهمية، نظرا إلى تعدد القوى السياسية وتنوع الأحزاب الفاعلة فيه.

لقد اضطلع الرئيس مام جلال، بوصفه إحدى أكثر الشخصيات تأثيراً في التاريخ السياسي الكردي الحديث، بدور محوري في تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني، وفي تطوير العلاقات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني وقد شكل تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥ محطة مفصلية أفضت إلى بروز قوة سياسية مؤثرة في كردستان العراق، وأحدثت تحولاً مهماً في معادلة القوى السياسية في المنطقة.

نسعى في هذه المقالة إلى تحليل دور مام جلال في تحقيق التوازن بين القوى في إقليم كردستان خلال مراحل تاريخية مختلفة، مع التركيز بصورة خاصة على العلاقات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والصراع الداخلي الذي اندلع عام ١٩٩٢، والمرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٣. ومن المهم الإشارة إلى أن توازن القوى يعني حالة تسعى فيها قوة سياسية واحدة أو مجموعة من القوى إلى منع قوة أخرى من الهيمنة، وذلك من خلال تعزيز قدراتها الذاتية أو بناء تحالفات مع قوى أخرى.

وفي السياسة الداخلية، يمكن استخدام هذا المفهوم لتحليل العلاقات بين الأحزاب السياسية. فعندما تمتلك أكثر من قوة سياسية قدرة مؤثرة وحاسمة في عملية صنع القرار، تنشأ بينها حالة من التنافس، وقد يختلف ميزان القوى فيما بينها.

توازن القوى في إقليم كردستان

في إقليم كردستان، ولا سيما بعد انتفاضة عام ١٩٩١، برز الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بوصفهما القوتين السياسيتين الرئيسيتين. وقد أفرز هذا الواقع نمطاً من الثنائية السياسية، إذ امتلك كل من الحزبين نفوذاً قوياً في مناطقه ومؤسساته.

ولذلك، اتسم التاريخ السياسي لإقليم كردستان، إلى حد بعيد، بالتعقيد، وتداخلت في مساره المنافسة والتعاون والمسااعي الرامية إلى تحقيق التوازن في موازين القوى بين الحزبين.

كان مام جلال إحدى الشخصيات المحورية في الحركة السياسية الكردية خلال النصف الثاني من القرن العشرين والربع الأول من القرن الحادي والعشرين «ففي الأول من حزيران عام ١٩٧٥، وبعد إخفاق ثورة أيلول، أسس مام جلال وعدد من رفاقه الموجودين خارج البلاد، إلى جانب قادة جماعة ماركسية لينينية كردستانية تنتمي إلى فكر ماو تسي تونغ (الفكر الماوي) داخل البلاد، الاتحاد الوطني الكردستاني».

وقد أحدث تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني تحولاً مهماً في معادلة القوى السياسية في كردستان، فقبل ذلك، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة الملا مصطفى بارزاني، القوة الرئيسية في الحركة السياسية الكردية، غير أن تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني أتاح دخول قوة سياسية جديدة إلى الساحة الكردستانية، سرعان ما أصبحت طرفاً مؤثراً في المشهد السياسي.

ومن خلال تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني، عزز مام جلال قدراته السياسية وقدرات حزبه، وأصبح شخصية محورية في معادلة القوى السياسية في كردستان.

مام جلال والمنافسة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

عقب انتفاضة شعب كردستان العراق في ربيع عام ١٩٩١، وتأسيس السلطة الكردية، سعى كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى تعزيز نفوذه وترسيخ سلطته في المنطقة. وقد أفضت انتخابات برلمان كردستان، التي جرت في ١٩ أيار عام ١٩٩٢، إلى إرساء قدر من التوازن السياسي بين الحزبين الرئيسيين. غير أن الخلافات بينهما كانت تضرب بجذورها في مرحلة الكفاح المسلح في الجبال، ولم تقتصر على الاستمرار خلال مرحلة الحياة المدنية وممارسة السلطة في إطار الجبهة الكردستانية، بل تفاقمت أيضا بفعل الخلافات المتعلقة بتقاسم السلطة والموارد الاقتصادية والأمنية. وأدى ذلك إلى تصاعد حدة التوترات ووضع العراقيل أمام تقدم العملية السياسية في إقليم كردستان. وفي عام ١٩٩٤، انفجرت الخلافات بين القوتين السياسيتين الرئيسيتين في إقليم كردستان بصورة كاملة، وبلغت في الأول من أيار من العام نفسه حد اندلاع الحرب الأهلية. وقد ألحقت هذه الحرب أضرارا جسيمة بالعملية السياسية في إقليم كردستان، وكشفت أن توازن القوى، إذا لم يستند إلى المؤسسات والقانون، قد ينقلب من حالة تنافس إلى صراع حاد، بل إلى حرب دامية. وفي تلك المرحلة، سعى مام جلال، الذي كان يشغل منصب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، إلى الحفاظ على موقع حزبه في معادلة القوى السياسية في كردستان. وفي المقابل، عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة مسعود بارزاني، على صون نفوذه والحفاظ على موقعه السياسي. وبعد أربع سنوات من الحرب الداخلية، شكل اتفاق واشنطن عام ١٩٩٨ إحدى المحطات المفصلية في مسار تلك المرحلة؛ إذ مهد الطريق لاحتواء الحرب والعودة إلى التعاون السياسي.

مام جلال وتحويل المنافسة إلى التعاون

بعد عام ٢٠٠٣، شهد المشهد السياسي العراقي تحولا جذريا. فقد أتاح سقوط نظام البعث فرصة جديدة أمام الكرد للمشاركة بصورة أوسع في العملية السياسية العراقية. وفي تلك المرحلة، عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بصورة مشتركة في العديد من الملفات المهمة وشكل ذلك تحولا بارزا في طبيعة العلاقات بين الحزبين؛ فبعد سنوات طويلة من التنافس والحرب الداخلية، اكتسبت الشراكة السياسية أهمية متزايدة، وأصبحت الحاجة إلى التعاون أكثر إلحاحا. وفي عام ٢٠٠٥، تولى مام جلال منصب رئيس جمهورية العراق، وهو ما وسع نطاق دوره السياسي على المستويين العراقي والكردستاني. ومن موقعه في رئاسة الجمهورية، سعى مام جلال إلى بناء التوافق بين مختلف القوى السياسية العراقية، كما مثل هذا المنصب ركيزة مهمة في الحفاظ على العلاقات السياسية بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد.

تأثير مام جلال في تحقيق التوازن بين القوى

يمكننا تلخيص تأثير مام جلال في تحقيق التوازن بين القوى في إقليم كردستان في النقاط الرئيسية الآتية:

١. تشكيل قوة سياسية مؤثرة في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني: أسهم في بناء قوة سياسية فاعلة في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الأمر الذي غير معادلة القوى السياسية في كردستان.
٢. الحفاظ على نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني: سعى مام جلال، طوال فترة قيادته، إلى صون نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني في مناطق جنوب كردستان، ولا سيما في منطقة السليمانية.
٣. دور الوساطة: مكنته قدرته على الحوار وإقامة العلاقات مع مختلف الأطراف من أداء دور الوسيط والمقرب بين القوى السياسية في بعض المراحل.
٤. المشاركة في السياسة العراقية: أتاح له تولي منصب رئيس الجمهورية فرصة مهمة لتعزيز مشاركة الكرد في صنع القرارات الرئيسية في العراق. وإلى جانب ذلك، أثبت مام جلال، بوصفه كرديا تولى رئاسة الجمهورية، أنه رئيس لجميع العراقيين.
٥. الانتقال من الصراع إلى التوافق: تمثلت إحدى أبرز سمات المرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٣ في انتقال العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من التنافس والصراع الدموي إلى التعاون والتوافق. وكان مام جلال في طليعة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا التحول.
٦. الوثائق والاتفاقات السياسية بين الحزبين: شكلت الاتفاقات السياسية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ولا سيما اتفاق واشنطن عام ١٩٩٨، إحدى المحطات المهمة في مسار إدارة الخلافات بينهما.

حدود نظام توازن القوى وإشكالاته

على الرغم من أن التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أوجد شكلا من أشكال التوازن في القوى السياسية، فإن هذا النظام لم يخل من الإشكالات. وكان من أبرزها انقسام المؤسسات الأمنية والسياسية. ففي مرحلة تاريخية امتدت من خريف عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٥، امتلك كل من الحزبين الرئيسيين مؤسساته وقواته الخاصة في مناطق نفوذه. واستمر وجود هاتين القوتين المنفصلتين حتى فترة قريبة، قبل الإعلان عن توحيدهما قبل بضعة أشهر. وقد جعل هذا الواقع عملية توحيد مؤسسات الإقليم تسير بصورة غير مكتملة، ولم يخل التقدم فيها من الصعوبات. ومن منظور نقدي، يمكن القول إن توازن القوى في الإقليم لم يكن يعني دائما وجود ديمقراطية

راسخة تقوم على المؤسسات؛ بل تحول، في بعض المراحل، إلى توازن بين الحزبين الرئيسيين، بما يعكس طبيعة العلاقة بينهما أكثر مما يعكس بالضرورة رسوخ النظام الديمقراطي ومؤسساته.

الخلاصة

يمكن القول، في ختام هذا التحليل، إن مام جلال كان أحد الشخصيات المحورية التي أسهمت في تغيير معادلة القوى السياسية في إقليم كردستان. فقد أدى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥ إلى نشوء قوة سياسية مؤثرة في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما أسهم انخراط مام جلال في التنافس السياسي الكردستاني في تغيير موازين القوى الداخلية. وخلال مرحلة الحرب الداخلية بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨، بلغ التنافس بين الحزبين ذروته، غير أن اتفاق واشنطن، وما أعقبه من تعاون سياسي، إلى جانب الدور الذي أداه مام جلال في السعي إلى إحلال السلام، أظهرت جميعها إمكانية تحويل التنافس إلى توافق. وبعد عام ٢٠٠٣، اضطلع مام جلال بدور أوسع في المشهد السياسي العراقي، من خلال مشاركته الفاعلة في العملية السياسية، ولا سيما بعد توليه منصب رئيس الجمهورية، كما كان له دور في إدارة العلاقات السياسية بين إقليم كردستان وبغداد.

وانطلاقاً من منظور نظرية توازن القوى، يمكن تحديد دور مام جلال في ثلاث

مراحل رئيسية:

- **بناء قوة مقابلة:** من خلال تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني وإدخاله بوصفه قوة فاعلة في المعادلة السياسية.
 - **الحفاظ على توازن القوى:** من خلال صون موقع حزبه ونفوذه في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني.
 - **الانتقال نحو التوافق والتعاون السياسي:** من خلال الدفع باتجاه الحوار والتفاهم، وتعزيز الشراكة السياسية، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣.
- ومع ذلك، ينبغي التمييز بين مفهومي «توازن القوى» و«بناء المؤسسات الديمقراطية»، إذ إن وجود قوتين سياسيتين مؤثرتين لا يشكل، بحد ذاته، دليلاً على قيام نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ، فالميزان السياسي قد يحد من هيمنة طرف واحد، لكنه لا يضمن وحده استقلال المؤسسات، وسيادة القانون، وترسيخ الممارسة الديمقراطية. ومن هنا، تكمن أهمية تجربة مام جلال في دراسة العلاقة بين موازين القوى السياسية، وإدارة الخلافات، وإمكانية الانتقال من الصراع إلى التوافق، مع إبقاء الفارق واضحاً بين التوازن الحزبي وبناء مؤسسات ديمقراطية موحدة.



عماد أحمد:

من الزقاق المسدود إلى ذاكرة الأجيال

الصقر الأحمر.. حلم لم يعدم

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة

كوردستاني نوي

أنالِم أشهد تلك اللحظة بنفسِي، لكنني أعيش معها في خيالي منذ سنوات، ولأجل فهم ذلك الدرب، يعود بي الفكر إلى تلك الأيام التي كنا نعمل فيها أعمالاً تنظيمية في إقليم «بيشرو» حيث عملت إلى جانب الشهيد صادق شريف، والأستاذ محسن، والأستاذ جعفر، ودلشاد مولود، والعبد لله، وكانت تربطنا صلة بتلك المنظمة المناضلة. بعد اغتيال عثمان محمد فائق في يوم ١٦ حزيران ١٩٧٧ في ساحة الخلافي في بغداد، وسعيًا لتنفيذ عمليات ثورية أخرى داخل العاصمة (بغداد)، أعتقل الرفاق: الملازم جوامير، سلام، سلمان، عادل، جمال،

في بغداد، كان هناك زقاق مسدود، لكن الحلم الذي حمله الملازم جوامير معه لم ينتهِ عند جدار ذلك الزقاق، فكلما فكرت في تلك اللحظة، يظهر سؤال في أعماقي: إنسان يفلت من سجن «الأمن العامة»، أي شعور يغمره وهو يجوب أزقة بغداد؟ أينتشق نسيمات هواء الحرية أم أن رائحة السجن ما زالت عالقة في أنفاسه؟ أيلتفت إلى الوراء، أم أن عينيه لا تبحثان إلا عن طريق مفتوح؟

في عيني الحارس، أما جوامير، وبما كان يتمتع به من قوة وبأس، فيهجم على الحارس ويهيئ الفرصة للرفاق لفكأك أنفسهم ثم يلحق بهم هاربا وهناك، بالإشارات وطرفات العيون، حددوا ساعة الصفر لهروبهم، كانت تلك النظرات المتبادلة مشحونة بالقلق وبغزيمة صامتة لا ينطق بها، وحين أستحضر ذلك المشهد في مخيلتي، أنخيل حوارهم على النحو الآتي:

• يقول سلام بصوت خافت هامسا : أيها الرفيق جوامير، هل سيتعقبون خطانا في الخارج أيضا؟
• يرد عليه جوامير: أعلم ذلك، لكن رفاقنا ينتظرون، وأماننا الكثير من العمل.

• يتأمل سلمان الأقفاص من حوله ويقول: ومن

سيتبقى هنا، ما عسانا

أن نفعل لأجلهم؟

• يجيب جوامير

بصوت منخفض: أي

منا ينجو، عليه أن يخبر

الناس بما يحل بهؤلاء.

• يلتفت سلام إليهما

قائلا: إذن، سنحمل

أقدموا على محاولة الهروب من مكان أرادت السلطة أن يتعاضم فيه الذعر

أصواتهم معنا أيضا.

هكذا أتصور تلك المسؤولية الجسيمة التي تجلت في محاولتهم، لم تكن غايتهم مجرد النجاة بأرواحهم، بل أرادوا العودة إلى النضال ومواصلة برنامج منظمة «الصقر الأحمر» في عاصمة العراق كبداية لثورة جديدة، بيد أن محاولتهم لم تبلغ نهايتها المنشودة، فقد تمكن الملازم جوامير من الإفلات من الأمن العامة، لكنه أعيد اعتقاله مجددا من قبل شرطة مكافحة الإجرام في زقاق مسدود في البتاوين ، كما أصيب سلمان داود على جدار الأمن العامة، وتكسرت أجنحة بقية الصقور داخل المعتقل.

اخذوا لاحقا إلى محكمة الثورة سيئة الصيت وصدرت بحقهم أحكام الإعدام، ثم نقلوا إلى سجن أبو غريب، وفي

وشيرو) (أعضاء منظمة «الصقر الأحمر» في منتصف آب من العام نفسه من قبل مديرية الأمن العامة في بغداد، وبعد فترة قصيرة، أبلغنا عبر سجين أطلق سراحه أن رفاق «الصقر الأحمر» يعتزمون الفرار من السجن، ولديهم برنامج لكسر السجن والهروب وهم : الملازم جوامير، سلام، سلمان، عادل، جمال، و(شيرو) كان كل اسم يستحضر معه وجهها وصوتا وذكرى.

منذ ذلك الحين، صار الانتظار جزءا من حياتنا، فقد كان ممكنا أن يدق بابنا في منتصف إحدى الليالي ليقف خلفه رفيق متعب، ينوء جسده تحت وطأة الآلام بينما تحتفظ عيناه ببريقها، كانت غرفتنا الصغيرة قادرة على أن تتحول إلى ملجأ لمن أقبل من بين الموت والحياة،

كنا نصغي إلى الأخبار،

وقلوبنا معلقة في بغداد،

وأملنا يعانق قمم قنديل

شموخا، كانوا يظنون

أنهم سينقلون إلى سجن

«الفضيلية» لينفذوا

مخططهم هناك، لكنهم

لم ينقلوا، ولذلك أقدموا

على محاولة الهروب من الأمن العامة، المكان الذي أرادت السلطة أن يتعاضم فيه خوف الإنسان من نفسه ويفقد ثقته بإرادته ومعتقداته.

كان الصقور محتجزين في قاعة خرسانية بلا نوافذ، قاعة مقسمة إلى عدة عنابر شبيهة بالأقفاص الحديدية، ومكتظة بالسجناء، كورد وعرب وتركمان، مسلمون ومسيحيون، علمانيون وإسلاميون، يساريون ويمينيون، فما كانت الفروق القومية والدينية والعقائدية تقف حائلا دون تقاسمهم للألم.

لقد وضع الملازم جوامير وسلمان خطتهما بدقة، وهي أن يجمعوا تدريجيا تلك الكمية القليلة من الملح التي تقدم لهم يوميا مع الطعام، وفي يوم تنفيذ الخطة يذروها

١٠ نيسان ١٩٧٨ ارتقى «جوامير، سلام، سلمان، جمال، عادل، وشيرو» شهداء، لينضموا إلى قافلة الشهداء الخالدين الذين عاشوا قليلا، لكنهم عاشوا كالصقور، وقد سبق سلمان إلى حبل المشنقة وهو مثقل بجراحه. دائما ما أتوقف طويلا عند تلك العبارة: «أعدم وهو جريح»، إنسان كان جرحه بحاجة إلى دواء ويد إنسانية حانية، سيق إلى الموت المنحوت، وفي تلك اللحظة كشفت السلطة عن وجهها الحقيقي، إذ كانت تهاب حتى جسدا جريحا لأنه ظل ينبض بالإرادة، تلك الإرادة التي تواصلت مسيرتها في نضال الاتحاد الوطني الكوردستاني بلا توقف، ولم تدفن أمنياتهم مع رفاتهم تحت التراب. بعد إعدامهم بيوم واحد، وتحديدًا في ١١ نيسان ١٩٧٨،

اعتقلت أنا أيضا من داخل معهد التكنولوجيا في الزعفرانية ببغداد، لأجد نفسي في زنازين الأمن العامة، مكثت لأكثر من مئة يوم في زحمة الزنازين الانفرادية، كان ضيق المكان والرعب

يتدفقان في جسدي، حتى إن التعذيب أزال الفواصل بين الليل والنهار، وهناك، عاينت الموت رأي العين، فكلما انفتح الباب، كنت أجهل أعود إلى تلك الغرفة أم أن تلك ستكون أنفاسي الأخيرة خارجها، لقد تجرعت مرارة البقاء في ذلك المكان، غير أنهم، وسط ذات الخوف والعذاب، استطاعوا حشد طاقة المحاولة، وكان تفكيرهم يدفعني إلى النظر لجدران زنزانتني الانفرادية بعين أخرى، فمن قبلي، بحثت أيادٍ عدة عن ثغرة تقود إلى الحياة والنضال، وهناك أدركت بعمق لم يخشى الظالم سجيننا ما زال يحلم، القيود تقيد الأيدي، لكنها لا تستطيع محو الأمل من وجدان الإنسان، ومنذ تلك الأيام، استقرت هذه الكلمات في شغاف قلبي: ما دامت الإرادة حية، فالجدار

ليس الكلمة الأخيرة.

مرت السنوات، لكن كل فيلم أو رواية أو خبر يتناول «كسر السجون» أشاهده أو أقرأه أو أسمعه، يعيد أعضاء منظمة «الصقر الأحمر» أمامي، تشرق وجوههم وكلماتهم وسلوكياتهم في ذاكرتي حية، فأرى أنفسنا مجددا جنبا إلى جنب، بإرادة فولاذية، نناضل من أجل الكورد وكوردستان.

واليوم، حين حدثني الأخ نجم الدين الفقي عبد الله عن مشروع الفيلم الوثائقي الخاص بكسر سجن موصل، تجددت تلك الذكريات في ذهني، أصغيت إلى حديثه فاستحضرت رفاقي، وأحسست أن قصتهم هي الأخرى تتربص صوتا ينتشلها من الصمت.

وبعد أن عبرت عن تقديري وامتناني، قلت له: لماذا لا تشرعون في توثيق محاولة «الصقر الأحمر» أيضا؟

رحب الأخ نجم بالإقتراح وقال: حسنا، سنطلب من الأخ عباس

عبد الرزاق، شقيق الشهيد سلام، كتابة سيناريو لها، وسنشرع في العمل عليها من خلال هيئة التوعية. بتلك الكلمات، شعرت كأن بابا موصدا في ذاكرتي منذ أعوام قد انفتح قليلا، لقد سعى أولئك الأبطال للفرار من السجن، واليوم بات لزاما علينا أن نروي قصتهم لأجيال المستقبل بأسمائهم وملاحمهم وحقيقتهم، ليدركوا أي أمانٍ راودت قلوبهم وأي ثمن غالٍ بذلوا في سبيلها، كنت ما زلت أمشي في خيالي بمعية جوامير، لكنني هذه المرة أريد أن أشق من ذلك الزقاق المسدود طريقا لجيل لم يشهد تلك الحقبة، ليعرفوهم، وليعلموا أن «الصقر الأحمر» قبل أن يكون اسما لمنظمة، كان حلم أناس أحبوا الحرية لأنفسهم ولشعبهم.

بات لزاما علينا أن نروي قصتهم لأجيال المستقبل



آرام علي عزيز:

بين التأويل الصوفي والوقائع التاريخية

قراءة في مقطع «الفتوحات المكية» ومسألة «بني إسحاق الكوردي»

مسلم» و«التاج الجامع للأصول» المتعلق بفتح المدينة بالتهليل والتكبير دون سلاح على يد جنود يوصفون بـ «بني إسحاق».

وفي البناء العرفاني للنص، يرى ابن عربي أن ظهور المهدي يصاحبه رفع للمذاهب والآراء المقلدة وإحياء للدين الخالص، حيث يبايعه العارفون بناء على كشف وإلهام إلهي. واللافت في النص الإشارة إلى أن وزراءه وأتباعه المقربين هم من «الأعاجم» (أي من غير العرب أنساباً)، ممن ثبتت أقدامهم في مقام «الصدق»، وأن فتوحاتهم

تثير النصوص التراثية والعرفانية جدلاً واسعاً عند ربط رموزها ومصطلحاتها بالتطورات السياسية والجيوسياسية المعاصرة. ومن بين هذه النصوص ما جاء في «الفتوحات المكية» لمحيي الدين بن عربي (الباب ٣٦٦)، والذي يتناول فيه صفات «المهدي» وفتح القسطنطينية «اسطنبول» على يد «سبعين ألفاً من ولد إسحاق» أو «بني إسحاق». الدلالات النصية والعرفانية عند ابن عربي يستند ابن عربي في تحليله لواقعة فتح (القسطنطينية) اسطنبول إلى الحديث المروي في «صحيح

«الفتوحات المكية» يتناول صفات «المهدي»

للمنطقة، يطرح التساؤل حول مدى إمكانية تشابه هذه الإشارات مع الصراعات الإقليمية الحديثة، ولا سيما ما يتعلق بالتدخل العسكري والسياسي بين أنقرة وإقليم كردستان العراق:

• **المعادلة الميدانية:** يشير الواقع العسكري إلى أن التوترات المتكررة والعمليات العسكرية المستمرة عبر الحدود تضع الإقليم في مواجهة مستمرة مع السياسات التوسعية.

• **عنصر الإرادة والأرض:** يعتمد الدفاع عن إقليم كردستان على عامل الجغرافيا الجبلية الوعرة والإرادة الذاتية للسكان المحليين، وهي عوامل تاريخية طالما رجحت كفة القوى المحلية في حماية مناطقها أمام الجيوش النظامية.

• **التأويل المستقبلي:** إن ربط ملاحم آخر الزمان بالنزاعات الإقليمية الراهنة يظل محاولة لتفسير الأحداث من خلال الرموز التاريخية؛ حيث يقرأ الثبات الكوردي في المنطقة على أنه تحول في موازين القوى لصالح الشعوب الأصيلة في مواجهة السياسات الإقليمية الضاغطة.

يبقى النص الصوفي محاطاً بأبعاده الرمزية والروحية، بينما تتطلب قراءة الحوادث السياسية على الأرض تحليلاً واقعياً يستند إلى موازين القوى وحقوق الشعوب في حماية أرضها ووجودها.

تعتمد على النصر الروحي والمعنوي عبر التكبير والتهليل.

إشكالية النسب والإحالة إلى «بني إسحاق»

أما ما يتعلق بإعادة قراءة مصطلح «بني إسحاق» أو الربط بين الصحابي إسحاق والنسب الكوردي، فهناك توجهات في بعض القراءات المعاصرة والتفسيرات التاريخية تبحث في الأنساب القديمة لشعوب المنطقة:

• **البعد التاريخي والنسبي:** تعيد بعض القراءات نسبة أسطورة أو شجرة نسب الشعوب القديمة في الشرق الأوسط إلى أصول إبراهيمية مشتركة، حيث يرى بعض الباحثين أن إطلاق اسم «بني إسحاق» في بعض المرويات القديمة أو الإشارات التاريخية قد يشير حقيقة إلى ألياف وشعوب قاطنة في جبال الزاغروس وشمال شبكة المشرق العربي (ومنهم الكورد)، بناء على تحركات القبائل والهجرات التاريخية.

• **الصحابي إسحاق والربط الإقليمي:** تذكر بعض المصادر السيرية والتاريخية شخصيات حملت اسم «إسحاق» واستقرت في أقاليم الشام والجزيرة الفراتية، وينتسب إليها أفراد أو بيوتات استوطنت مناطق التماس الثقافي بين الكورد والشعوب المجاورة.

إسقاط الواقع السياسي المعاصر عند الانتقال من النص التراثي إلى التحليل السياسي والميداني

رؤى حول قضايا العراق



د. عادل عبد المهدي:

«دولة ٢٠٠٣» دولة متذبذبة، وسط فضاءات واعدة!

غالبا ما نناقش موضوع الدولة حسب صور متخيلة وليس حقيقية، فكل فريق له تصوره وفهمه الخاص عن الدولة، فيبدأ بالكلام عن فشلها أو نجاحها أو العوامل المساعدة لقيامها وانهارها، والعوامل المشجعة أو المعرقة لتحقيق ذلك. كل ذلك دون أن يشخص عن أية دولة يتكلم. هل هي دولة متخيلة في ذهنه يسعى لإقامتها؟ أو تلك الموجودة في مكان آخر؟

مفردة الدولة المتداولة عندنا لا تكفي لتعريف ماهية الدولة الحديثة. كما لا تكفي الإسقاطات الفكرية التي استخدمت مفردة الدولة في بعض التطبيقات التي عرفت بها بلداننا قبل الفترة الاستعمارية لجعلها قواعد معيارية للحكم على مفهوم الدولة، كما نتكلم عنها في ظروفنا المعاصرة. فالدولة آنذاك لها مضامين ومعانٍ تختلف عن مفهوم الدولة الحديثة. لذلك لا بد من تعريف الدولة التي نقصدها، ليتسنى لنا تقييم تجربتها في العراق بعد ٢٠٠٣.

أولاً: ما هي الدولة الحديثة

لم يعرف العالم المعاصر مفهوم وتطبيقات الدولة الحديثة إلا من تطبيق، أو استيراد، أو فرض تجربة "الدولة الوطنية Nation State بمفاهيمها الغربية. كما طور مفاهيمها بدءاً من القرن الخامس عشر مفكرون كثيرون ومنهم: "ميكافيلي" (١٤٦٩-١٥٢٧) الذي فصل بين السياسة والأخلاق وجعل الدولة غاية بحد ذاتها. و"جان بودان" (١٥٢٩-١٥٩٦) الذي رسخ مفهوم السيادة. وهوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) وفكرة العقد الاجتماعي. و"مونتسكيو" (١٦٨٩-١٧٥٥) الذي رسخ فكرة القانون والحريات. و"جون لوك" (١٦٣٢-١٧٠٤) و"جان جاك روسو" (١٧١٢-١٧٧٨)، اللذان طورا مفهوم العقد الاجتماعي ليصبح أساساً للدولة المدنية التي تحمي حقوق الأفراد كحق الحياة والحرية والملكية. و"ماكس فيبر" (١٨٦٤-١٩٢٠) الذي أسس لمفهوم "الشرعية" (الدستور) والبيروقراطية (المؤسسات) والجهة الوحيدة المخولة باستخدام القوة، والتي تعمل في إطار حدود وطنية، والمعترف بها دولياً. لهذا يشترط مفهوم الدولة الناجحة، حسب الرؤية الغربية على الأقل:

- احترام المواطنة كأساس، وقبول الآخر كمعتقد سياسي واجتماعي، واحترام الحرية الفردية والحريات العامة وحرية التعبير عن الرأي، وحكم الأغلبية والتداول السلمي للسلطة، وضمان حق الأقلية لتتحول إلى أغلبية بدورها، وحماية مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والإعلام الجماهيري.
- الدولة هي حامية السيادة والمواطنين، وهي الممثل للشعب، والسلطة المكلفة بإنفاذ القانون، وقوة المحاكم والقضاء، وحصر استخدام العنف بالدولة لفرض النظام، وبيدها قرارات السلم والحرب.
- هي الحامية لما سمي بالنظام الحر سياسياً واقتصادياً وقيماً.
- وهي الحريصة على الدور المتنامي للعلم والتكنولوجيا والتعليم العام، وتقدم مؤسسات الصحة العامة والرعاية الاجتماعية.

مع التأكيد أن هذه الأمور غالباً ما تقيم بالمعايير الغربية فقط، حسب تطورها التاريخي للجنس الأبيض، حسب العقيدة الدينية التي تطورت في أوروبا أو الغرب، مما أشاع ما صار يعرف بمعايير الكيل بمكيالين: معيار للغرب، وآخر لبقية البلدان. فهذه الأوصاف للدولة حقيقية، ولها تقاليد راسخة في الغرب؛ لأنها نشأت معه، ولها ظروفٌ داخلية وخارجية حقيقية تغذيها، بينما هي غالباً ما تكون شكلية وسطحية في البلدان المهيمين عليها؛ لأنها تقليد واستيراد وعمليات فرض لتطبيقات ومفاهيم لا تتوفر لها الشروط الأساسية. فمثلاً، الديمقراطية في بلداننا لم تؤسس على تقاليد التعاقد والبيعة العميقة الجذور، وكما تطورت تاريخياً في بلداننا، بل تأسست على أساس تقليد التطبيقات الأوروبية ومحاولة فرضها عبر النخب الفوقية لبلداننا.

هذا كله على صعيد البناءات الفكرية للفلاسفة والمشرعين والمفكرين الأوروبيين، وما قادت إليه من واقع

الدولة في المنظومة الغربية. وهو جهد كبير وثرى بالأفكار والممارسات. تلازم مع حقيقة يتجاهلها الباحثون والعاملون لبناء الدولة في بلداننا، والتي كانت ضرورة للطروحات النظرية والتطبيقات العملية، والتي لا غنى عنها لبناء الدولة بمفهومها الحديث في الغرب، والمتمثلة بخروج الرجل الأبيض من أوروبا مستعمرا بقية قارات العالم، واستغلال ثرواتها ونقلها للقارة الأوروبية لتكون المغذي الأساس لبناء نهضته الداخلية، وبالتالي الخارجية أيضا. وذلك بدءا من القرن الخامس عشر.

وهو ما عزز استمرارية تطوير مفهوم الدولة، وفق مصالحه، خصوصا خلال القرن العشرين، ولا سيما بعد خمسينياته فالدولة القوية المنظمة الحاكمة التي تدرس في الكتب الأكاديمية والجامعات العالمية ما كانت لتكون لولا النظام الاستعماري الذي كان مغذيها الرئيس. فالخارج المستعمر كان الدجاجة الذهبية التي تمنحه البيضة الذهبية التي لولاها لما حقق رفاهه وتطوره واستقراره الداخلي.

فنحن أمام مرتكزين لا قيام لأحدهما دون الآخر، أي العامل الخارجي من جهة، وحسن استثماره داخليا من الجهة الأخرى. وهذه إشارات تطبيقية سريعة لتذكير الناسين أو المتناسين في صفوفنا بدور الاستعمار القديم والجديد في قيام الدولة بالمفهوم الغربي وإدامتها وتطورها في الفترة المعاصرة.

التمويل والتوسع الاقتصادي:

فالثورة الصناعية تطلبت أسواقا خارجية وموارد للمواد الخام الرخيصة. وتوحيد الجهود الاستعمارية، مقارنة بالشركات المتنافسة، سمح له بأفضل تنظيم لنهب ثروات المستعمرات لبناء المجتمعات والدول الغربية.

تجديد القوى الاستعمارية:

بصعود "الأنكلوساكسونية" مقابل قوى القارة القديمة. والحاجة للسيطرة على البحار لضمان الموارد، مما دفع لاكتشاف ليس فقط طرق تجارية جديدة، بل اكتسب أيضا تجارب وخبرات وعلوم، لم تكن تعرفها أوروبا سابقا. وتعرف إلى مصادر ثروات كانت بعيدة عنه سابقا. فكان لا بد من تنظيم العملية من خلال المؤتمرات الاستعمارية كمؤتمر برلين (١٨٨٤) لتقاسم أفريقيا. ودور شركة الهند الشرقية في استحلاب البلدان الآسيوية. وغيرها من مؤسسات استعمارية واجتماعات ومؤتمرات، كاتفاق سايكس/بيكو ومؤتمر بازل (١٨٩٧) لتأسيس الكيان الصهيوني، وذلك كله للسيطرة على غرب آسيا ولتقاسم مناطق النفوذ بين الدول الغربية. وقس على ذلك.

استكمال الأدلة لمجمل منظومة هيمنة الدول الغربية على النظام العالمي:

بتروسيخ مفهوم المبادئ "التنويرية" و"العرقية العلمانية"، وغلبة التجربة والسرعة والآلة والعقل كأدوات عمل، وكلها وفق المعايير والمصالح الغربية لتدمير أدوات عمل بقية الحضارات. وما سمي بالحملات الحضارية تحت حجة تمدين بقية قارات العالم. كما كتب "ماركس" الاشتراكي، أو الليبرالي "جان ستيوارت ميل" بأهمية دور الحضارة الغربية الرأسمالية لنشر المدنية في الشرق البربري والمتوحش. أو الحملة الحضارية الفرنسية

في الجزائر تحت شعار "كاثوليك في فرنسا، علمانيون في الجزائر". وهو شعار منطلقه حماية التراث الكاثوليكي العميق، وصاحب الأغلبية في فرنسا، رغم مبادئ الفصل بين الدولة والكنيسة، ليستخدم بالمقابل لتدمير الإسلام، وهو دين الأغلبية في الجزائر. و"الداروينية" الاجتماعية للبرهان عن تفوق الجنس الأبيض كمبرر لإخضاع بقية الأجناس. و"الديكارتية" (ديكارت) و"الكانتية" (كانت) المشككة بالقيم والأفكار والتقاليد والحقيقة، لمصلحة نظريات الشك، وتلبية الغرائزية، وتقديس الفردية والذات والأنا. والتي هي التأسيسات المبكرة للنزعات الليبرالية المدمرة، ليس فقط للهويات الأخرى، بل لإخضاع الجماعة والاجتماع لمصلحة الفرد والنخبة.

فالمعرفة الغربية حطمت كل ما عداها، وأصبحت هي الشمولية العالمية التي تتناولها أجيالنا ومدارسنا وجامعاتنا، حتى وإن كانت خاطئة، ومنحرفة، ومضللة، ومسيئة. فإذا سألت اليوم أي إنسان: من الذي اكتشف أمريكا؟ فإنه سيقول لك إنه "كريستوف كولومبوس"، وسنقول له: صحيح. أما الحقيقة فهي أن الشعوب الشمالية، مثل "الفايكنج"، والآسيوية والأفريقية، وصلوا إلى الأمريكيتين عبر القطب الشمالي وسيبيريا وغيرهما قبل "كولومبوس" بمئات بل بآلاف السنين. إذ يقدر عدد سكان الأمريكيتين لحظة وصول كولومبوس بـ 60-100 مليون نسمة متحدرين من شعوب أخرى، ومنها "الباليو" الهندية.

ورغم أن هذه باتت حقيقة علمية وتاريخية دامغة، لكننا ما زلنا نردد المعارف الغربية المضللة، ونبني عليها. وهذا مثال بسيط لمئات وآلاف الأمثلة في شتى المعارف والشؤون والمفاهيم المتداولة اليوم بيننا وفي العالم. وقد آن الأوان أن نتوقف عن تجرع هذه السموم الفكرية والمفاهيمية، وأن ندقق في المعارف التي نتداولها، ومدى جديتها وصدقيتها.

❖❖ الهيمنة العالمية بكل السبل العسكرية والاقتصادية والقيمية والسياسية والاجتماعية بدءا من صلح "ويستفاليا" (١٦٤٨) الذي أنهى حرب الثلاثين عاما في أوروبا، والذي يعد التأسيس الفعلي لنظام الهيمنة الدولي الحديث القائم على سيادة الدول، والمساواة بينها، وفصل الدين عن السياسة، وغيرها من مفاهيم مخصصة للدول الأوروبية ولا تنطبق على "برابرة" الشرق وبقية القارات. ثم "عصبة الأمم" (١٩١٩) كمنظمة للدول "المتحضرة"، والتي تكرر هيمنة المنتصرين. أو الأمم المتحدة (١٩٤٥)، والتي تعكس توازن القوى الجديد للقوى المنتصرة في الحرب، وإبقاء الكلمة الأخيرة بيد القوى الاستعمارية السابقة.

نقطة جوهرية وأساسية لا يتم الالتفات إليها غالبا، مما يفقد أي بحث جديته الموضوعية والواقعية. فالعالم، خصوصا بعد القرن العشرين، لم يعد دولا متجاوزة أو معزولة بعضها عن بعض. بل بات بناء أو هيكلا أو نظاما ومنظومة واحدة متكاملة تعمل لخدمة مركز واحد على حساب بقية الأطراف. بناءً له - في نهاية المطاف والتحليل - قيادة واحدة، وقواعد عمل واحدة بمعنى التخادم والتناغم والتماهي، وليس بمعنى التطابق والتماثل والمساواة. يعمل من أجل أهداف واحدة. والمشكلة التي ينسأها أو يتناسأها كثيرون أن دول هذا العالم لم تعد دولا ندية مستقلة. يستطيع أي منها أن يتخذ من القرارات والسياسات ما يناسب مصالحه. بل كل شيء ارتبط بمدى تناغم أو تعارض تلك القرارات والسياسات مع ما سمي بالنظام الدولي. والذي هو في حقيقته تحكم وهيمنة الأقلية من الدول على بقية دول العالم.

ف هناك منظومتان متناقضتان:

أ. **منظومة الدول المهيمنة:** والتي تشكل قيادة ما يعرف اليوم بـ "المجتمع الدولي" أو "النظام الدولي"، أو "الرأي العام الدولي"، أو "الشرعية الدولية"، إلخ. التي هدفها خدمة وحماية مصالح الدول المهيمنة. والذي تتناوب على قيادته دول أو دولة من بينها.

مع الإشارة إلى خصوصية يتميز بها العالم، وتتميز بها منطقتنا بصورة خاصة، ألا وهي اندماج الحركة الصهيونية بالمشروع الاستعماري المهيمن من جهة، وزرع الكيان الصهيوني في قلب منطقة غرب آسيا، على حساب مصالح دولنا ومنطقتنا وشعوبنا، ومن بينها الدولة العراقية.

ب. **منظومة الدول المهيمن عليها:** والتي مهما بلغت المصالح الوطنية التي تخدمها، لكنها في نهاية التحليل ممسوكة ومحاصرة ومرغمة على خدمة متطلبات المنظومة المهيمنة. وهو ما يُوْطّر متطلبات أمنها، ونماذج تطورها، ونظمها الداخلية، والتدخل في قيمها وسياساتها ليس الخارجية فقط، بل إلى حد كبير الداخلية أيضا. فالدولة وصعودها في الغرب حسب هذه الرؤية، قد بنت نماذج معيارية للدولة الناجحة والمقبول تصنيفها في منظومتهم، لتكون كل التشكيلات الأخرى، إما نماذج خادمة. لها وظيفة محددة في النظام العالمي الشمولي الذي بنته بقيادتها ولمصلحتها، أو نماذج فاشلة، أو نماذج مارقة أو معادية عندما تخرج جزئيا أو كليا عن سيطرتها. والعراق قبل ٢٠٠٣، وبعده وإلى يومنا هذا يقع في هذا الإطار، وإن اختلف النظام ودوره في إدارة الدولة داخليا وخارجيا.

ثانيا: الدولة العراقية

بعد هذه الإشارات السريعة لموضوعة العراق ودولته في إطار وضعه الوطني والإقليمي والعالمي، يمكننا الكلام بموضوعية أكثر عن تقييم الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣: فما حدث في ٢٠٠٣، هو أمر مهم جرى في سياق التدافعات في عملية صعود وهبوط قوى النظام الدولي والمقاومات التي يتعرض لها من قبل مستعمراته القديمة في قارات العالم المختلفة. إذ بقي العراق منطقة استراتيجية وممر استراتيجيا، ودولة ريعية في المنظومة الدولية، تخدم المصالح العليا للنظام العالمي، مقابل العوائد النفطية التي تتحكم ببواباتها وآلياتها قوى ومنظمات ذلك النظام نفسه. ففي خمسينيات القرن الماضي كان العراق جزءا من "حلف بغداد" الذي مثل انهياره تراجعا في دور المملكة المتحدة كقائدة للنظام العالمي آنذاك، وصعود الدور الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ثمانينيات القرن ذاته وانتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م التي رآها الغرب تهديدا لمصالحه، استخدم العراق كبوابة أمامية لمهاجمة إيران، التي حررت نفسها للتو من النظام الشاهنشاهي، والذي كان يعد من أهم الركائز الأمريكية في منطقتنا، بما فيها المصالح الصهيونية.

إذ بدأت قبلها عملية السيطرة التدريجية على المنطقة من قبل الولايات المتحدة: الانقلاب على مصدق المنتخب ديمقراطيا ١٩٥٣، ومبدأ ٥٠-٥٠٪ لتوزيع موارد النفط مع السعودية، والوقوف ضد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، لإنهاء مرحلة القطبية القيادية للهيمنة البريطانية/الفرنسية. ومع عملية السيطرة الأمريكية وازدياد التأثيرات

الصهيونية على الإدارة الأمريكية، ازداد التوسع الإسرائيلي: حرب ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣، واجتياح لبنان ١٩٨٢. لتنتقل السيطرة الأمريكية مع بداية التسعينيات وعملية "عاصفة الصحراء" إلى وجود عسكري واسع. ثم لاحقا إلى احتلال معلن وصريح كما جرى في أفغانستان بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، وفي العراق عام ٢٠٠٣. وخلال هذه التطورات تراجع نفوذ بقية دول المعسكر الغربي، وأصبحت ملحقه بالسياسات الأمريكية والصهيونية بشكل عام، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وأنشئت القواعد العسكرية في معظم دول المنطقة، ومنها العراق، والتي وإن أقيمت بحجة حماية أمن هذه الدول أو محاربة الإرهاب، لكنها في الحقيقة كانت جزءا من شبكة الأمن الأمريكية/الإسرائيلية الإقليمية والعالمية، وموجهة أساسا إيران، والقوى المتمردة على إرادة نظام الهيمنة العالمي والكيان الصهيوني.

ثالثا: خيارات الدولة بعد تغيير ٢٠٠٣

إن استذكار هذه التطورات أمر مهم لموضوعة تجربة ٢٠٠٣ في العراق في مكانها الصحيح. فالكلام عن إبعاد العراق من دائرة الصراع هو إما مغالطة تخفي الدافع الحقيقي، وكلام حق يراد به باطل، لمحاربة إيران إعلاميا وسياسيا، لمصلحة القوى المهيمنة، أو قفز مراهق على الحقائق التاريخية والموضوعية. فالعراق كان وما يزال ساحة رئيسية وهدفا أساسيا للصراع. وإنهاء الصراع فيه - لو كان جديا وممكنا - سيكون انتصارا تاريخيا له، إذ سيعني حقيقة واحدة، وهي انتهاء الوجود الأمريكي والإسرائيلي والغربي فيه، الذي هو الوجود الأساس المهيمن، وسبب تبعيته وانسداداته وأزماته المزمنة والبنوية. وأن كل ما عداه هو ردود فعل له. فهذا الوجود هو الذي سبق الثورة الإسلامية في إيران، ورافقها من خلال تشجيع النظام السابق لمحاربتها، والذي كان الهدف الرئيس لاحتلال العراق، بعد فشل النظام السابق في القيام بذلك، رغم كل الدعم الذي قدم له. فاحتلال في بداية وجوده صرح أنه ينوي إقامة طويلة الأمد في العراق. وأن أولى شعارات "الإدارة المدنية المؤقتة" للسفير "بريمر" كانت إعادة بناء الدولة والمجتمع العراقيين (Society Building, State Building). وهو ما تصدى له المرجع السيد السيستاني (دامت بركاته) - ومعه العديد من القوى السياسية والمقاومة - في رفض الاحتلال، ورفض مشاريع المجمعات الانتخابية، والدعوة لكتابة دستور من قبل جمعية وطنية منتخبة مباشرة من الشعب، واستفتاء الشعب العراقي عليه. أنجزت هذه المهمة بنجاح كبير، وقام نظام جديد له ما له من حريات وتداول للسلطة وتطورات معيشية واضحة، وعليه ما عليه من انسدادات وأزمات ومظاهر فساد. كما أنجزت عملية إخراج العراق من كونه محتلا، والذي كان قرارا أمميا. واسترد العراق سيادته ولو شكليا. بل تقدمت الجهود لإنهاء وضع العراق تحت أحكام الفصل السابع. كما أنجزت عملية انسحاب القوات المتعددة الجنسيات في ٢٠١١. كنا أقوياء في المعارضة، ضعفاء في البناء. فالقيادات الجديدة انشغلت أساسا في احتلال المواقع في الدولة، ولم تعط لعملية إعادة بناء المجتمع والدولة الاهتمام اللازم. ففقدنا منذ البداية المقومات الضرورية لإنجاز هذه المهمة. ونقص ذلك غياب النخبة الواعية مفاهيميا وعمليا لمقومات مشروع بناء المجتمع والدولة في الظروف الموضوعية والتاريخية الحقيقية العالمية والإقليمية والوطنية، وليس المفترضة أو المتخيلة. وكذلك القوى اللازمة سياسيا وشعبيا لدعم هذه النخبة لإنجاح هذا التحدي التاريخي التأسيسي.

مما فرض سياقات وتدافعات يمكن تلخيصها بالآتي:

١. عودة الوجود الأجنبي، وتأسيس القواعد العسكرية بعد استدعاء القوات الأجنبية تحت مظلة التحالف الدولي عام ٢٠١٤ لمحاربة الإرهاب بعد احتلال داعش لمدينة الموصل، وتقدمها في العديد من محافظات العراق. علما أننا لم نسع خلال الفترة التي سبقت ذلك إلى تحرير اقتصادنا وسياستنا الخارجية من الكثير من عناصر التبعية التي تكبل نظامنا.

٢. بسبب الفراغ الفكري والمفاهيمي، صرنا نرفع شعارات لبناء الدولة مستعارة من التجربة الغربية، دون أن تكون لنا مقومات تطبيقها. فصارت تلك الشعارات والقوى التي ترفعها واجهات تخفي خلفها شتى أشكال السلطات المتنفة لتتقاسم السلطة، على حساب سلسلة من الانحرافات في شتى الشؤون الإدارية والاقتصادية والأمنية وفي العلاقات الخارجية.

٣. حالت النزعة الوطنية والاستقلالية لدى المرجعية الدينية العليا، وفي صفوف الشعب والكثير من القوى السياسية والنخب، دون بناء دولة تابعة ومتخادمة بالكامل مع سياسات نظام الهيمنة العالمي، كما هو حال العديد من دول المنطقة، التي اشترت حاضرا مؤقتا تقوم واجهته على أمن هش، وازدهار مؤقت وفوقى على حساب مستقبل متقدم ومستدام، حقيقته الاعتماد أساسا على الذات وإمكانيات البلاد وفضاءاتها وامتداداتها الإقليمية. ويقابل هذه النزعة وجود تيارات داخلية قوية في مكونات البلاد كافة، بما في ذلك بين شرائح الشعب المختلفة، انساق -صراحة أو ضمنا- للاستسلام للمشاريع الاستعمارية والصهيونية.

٤. أدى غياب بناء الدولة والمجتمع إلى قيام سلطات عديدة، بمضامين مختلفة ولمكونات متنوعة، وساحات متعددة، يتداخل فيها السلبي والإيجابي. وانتقل الحراك من الدولة، الحكومات والسلطات وقواها، إلى المجتمع بمختلف قواه، ومن العطل المؤسساتي والمفاهيمي "للنظام" وتصادم قواه، إلى نوع من "اللانظام" وقواه وفعالياته المختلفة الإيجابية والسلبية. فمع استشراف الفساد في الكثير من المقاطع، والكثير من الفوضى والتقدم خطوة والتراجع خطوة، والكثير من الإحباطات، رأينا أيضا الكثير من المنجزات. فالعراق بشكل عام يتقدم بالزخم العام الذي ولدته عملية تحرر إرادة شعبه بعد ٢٠٠٣، وبالزخم الذي يمتلكه العراق من موقع وثروات، والذي يدفع الكثير من القوى إلى الأمام، سواء أكانت واعية لدورها أم لا.

الخيارات الثلاثة

إن تقييم تجربة الدولة بعد ٢٠٠٣ وضعت العراق بين ثلاثة خيارات:

أولاً: الخيار الأسوأ:

وهو تبني السياسات الاستعمارية والصهيونية التي يراد فرضها على البلاد، كإيغال في استغلال البلاد

اقتصاديا، وفرض نماذج التنمية التي تزيد من ارتباط البلاد بالعجلة الاستعمارية، وتنفيذ مشاريع التطبيع مع العدو الإسرائيلي، أو إبقاء القوات الأجنبية، أو الخضوع لسياسات الخزنة الأمريكية والضغوطات الإسرائيلية والغربية، أو رفع شعارات صحيحة لكنها مضللة من حيث التوقيت والأهداف يريدها الأمريكي والإسرائيلي، أو لإثارة فتنة داخلية، أو العداء لجيراننا خصوصا إيران، أو محاصرة الحشد الشعبي وقوى المقاومة المدافعة عن الدولة ونظامها السياسي. فحصر السلاح حق للدولة عندما تمتلك كامل سيادتها وقدراتها، خصوصا القدرة على حماية الوطن والمواطنين. ولا يصح فتح هذا الباب، أو إثارة هذه الفتنة، قبل أن تحل قضية حصر السلاح مع وجود القوات الأمريكية والنااتو، أو منع الطيران الأمريكي والإسرائيلي من استخدام أجواء العراق لمهاجمة إيران أو اغتيال مواطنين عراقيين أو قصف مقرات الحشد الشعبي، أو قبل حل قضية الوجود العسكري التركي، أو قبل حل وجود الـ PKK وبقية الفصائل الأجنبية الإيرانية والسورية الموجودة في البلاد. بل وقبل حل مسألة السلاح لدى مجاميع عراقية كردية أو شيعية أو تركمانية أو عربية سنية أو إيزيدية ومن مكونات أخرى، تعمل خارج خطط وأوامر الدولة والحكومة الاتحادية.

علما أن حمل السلاح وتكوين ميليشيات هو حق ضمنه الدستور الأمريكي لمواطنيه، الذي ينص على أن "وجود ميليشيا منظمة تنظيما جيدا ضروري لأمن الدولة الحرة. ولذلك لا يجوز انتهاك حق الشعب في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها". فإثارته عندنا وشرعته عندهم، واستهداف الشعار لجماعات محددة بذاتها تؤيد الدولة، لكنها تخالف السياسات الاستعمارية والصهيونية، يكشف عن الجانب السلبي لتفكير البعض في صفوفنا، وازدواجية المعايير والنفاق السياسي للقوى الاستعمارية والصهيونية.

ثانيا: الخيار الأفضل:

هو كسر قيد التبعية، والتحرر من قيودها، والتصدي للكيان الصهيوني، للانطلاق نحو استقلال ناجز كامل، على الصعد الأمنية والاقتصادية والسياسية والقيمية، الوطنية والإقليمية والعالمية. لكن هذا الخيار فيه تضحيات عظيمة، ويتطلب ليس فقط قيادة وصيغة وطنية تتمتع بالحد المطلوب من الوحدة الوطنية والوضوح في الفلسفة أو المرجعية المفاهيمية للسير بنجاح في هذا الطريق، بل يتطلب أيضا تأييدا اجتماعيا وشعبيا وازنا يستطيع أن يصمد أمام الضغوطات التي ستعرض لها البلاد.

ثالثا: الخيار المتذبذب:

إن عدم توفر الشروط في الخيار الأفضل لا يعني عدم العمل من أجله. بل إن المسؤولية كلها تقتضي العمل لتحقيق ذلك واستغلال كل الظروف الإيجابية وطنيا وإقليميا ودوليا لتحقيق ذلك. كما أن عدم توفر الشروط كاملة لا يعني غيابها بالمطلق. فما لا يدرك كله لا يترك جله. وهذا كله لا يعني عدم وجود برامج إصلاحية لخدمة المواطنين، ولبناء المؤسسات، وتبني السياسات التي تقلل من أضرار التبعية، وترفع من مستوى الاستقلالية، والوقوف مع القضايا العادلة، وعدم تسليم البلاد للإرادة الأجنبية مطلقا، والخضوع للشروط الصهيونية والاستعمارية كما فعلت بعض الدول.

خلاصة: إمكانية الانتقال من التذبذب الى الخيار الأفضل

كان بالإمكان إحداث تغيير أساسي في قيادة البلاد، وتوحيد اتجاهاتها بعد عملية التغيير، وكانت مناقشات صياغة الدستور فرصة ذهبية لذلك، فقد كان هناك زخم وطني كبير، وتحالفات جيدة وكبيرة بين الكثير من القوى، خصوصا في إطار الأغلبية السكانية ومع الحالة الكردية. لكن غياب الساحة الغربية مثل ثلثة كبيرة. كما أربك ذلك:

✳✳ انشغال الأغلبية باحتلال المواقع وترك المهام الأساسية.

✳✳ غرق الحالة الكردية في النظرية القومية وعدم السعي الجدي لتكييفها مع محيطها.

✳✳ تصدي المناطق الغربية للوضع الجديد لشعورهم بالغبن، بسبب فقدان قيادة البلاد، وبالتالي شكلت مناطق مهمة من جماعاتهم ومساحاتهم حاضنة للإرهاب، ومطالبة المكونات والقوى الأخرى بمطالب عادلة وغير عادلة، مما أربك السياقات العامة، إضافة إلى الأعمال الإرهابية الواسعة التي أربكت البلاد والعباد. فأضعف ذلك العقد المجتمعي، وأفقد التوجه نحو بناء الدولة والمجتمع الزخم اللازم. وغرقت البلاد في شتى أشكال الأزمات والتدخلات.

✳✳ ولأن المجتمعات – كالطبيعة – لا يحركها عامل الوعي المباشر فقط، بل تحركها أيضا عوامل طويلة الأمد، وعوامل خارجية لها وبعيها وسياقاتها الأخرى خارج وعينا المباشر، لذلك نرى في حالتنا الآن، في عام ٢٠٢٦، أن ديناميكيات الحل ستحركها التغييرات الإقليمية والعالمية الجارية أساسا، وليس ديناميكيات القوى الداخلية. وهذا أمرٌ شهدنا عبر التاريخ نماذج عديدة له. فدول أوروبا مثلا لم تنهض كلها دفعة واحدة، بل قاد التغيير عدد قليل من الدول، لتسحب لاحقا بقية الدول معها. كذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فإن الكثير من دول أوروبا الشرقية لم تبني مجتمعاتها ودولها بجهد داخلي، بل بديناميكيات فرضتها مستلزمات وامتيازات الانتماء للاتحاد الأوروبي. كذلك، بعد الصدمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، لم تطور الثروات النفطية الكبيرة الدول النفطية فقط، بل ساهمت بتمويل وتطوير وإحداث تغييرات في الدول غير النفطية أيضا فالعراق ينتمي إلى آسيا والشرق، وإلى المحيطين العربي والإسلامي.

ولهذا، فإن ديناميكيات منظورة وغير منظورة ستظهر لاحقا وبالتدريج مع التطورات الإقليمية والعالمية الجارية:

ففي الانتماء الأول إلى آسيا والشرق، نشهد أن أكثر من ٨٠٪ من صادرات العراق واستيراداته، التي كانت تأتي من الغرب، بدأت تأتي من الشرق المتصاعد في نهضته الاقتصادية والعلمية والتنظيمية، والذي يتقدم في مجالات عديدة على الغرب. وهذا يتوافق مع تطور العلاقات السياسية والقيمية والبيئية وحتى الأمنية، مع بيئة الدول والمجتمعات الشرقية. وكما ارتبط العراق اقتصاديا وسياسيا وقيميا بالتطورات الغربية خصوصا منذ بداية القرن العشرين، سنشهد يقينا تطورات تربطه أكثر بالشرق في علاقات تغيب عن مضامينها سياسات الهيمنة والاستغلال والفرض، مما سيسمح بشكل متزايد بتحقيق ما نراه الخيار الأفضل لبلدنا وشعبنا.

وفي الانتماء الثاني، العربي والإسلامي، نشهد جراً ونهضة غير مسبوقة في فلسطين ولبنان وإيران واليمن والكثير من شعوب المنطقة في اتجاه التصدي للعدو الإسرائيلي، ولتعزيز الاستقلال الوطني لبلدان المنطقة. وإن الحروب الأخيرة التي تجري بمستويات مختلفة في دول المنطقة كافة هي دليل على تصاعد روح المقاومة والتغيير الناجز، والرغبة في تأسيس منظومات تختلف نوعاً عن المنظومات التابعة القديمة. وإن صمود محور المقاومة وفشل العدوان على غزة ولبنان وإيران في تحقيق أهدافه المعلنة هو نقطة فاصلة تاريخية ستغير حتماً جغرافيات المنطقة ومضامين أنظمتها. وهو أمر سيفرض نفسه كأم واقع، كما فرضت المضامين والجغرافيات الاستعمارية نفسها كأم واقع علينا.

ولعل العامل الحاسم الذي يتغافل عنه كثيرون -وهو عامل بنياني ووجودي كبير- يتمثل في شيخوخة نظام الهيمنة، وتفكك الكثير من مرتكزاته، وعناصر قوته التاريخية، بعد فقدانه مستعمراته والمصادر الأساسية لبحبوحته. وتراجع الأطروحة الصهيونية وتحول المعارك إلى داخل الأراضي التي تحتلها. وتحول الكيان الصهيوني إلى دولة منبوذة، تلاحق الإدانات الدولية مسؤوليها جنائياً بتهم الإبادة الجماعية والفصل العنصري والجرائم ضد الإنسانية. فعندما تصبح الحروب هي الوسيلة الوحيدة لإبقاء النظام المهيمن السائد، فمعنى ذلك أن النظام يتفكك وينهار. فمفهوم النظام System والقوة المستدامة يقومان على الاستقرار والسلمية واللاحرب والإنتاجية المتصاعدة والمتفوقة، ليعطي مردوداته وفوائده التي تسمح له بتحقيق دورات النمو والتقدم الموسعة، والتي تسمح له بتحقيق الاستقرار الداخلي في مجتمعه ومركزه، وبامتلاك مصادر القوة والهيمنة الخارجية أيضاً.

وإن التوسع Imperial overstretch واستمرار الحرب والفوضى وعدم الاستقرار والتوحش واستمرار القتل الأعمى، يقود عادة إلى تآكل موجودات المركز وقيمه ومرتكزاته، مما يشكل أكبر عامل استنزاف للقوة التي تمكنه من الهيمنة، وأكبر عملية تفكيك لمقومات ومفهوم "النظام"، ليقود في النهاية إلى تقدم الآخرين عليه، وانهياره. هكذا انهارت الإمبراطوريات الآشورية، والرومانية الشرقية والغربية، والساسانية، والمغولية، والفرنسية النابليونية، والألمانية/النمساوية/المجرية، والعثمانية، وألمانيا في عهد هتلر، والبريطانية، والسوفييتية عندما توسعت خارج حدودها، وعندما غرقت في حروبها ونفقاتها وديونها، فعجزت عن تلبية مستلزمات هيمنتها وقوتها. وفي موضوع هيمنة الغرب الرأسمالي، كانت البدائل تأتي من نفس طبيعة النظام. أما الآن فإن البدائل تأتي من مستعمرات النظام السابقة. لهذا سيبقى الصراع مفتوحاً على مصراعيه لغير مصلحة النظام السائد. فحسب كل المؤشرات التي تبينها المصادر الغربية ذاتها، فإن الاستعمار والعنصرية والصهيونية يسرعون، بغلوهم وطيشهم وحدة أزماتهم داخل مراكزهم، عملية التفكك داخل منظومتهم، مما يسمح بإعادة البناء والتركيب في داخلهم وخارجهم، والتي تجري تراكمياً وبالتدريج، وصولاً إلى لحظة التحلل الهادئ أو الانفجار العنيف. مما سيعزز إمكانية تخلصنا من الكثير من السرطانات التي نعاني منها، وأن تتوفر الشروط الأساسية لإعادة بناء مجتمعاتنا ودولنا على الأسس الصحيحة الملبية لمطامح وظروف شعوبنا، شريطة أن نهيب أنفسنا لمرحلة معقدة وجديدة.

***رئيس مجلس الوزراء العراقي الاسبق**

***صفحة الكاتب الشخصية.**



العراق بعد الانسحاب الأمريكي: نهاية الوجود العسكري وبداية اختبار الدولة

***مركز الامارات للسياسات/وحدة الدراسات العراقية**

أعلنت القوات الأمريكية انسحابها من آخر مواقعها في العراق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، منهية بذلك قرابة ١٢ عاماً من الوجود العسكري المباشر ضمن إطار التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش». وطرح الانسحاب أسئلة حول مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق، ونطاق الالتزامات الأمريكية إزاء استقرار النظام الذي لم يعرف استقراراً فعلياً منذ عقود، ويواجه اليوم تحديات كبيرة على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أن الإشكالية الرئيسة تتعلق بتنفيذ الانسحاب قبل استكمال الحكومة العراقية تعهداتها السابقة بحصر السلاح بيد الدولة، وإنهاء ملف الميليشيات المرتبطة بإيران، التي تحولت خلال الحرب الأمريكية-الإيرانية الأخيرة إلى مصدر خطر على أمن المنطقة، فضلاً عن الخطر المتواصل الذي تمثله على الدولة العراقية.

تبحث هذه الورقة في المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على العلاقات الأمريكية-العراقية في ضوء تأثير سحب القوات العسكرية على سياسات الولايات المتحدة تجاه هذا البلد.

أمريكا والعراق: علاقة غير واضحة الحدود

من الصعب وضع تعريف محدد للعلاقات الأمريكية-العراقية، التي انتقلت خلال العقدين الأخيرين من علاقة تأسيس النظام العراقي الجديد تحت الاحتلال العسكري، إلى محاولة رعايته وحمايته أمام التحديات التي واجهته، وصولاً إلى الضغط عليه وتهديده عسكرياً واقتصادياً لدفعه إلى فك ارتباطه بالنفوذ الإيراني وأدواته المحلية التي توسعت وتجذرت خلال الفترة نفسها.

ويمكن القول إن القوى السياسية التي تؤثر في تحديد مسار العلاقات المستقبلية مع واشنطن، وترسم سياسات الدولة العراقية وقراراتها، تمثلها اليوم منظومة «الإطار التنسيقي» الشيعية، وتتألف من أحزاب توسعت أدوارها ومواردها تحت الرعاية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣ في نطاق تأسيس النظام السياسي، إضافة إلى مليشيات مسلحة تشكلت برعاية إيرانية كاملة، وتعددت أدوارها تدريجياً لتحصل على أذرع سياسية واقتصادية، وباتت تمثل التحدي الأكبر لاستقرار الدولة، وأداة لتهديد الأمن المحلي والإقليمي والدولي.

ومع أن الحديث السائد في بغداد وواشنطن كان يربط الانسحاب الأمريكي بتفكيك الحكومة العراقية للمليشيات ونزع سلاحها، باعتبار ذلك جزءاً من شروط بناء شراكة مستقرة بين البلدين، وهو ما أكدّه رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي خلال لقائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منتصف يوليو الماضي، فإن المسارين انفصلاً لاحقاً؛ فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في ٣٠ سبتمبر إنهاء «الانسحاب المنظم لقوات التحالف الدولي من قاعدة أربيل الجوية، بما يمثل ختام المهمة العسكرية التي هزمت تنظيم داعش»، فيما حدد الزبيدي نفسه سقفاً زمنياً جديداً، يمتد إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٧، لإنهاء ملف حصر السلاح.

ولا يمكن على وجه الدقة تحديد الموقف الأمريكي من الجدول الزمني المطروح عراقياً لنزع السلاح، ولا شكل العلاقة مع بغداد خلال هذه المهلة الزمنية أو بعدها، ولا مستوى الثقة بإمكانية تطبيقها فعلاً؛ إذ لوحظ عدم توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية تترجم بوضوح الانتقال إلى «الشراكة الأمنية الدائمة» وفق نص الاتفاق الموقع بين البلدين في مايو ٢٠٢٤، والذي تحددت على أساسه المواعيد النهائية للانسحاب الأمريكي.

ويمكن أيضاً قراءة أجواء عدم اليقين هذه في تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو قبيل الانسحاب بأيام، بتأكيد أنه واشنطن لا تشك في التزام الزبيدي بحصر السلاح بيد الدولة، لكنها ترى «ضرورة نزع سلاح الميليشيات لتفادي بلقنة العراق»، نافياً في الوقت نفسه مناقشة قضية المواعيد الزمنية مع بغداد. وبقدر ما أثارت تصريحات روبيو جدلاً حول ما قد يعنيه مصطلح «بلقنة العراق» في الرؤية الأمريكية للعلاقات المستقبلية، فإن ردود فعل الميليشيات نفسها كرست بيئة مشوشة حول طبيعة الاتفاقيات الأمريكية-العراقية؛ إذ صرحت مليشيات مثل «النجباء» و«كتائب حزب الله»، بأنها غير ملزمة باتفاقيات الحكومة والمهل الزمنية التي أعلنتها، لكنها أعلنت في الوقت نفسه تجميد «عملياتها الهجومية»، بما يتسق مع رؤية رجحت أن طهران، بالتنسيق مع قوى «الإطار التنسيقي»، تسعى إلى «تطبيق جزئي لآليات حصر السلاح يتضمن اتفاقاً زمنياً مرناً مع الميليشيات المسلحة قد يفضي إلى تجميد نشاطها من دون إنهاء تهديدها، بانتظار تطورات الصراع الإقليمي».

نسخة جديدة من «يوم السيادة»

أعلنت الحكومة العراقية إطلاق تسمية «يوم السيادة»، بمناسبة إنهاء مهمة التحالف الدولي وانسحاب القوات الأمريكية، وانشغلت قوى «الإطار» و«الحشد الشعبي» والمليشيات بإقامة احتفالات بهذه المناسبة تحت عنوان «إنهاء الاحتلال» و«الانتصار»، بغياب واضح لتفاعل القوى السنية والكردية.

ويمكن القول إن المبالغة في مظاهر الاحتفال، التي أثار بعضها الجدل بعد قيام عناصر من «الحشد» بإهانة متعمدة للعلم الأمريكي على الطريقة الإيرانية، فرضتها اعتبارات عدة، منها صرف انتباه الرأي العام عن عدم وضوح إجراءات الحكومة لإنهاء المظاهر المسلحة، والرغبة في تحويل القضية إلى إنجاز للفاعل السياسي الشيعي، على غرار إعلان حكومة نوري المالكي (٢٠٠٦-٢٠١٤) يوم ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ يوما للسيادة والاحتفال حينها بإنهاء الاحتلال الأمريكي. والمفارقة أن عودة القوات الأمريكية بعد عام ٢٠١٤ جرت بدعوة عراقية رسمية ضمن تحالف دولي لمحاربة تنظيم «داعش»، بل إن وجودها منذ ذلك التاريخ خضع بدوره لإرادة عراقية؛ فقد انتقلت القوات الأمريكية باتفاق أممي مشترك وقع عام ٢٠٢١ ويمتد لخمس أعوام، من مهمة «قتالية» إلى مهمة «استشارية» لأغراض تدريب القوات العراقية وتأهيلها.

وقد لا يتجاوز احتفال الحكومة العراقية بانسحاب القوات الأمريكية، من دون الالتزام بالموعد الأساسي لتطبيق إجراءات إنهاء المليشيات، الجوانب الشكلية والإعلامية، لكنه يكشف جانبا من التناقض الذي صاحب العلاقات الأمريكية-العراقية لأكثر من عقدين. فقد حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على توصيف العراق شريكا وحليفا استراتيجيا يعاني من جماعات مسلحة غير منضبطة ترتبط بالقرار الإيراني ويحتاج إلى الدعم والإسناد الأمريكيين، فيما نظر الفاعلون السياسيون الأساسيون في العراق إلى الولايات المتحدة باعتبارها دولة «معادية» من حيث المبدأ، يمكن الاحتماء بها والاستفادة من حمايتها عند الضرورة، وتجنب الصدام معها بوصف ذلك نوعا من «التقية السياسية».

التهديد الاقتصادي بدلا من الحضور العسكري

لم تخل خطابات قيادات رئيسة في «الإطار التنسيقي»، مثل هادي العامري زعيم منظمة بدر، من تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة باعتبارها تمثل «احتلالا اقتصاديا أمريكيا»، بل إن قيادات المليشيات المسلحة وضعت من ضمن شروط التفاهم مع الحكومة العراقية إنهاء «الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد».

والواقع أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق، بأشكاله ومراحلته المختلفة، والذي امتد ٢٣ عاما، لم ينتج مصالح اقتصادية أمريكية وازنة؛ إذ هيمنت على معظم القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها القطاع النفطي، شركات إيرانية وصينية وروسية وتركية. لذلك يصعب الحديث عن نفوذ اقتصادي أمريكي واسع في العراق. غير أن اعتبارات يتصل بعضها بترتيبات العقوبات الدولية السابقة على العراق، ويتصل بعضها الآخر بالموقع الريادي للولايات المتحدة في الاقتصاد الدولي، ربطت عوائد النفط العراقي بحساب في المصرف الفيدرالي الأمريكي، وهي عوائد تلاحقها منذ عقود آلاف الدعاوى القضائية وأحكام التعويض الخاصة بأفراد وشركات، وتتمتع بحماية جزئية عبر أوامر يوقعها سنويا رئيس الولايات المتحدة بعنوان «حالة الطوارئ الخاصة بالعراق» منذ عام ٢٠٠٣.

وتتحكم واشنطن بشحنات مباشرة من الدولار، تخص عوائد النفط العراقي، ترسل إلى العراق، وقد تعرضت هذه

الشحنات لضغوط وتقليص في الكميات وتجميد أحيانا، بوصف ذلك نوعا من الضغط الأمريكي المباشر، يضاف إلى نمط العقوبات المتصاعدة ضد مؤسسات اقتصادية ومصرفية عراقية. وتعد الإجراءات الاقتصادية التي يمكن للولايات المتحدة استخدامها للضغط على العراق واسعة وذات تأثير بالغ في الاقتصاد العراقي الهش، المعتمد غالبا على تصدير النفط. ويدخل ذلك كله ضمن أدوات الضغط الأمريكية المتاحة، التي تضاف إلى القدرات العسكرية والاستخبارية الكبيرة للولايات المتحدة المنتشرة بالقرب من حدود العراق.

ويمكن القول إن ما سينتج عن لحظة الانسحاب العسكري الأمريكي من سياسات سيتأثر بمجموعة العوامل الآتية:

أولا، أن السياسة الأمريكية بعد الانسحاب قد تصبح أكثر تحررا من ضغوط تقليل المخاطر المحيطة بأمن قواتها داخل العراق؛ فقد شهدت الحرب الأخيرة عمليات قصف شبه يومية استهدفت السفارة الأمريكية ومواقع الجنود. وقد سلمت القوات الأمريكية بالفعل مركز الدعم الدبلوماسي واللوجستي (المركز الأمريكي) التابع للسفارة الأمريكية في مطار بغداد، ما يشير إلى أن مهمة حماية البعثة الدبلوماسية والبعثات الأخرى ستتحملها الحكومة العراقية منفردة، وأن أي استهداف مستقبلي لها ستترتب عليه اعتبارات دبلوماسية أكثر من إجراءات حماية عسكرية.

ثانيا، أن الاستراتيجية الأمريكية باتت تعتمد على نحو متزايد على دور دول الجوار العراقي، بوصفها معنية أكثر من غيرها بتنظيم العلاقة مع العراق وكسر الاحتكار الإيراني-الأمريكي للتجاذب السياسي والاقتصادي والأمني فيه. ويمكن ملاحظة أن السفير الأمريكي في تركيا ومبعوث الرئيس الخاص إلى سورية والعراق، توم براك، يتبنى سياسة تدفع العراق إلى مزيد من تشبيك المصالح مع سورية وتركيا، إلى جانب دعم واشنطن توسيع الشراكات العراقية-الخليجية والعراقية-الأردنية-المصرية. وبهذا المعنى، تتبلور مقاربة أمريكية متزايدة تجاه العراق تنظر إليه باعتباره جزءا حيويا من منطقة الشرق الأوسط ومصالح دولها وشعوبها، لا مجرد ساحة في الصراع الأمريكي-الإيراني.

ثالثا، تختلف طريقة وآلية إعلان الانسحاب الأمريكي من العراق عن تلك التي رافقت الانسحاب من أفغانستان، والتي انتقدها الرئيس ترمب، فالانسحاب جرى ضمن اتفاق مع الحكومة العراقية، والتزامات متبادلة حول تأمين المصالح الأمريكية طويلة المدى في العراق، وتعهدات أمريكية مقابلة بدعم المسار السياسي للحكومة العراقية.

رابعا، على الرغم من مظاهر الاحتفال التي رعتها الحكومة العراقية، فإن الانسحاب لم ينظر إليه على نطاق واسع باعتباره ترجعا استراتيجيا أمريكيا، سواء على صعيد الحرب مع إيران أو ضمن نطاق النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. بل ترى بعض وجهات النظر الأمريكية أن الوجود العسكري داخل العراق لم يكن ذا تأثير حاسم في حرب المراحل المتعددة مع إيران؛ فقد استهدفت دول جوار العراق خلال الحرب من داخل الأراضي العراقية، كما تعرضت السفارة الأمريكية والقنصلية في أربيل لهجمات مكثفة بالطائرات المسييرة والصواريخ الموجهة، لتتحول هذه المواقع إلى نقاط ضعف عسكرية بدلا من كونها نقاط قوة.

المسارات السياسية المحتملة

تتأثر التوقعات بشأن السياسة الأمريكية تجاه العراق على المدى المنظور باعتبارات تتعلق بتطورات الحرب مع إيران، ومدى التزام حكومة بغداد بتفكيك الميليشيات ونزع السلاح، وإجراء إصلاحات اقتصادية، فضلا عن طبيعة التوازنات الداخلية الأمريكية بعد الانتخابات النصفية. لكن ذلك كله لن يغير السياسة الأمريكية جذريا، بل قد يؤدي إلى إدخال تعديلات عليها.

ومن المتوقع أن تتحدد هذه السياسة بمسارين رئيسيين متداخلين:

الأول، يتمثل بالدعم طويل المدى للحكومة العراقية الحالية من أجل تطوير إمكانياتها، وترصين موقفها الداخلي والخارجي، وصولا إلى استعادة الدولة قرارها الأمني والعسكري، وإنهاء المظاهر المسلحة خارج إطار الدولة. وقد تجرى ترجمة الدعم إلى تسهيلات متزايدة بخصوص القيود والعقوبات كما حصل سابقا على صعيد التعاطي مع استيراد الغاز والكهرباء الإيرانيين، واستخدام الأموال الإيرانية المجمدة في العراق لأغراض غذائية وطبية، أو الاستثناءات الحالية من قرارات حظر استقبال الطائرات الإيرانية، ما يتضمن منح العراق دورا أكبر في المقاربات الأمريكية المستقبلية تجاه إيران وفرصة للخروج من عباءة التابع الجيوسياسي إلى صانع التأثير السياسي.

والمسار الثاني يتعلق بالاستجابة المباشرة لمستوى الالتزامات العراقية، عبر ضغوط متصاعدة واستهداف اقتصادي أو عسكري للجهات السياسية والمسلحة التي تعرقل خطط الحكومة العراقية المعلنة، في مقابل مكافأة الأطراف المستجيبة بضمانات وأدوار سياسية واقتصادية.

ولا يستبعد هذا المسار توجيه الدعم إلى القوى السنية والكردية والحكومات المحلية في المدن الشيعية، بما يعزز صلاحياتها في مناطقها الجغرافية، سواء من خلال إعلان أقاليم جديدة أو توسيع صلاحيات الحكومات المحلية. وقد يقود ذلك إلى تفكيك السلطة المتركة حاليا في بغداد، ومنح الأقاليم والمحافظات مزيدا من الصلاحيات لحفظ أمنها بعيدا عن سطوة الميليشيات، بما يساهم في نهاية المطاف في تقليص النفوذ الجيوسياسي الإيراني داخل العراق، إذا تعذر حصر سلاح الميليشيات.

مستقبل العلاقات الأمريكية مع إقليم كردستان بعد الانسحاب

أما على صعيد مستقبل العلاقات الأمريكية مع إقليم كردستان بعد الانسحاب الأمريكي، فقد حافظت هذه العلاقات، لاسيما مع أربيل ممثلة بـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، على ثباتها رغم تعرضها لاهتزازات في مرحلة الاستفتاء على انفصال الإقليم عام ٢٠١٧. ولم تتردد حكومة إقليم كردستان في التعبير عن مخاوف جدية من نتائج الانسحاب الأمريكي، خصوصا على مستوى سحب منظومات الحماية الجوية، بالتزامن مع تحذير الزعيم الكردي مسعود بارزاني من احتمال عودة تنظيم «داعش». ولم تعلن أربيل، التي تعرضت لسلسلة من التهديدات والهجمات الإيرانية وعمليات القصف بواسطة الميليشيات العراقية خلال الحرب الأخيرة، عن أي ترتيبات عسكرية جديدة مع الجانب الأمريكي بعد الانسحاب، وأكدت اعتمادها على قوة «البيشمركة» الكردية لحماية الإقليم، وتم

توحيد أجنحة «البيشمركة» لهذا الغرض.

وتنبع المخاوف الكردية في هذه المرحلة من احتمال أن يكون الانسحاب العسكري الأمريكي بوابة لتمدد إيراني جديد يستهدف تقويض إمكانات الإقليم وصلاحياته لمصلحة حلفاء طهران في بغداد، كما تنبع من خشية أن يفتح الانسحاب الأمريكي الباب أمام إيران للضغط على الإقليم لطرد الآلاف من الأكراد الإيرانيين المعارضين من مدنه.

وقد تتركز الالتزامات الأمريكية بأمن إقليم كردستان مستقبلاً في دعم القوات المحلية بالسلاح والتعاون الاستخباري، من دون الحاجة إلى وجود عسكري مباشر. غير أن سحب الغطاء الأمريكي عن حماية النظام السياسي العراقي، الذي رعته واشنطن وتدخلت للدفاع عنه في أزمات وجودية مختلفة منذ عام ٢٠٠٣، قد ينتج أزمات سياسية، بعضها يتصل بالخلافات حول الصلاحيات بين المركز والإقليم. وكان مسعود بارزاني قد لوح بإمكانية الانسحاب من العملية السياسية، متهما أطرافها بخيانة الإقليم.

وعلى مستوى القوى السنية، التي تطالب بمزيد من الشراكة السياسية وإخلاء مدنها من هيمنة الميليشيات، شهدت علاقاتها مع الولايات المتحدة تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وتتجدد بين الحين والآخر مطالب بإعلان الإقليم السني أو تحويل بعض المحافظات إلى أقاليم. ومن غير المستبعد أن يسهم غياب الوجود الأمريكي، الذي كان عامل ضغط على القوى المختلفة، في تفعيل الخلافات السياسية، بما يدفع مشروع الإقليم السني إلى الصدارة.

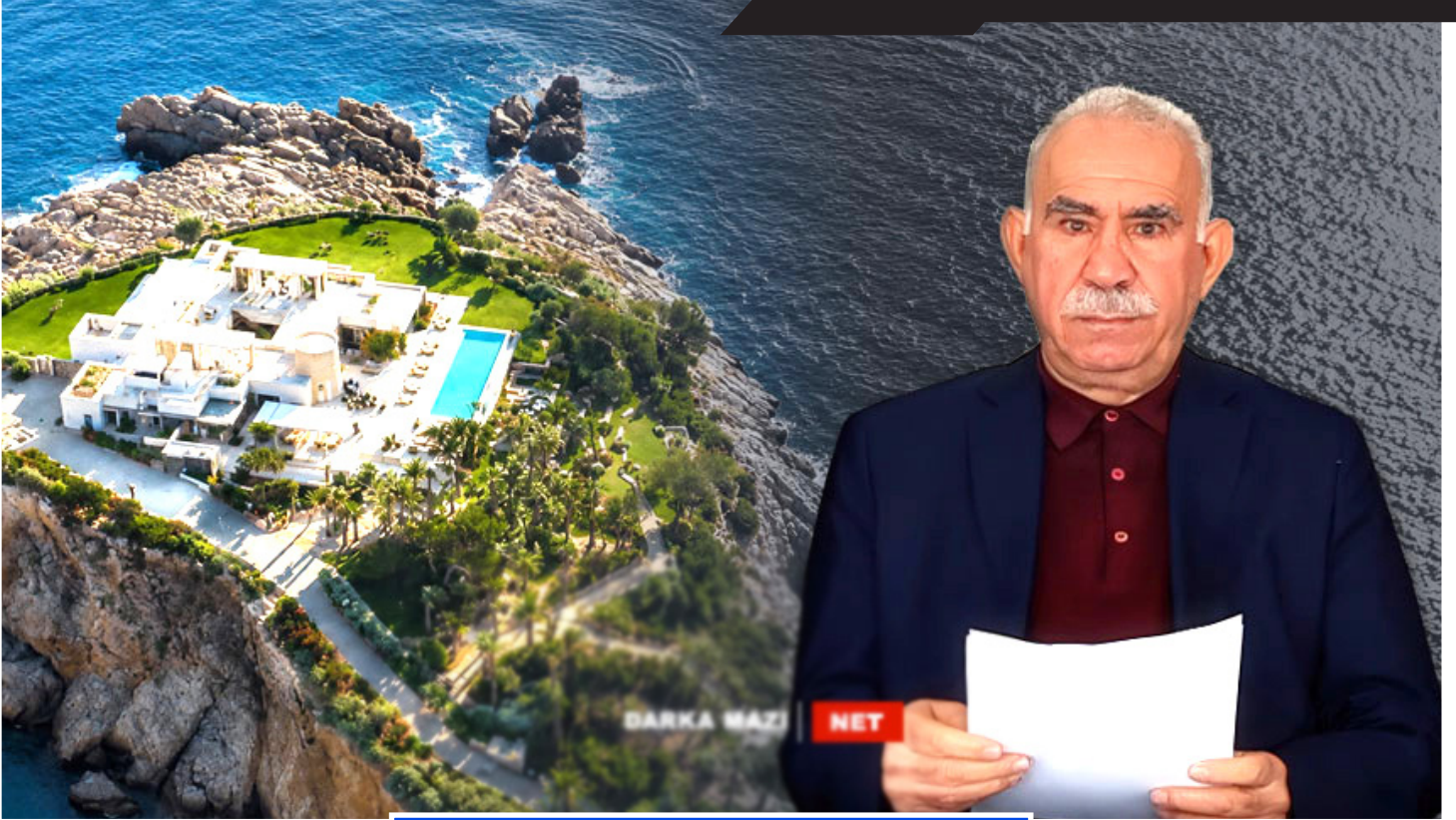
ويذكر أن مرحلة الانسحاب العسكري الأمريكي بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ قادت إلى صدامات سياسية عنيفة، انتهت إلى أزمة سيطرة تنظيم «داعش» على مدن سنية بعد نحو عام من التظاهرات الاحتجاجية ضد سياسات الحكومة. ويبقى القلق من تجدد ظروف مشابهة مرهونا بقدرة الحكومة العراقية وقوى «الإطار التنسيقي» على بلورة شراكة سياسية شاملة ومنصفة لكل المكونات السياسية والاجتماعية، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل السياقات الراهنة لطبيعة نظام الحكم في العراق.

استنتاجات

لم يترافق الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق مع إجراءات عملية حاسمة لإنهاء ملف الميليشيات العراقية وتهديداتها، فالانسحاب خضع لأولويات ومصالح أمريكية ذات طابع استراتيجي بالدرجة الأساس. ولم تكن الحكومة العراقية بدورها في وضع مثالي لإعلان وتطبيق خطط عملية صالحة للمعاينة حول نزع السلاح بحلول نهاية سبتمبر الماضي، وعلى الأرجح لن تسعفها المهلة الزمنية حتى يونيو المقبل لتحقيق هذا الهدف، في ضوء ممانعة إيران ومليشياتها وحلفائها داخل العراق لتكريس هذا الاتجاه.

وعلى هذا الأساس، يمكن النظر إلى مشهد الانسحاب الأمريكي باعتباره يمثل، من جهة، اختباراً للقوى المحلية العراقية من أجل ضبط تعريفها للدولة وأدوارها وحدودها ومستقبلها، ومن جهة أخرى اختباراً للإدارة الأمريكية من أجل إعادة تعريف علاقات استمرت ملتبسة مع هذا البلد منذ عام ٢٠٠٣، كما أنه سيكون فرصة لدول المحيط العربي والإقليمي لضبط علاقاتها مع العراق في نطاق مصالح المنطقة وتوازنها.

المرصد التركي و الملف الكردي



نوراي باباجان:

مسكن جديد ولجنة جديدة... أنباء عن تغييرات في إمرالي

صحيفة «نفس» التركية / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

الله أوجلان، في إمرالي، إلى جانب بعض التغييرات، موضع نقاش بين السياسيين أيضا. وتفصيلا، لا أحد ينكر أن المبنى السكني الجديد، الذي أنشئ داخل المنطقة التابعة للمديرية العامة للسجون ودور

في إطار عملية الانفتاح، ترد معلومات عن اتخاذ خطوات جديدة بشأن ملفات كانت تطرح أمانا بوصفها مشكلات وعقبات وعلى وجه الخصوص، باتت الإمكانيات والبنى التحتية التي أتاحت لزعيم حزب العمال الكردستاني، عبد

اختلافا كبيرا عن علاقته بالمجموعات الأخرى، حتى ليكاد المرء يقول إن ما يجري بينه وبين الدولة لا نظير له في علاقاته مع تلك المجموعات!

من جهة أخرى، عاد سياسيون شاركوا الأسبوع الماضي في مؤتمر «عملية السلام والمجتمع الديمقراطي»، الذي عقد في مبنى البرلمان الأوروبي في بروكسل، بانطباعات لافتة.

وقد نظمت لجنة المواطنين الأوروبية التركية (EUTCC) هذه الفعالية، التي تناولت قضايا السلام والديمقراطية والمسألة الكردية، بمشاركة سياسيين أترك وشارك في المؤتمر نواب من تركيا يمثلون حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM)، وحزب الشعب الجمهوري (CHP)، وحزب الديمقراطية والتقدم (DEVA). كما كانت السياسية الكردية ليلي زانا من بين المتحدثين.

وأجرى المشاركون في المؤتمر، إلى جانب الجلسات الرسمية، اتصالات ولقاءات مع المجموعات الكردية في أوروبا أيضا.

وأفاد سياسيون كانوا يتوقعون أن تعبر المجموعات الكردية عن مواقف أكثر تشددا وتقليدية عفا عليها الزمن إزاء العملية، بأنهم فوجئوا بطبيعة المواقف التي لمسوها خلال تلك اللقاءات. وأشاروا إلى أن الكوادر القيادية لحزب العمال الكردستاني الموجودة هناك عبرت عن مواقف إيجابية وبناءة إزاء العملية، في حين أبدت وسائل الإعلام الكردية والكوادر ذات المستويات التنظيمية الأدنى مواقف أكثر تشككا وتحفظا.

وعزي تبني عناصر حزب العمال الكردستاني في أوروبا مواقف تكاد تتطابق مع مواقف أوجلان إلى استمرار التواصل بينهم وبينه. وفي هذا السياق، تطرح قراءات مفادها أن التباين في المواقف بين القاعدة والقيادة يعود إلى نقص المعلومات.

كما أشير إلى أن أعضاء التنظيم في أوروبا يصرون على المشاركة في الحياة السياسية الفاعلة عقب استكمال عملية حل التنظيم وإنهاء وجوده.

التوقعات مرتفعة... لكن لا بد من إعادة تقييم مواقفهم عندما تبدأ الأمور المتعلقة بمن يمكنه العودة إلى تركيا، ومن يمكنه ممارسة العمل السياسي الفاعل، ومن سيدرج ضمن قائمة المحظور عليهم ذلك، بالاتضح والتبلور.

سياسيون: أوجلان انتقل، قبل فترة، إلى المسكن المخصص له

التوقيف في جزيرة إمرالي، قد شيد من أجل أوجلان. غير أن معلومات جديدة تتحدث عن تطور مفاده أنه لن ينتقل إلى هذا المسكن قبل اتضاح المسائل المتعلقة بوضعه القانوني والسياسي.

وبحسب سياسيين يتابعون العملية عن كثب، فإن أوجلان انتقل، قبل فترة، إلى المسكن المخصص له، وبدأ العمل فيه. والمقصود ببدء العمل، وفقا لما يقال، أنه أخذ يمارس دورا في القوائم التي أعدت في إطار عملية تصفية حزب العمال الكردستاني وإنهاء وجوده التنظيمي، وأنه يقوم بذلك بصفته جزءا من الهيكل الجديد الذي يطلق عليه اسم «لجنة التصفية». وتفيد الادعاءات بأن هيكلا آخر بدأ العمل، إلى جانب مجلس التنسيق الذي أنشئ ضمن رئاسة الجمهورية، واللجان الأربع التابعة له والعاملة بإشرافه.

ويقال إن هذه اللجنة تدرس المعلومات والبيانات الواردة من كبار مسؤولي حزب العمال الكردستاني، إلى جانب ما تقدمه الجهات المعنية في الدولة وبحسب هذه الروايات، فإن بدء هذا الهيكل العمل أدى إلى حل مسألة وضع أوجلان، وهو ما أتاح له الانتقال إلى المسكن الجديد. كما يقال إن قوائم التصفية تعد ضمن هذا الإطار.

هذه هي الادعاءات المتداولة إلى الآن...

ومن المعروف أن أوجلان وضع، في مناسبات عدة، قادة في حزب العمال الكردستاني وسياسيين من حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM)، ممن يعبرون عن الحساسيات والمواقف الاجتماعية والتنظيمية، في موقف حرج، وأحبط رهاناتهم.

وبعبارة أخرى، يبدو أن العلاقة بين أوجلان والدولة تختلف



ضرورة تحول تفاهمات إمرالي إلى خطوات عملية

موقع حزب (DEM)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

شاركت الرئيسة المشتركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تولاي هاتيم أوغولاري، في المؤتمر العام الثالث للحزب في ولاية وان. وألقت خلاله كلمة تناولت فيها جملة من القضايا السياسية والاجتماعية، وفي مقدمتها الإرادة الشعبية، وحوادث العمل، والاستعداد للكوارث، والتطورات في إيران، وملف البلديات التي أديرت بواسطة أوصياء معينين من الحكومة.

وفيما يأتي أبرز ما جاء في خطابها :

مطالب شعب روجهلات واضحة

وتطرقت هاتيم أوغولاري إلى التطورات في إيران، قائلة: «تعد وان إحدى مدننا المميزة الواقعة على الحدود الإيرانية. وعادة ما لا يعاني سكان المدن الحدودية في العالم من هذا القدر الكبير من الجوع والبؤس، لكن الأمر مختلف في تركيا، في ظل

طبيعة العلاقات والأوضاع التي وصلت إليها البلاد اليوم. كما أن الوضع العام في منطقتنا واضح للجميع.

وتعد وان من المدن التي تتحمل واحدة من أثقل تبعات الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران. فالحرب تدور على مقربة منا، والصواريخ تطلق على الجانب الآخر من الحدود، ومعاناة أهالي وان جراء هذا الوضع واضحة.

ومن هنا، من حدود وان، نريد أن نوجه خطابنا إلى النظام الإيراني. وأريد أن أوجه رسالة أخرى إلى إيران من هنا: إن الشعب الكردي هناك يسعى إلى إيجاد حل لقضيته من خلال إدارة شؤونه بنفسه، وضمن حدود بلده، تماماً كما يفعل الكرد في الأجزاء الأربعة من كردستان.

إن مطالب شعب روجهلات (كردستان الشرقية) واضحة، كما أن موقفه الرفض للحرب والتحريض عليها من جانب القوى الإمبريالية واضح أيضاً.

لقد اتخذ الشعب الكردي موقفاً تاريخياً بالغ الأهمية والقيمة، وعلى النظام الإيراني أن يدرك حقيقة هذا الموقف ويحترمه. كما يتعين عليه الاعتراف بحقوق الشعب الكردي هناك وضمائها.

وكما تعلمون، توجد في إيران محافظة باسم كردستان، ما يعني أن هذا المفهوم وهذه الفكرة ليسا بعيدين كل البعد عن واقع البلاد.

ونؤكد من هنا، من وان، تضامننا مع الشعب الإيراني والكرد في روجهلات».

ضرورة تحول تفاهات إمرالي إلى خطوات عملية على أرض الواقع

وقالت الرئيسة المشتركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تولاي هاتيم أوغولاري، في كلمتها خلال المؤتمر العام الثالث للحزب في وان:

«أيها الرفاق الأعزاء، سنتناول مسار العملية بالتأكيد، وبشيء من التفصيل. لكنني أريد أن أواصل من النقطة التي تحدثنا فيها عن الخطوات الأولى.

لقد أكدنا في مناسبات عديدة أن القانون الإطار قد صدر، نعم، وأن الأمر أدرج ضمن قرارات مجلس الأمن القومي، نعم، وأنه قيل إنه ستجرى عمليات التحقق والتثبت، نعم. لكن عدم اتخاذ أي خطوة حتى الآن أمر لا يمكن قبوله.

هناك أحكام بالغة الأهمية صادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تتعلق بعثمان كافالا وجان أتالاي، وكذلك بفيغن يوكسكداغ وصلاح الدين دميرتاش. ولذلك، ينبغي الإفراج عنهم على وجه السرعة. ولا حاجة إلى قانون إطار من أجل ذلك، ولا إلى قرار من مجلس الأمن القومي.

وأبعث، من خلال يوكسكداغ ودميرتاش، بتحياتي ومودتي إلى جميع المعتقلين السياسيين في السجون.

لقد كان السلام، بالنسبة إلى شعوبنا العزيزة، المطلب الأساسي طوال السنوات الماضية، حتى في أشد مراحل الصراع احتداما. ويسأل البعض: هل يمكن أن تسفر عملية السلام هذه عن شيء؟ وهل ما زلتم تأملون في تحقيق نتائج؟

إن أملنا بالسلام لم يتراجع يوما. كنا ندعو إلى السلام قبل ثلاثين عاما، وما زلنا ندعو إليه اليوم. لكن على الحكومة والدولة أن تدركا أمرا مهما: إن الإيمان بالسلام داخل المجتمع قوي للغاية. صدقوني، الجميع في شرق تركيا وغربها وشمالها وجنوبها يريدون السلام، والجميع يريدون حل القضية الكردية.

لكن الثقة بالحكومة القائمة وبنهج الدولة آخذة، للأسف، في التراجع تدريجيا. المجتمع يريد أن يثق، ويريد أن تنفذ الوعود التي قطعت له، ويريد أن تتحول التفاهات التي جرت في إمرالي إلى خطوات عملية على أرض الواقع».

ما الذي ينتظرونه لإجراء التحقق والتثبيت؟ ولماذا يجري إطالة أمد العملية؟

وتابعت هاتيم أوغولاري: «يقولون إنهم لا يستطيعون إجراء التحقق والتثبيت. لكن الحركة أصدرت في الثامن من تشرين الأول بيانا بالغ الأهمية، جاء بمثابة تقرير، أوضحت فيه المناطق التي انسحبت منها، محددة تلك المناطق والمواقع بالتفصيل.

فما الذي ينتظرونه، إذا، للقيام بعمليات التحقق والتثبيت؟ هذا ما نريد أن نعرفه حقا. لماذا تستغرق هذه العملية كل هذا الوقت؟ ولماذا يجري إطالة أمدها؟

من المؤكد أن للمفاوضات مسارها الخاص، ونعلم جميعا أن هذه العملية ستتقدم تدريجيا، خطوة بعد أخرى. لكن علينا أن نشدد أيضا على أن الانتقال إلى الخطوة التالية لم يحدث حتى الآن.

ولكي نتمكن من الانتقال إلى المرحلة التالية، ولكي نستطيع الحديث عن إرساء الديمقراطية وعن قوانين ديمقراطية في هذا البلد، لا بد من وضع القانون الإطارى موضع التنفيذ.

ونحن جميعا ننتظر عودة الأشخاص الذين ألقوا السلاح إلى تركيا، وكذلك عودة الموجودين في المنفى، لكي يشاركوا في الحياة السياسية الديمقراطية.

وأستطيع أن أقرأ من عيونكم، في هذه القاعة، أنكم تفكرون في هذه المسائل، وقد عبرتم عنها بالفعل بكلماتكم.

ما مصير المعتقلين السياسيين؟

هناك كثيرون في هذه القاعة لديهم أفراد من عائلاتهم يقبعون في السجون. ما الذي سيحدث للسجون؟ ومتى سيدخل هذا القانون حيز التنفيذ؟ ومتى سيفرج عن هؤلاء الأشخاص؟ هذه تساؤلات وتطلعات مشتركة لدى الجميع.

وهناك أيضا مسألتان أساسيتان تتعلقان بالسجون، تجرحان ضمير المجتمع، ونحن نؤكد عليهما بإصرار في كل مرة نتحدث فيها.

أولاهما قضية السجناء المرضى. فلا حاجة إلى قرار من مجلس الأمن القومي للإفراج عنهم.

كما أن الممارسات المتمثلة في إلغاء احتساب مدد العقوبات أو تعطيل الإفراج المشروط، بذريعة مخالفات انضباطية، لا تزال مستمرة. فما زالت أحكام السجناء الذين أمضوا ثلاثين عاما، ولا سيما في سجن سينجان، تمتد أو يعرقل الإفراج عنهم باستمرار. لماذا تفعلون ذلك؟ إن هذه الممارسات تزيد من تساؤلات المجتمع وشكوكه. ولا بد من اتخاذ خطوات جادة في هذا الشأن.

يجب أن يكون واضحا أننا سنبقى دائما إلى جانب السلام. وحين نقف إلى جانبه، فإننا، بوصفنا حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، لم نجلس يوما ننتظر أن يأتي أحد ويقدم لنا السلام على طبق من فضة، ولن نفعل ذلك».

سنشق طريقا إلى سلام دائم يحل فيه القانون محل انعدام الثقة، والمساواة محل الإنكار

وأضافت: «لقد وصفنا هذه العملية منذ بدايتها بأنها عملية تفاوض ونضال في آن واحد ولذلك، فإن أماننا جميعا، من الإدارة الجديدة التي ستنتخب، إلى رفاقنا الأعضاء الذين يناضلون في مختلف المؤسسات، وإلى جميع الوطنيين والثوريين، مهمة أساسية لا بد من الاضطلاع بها.

وأقول لكم إن النضال من أجل السلام أصبح الآن أكثر صعوبة من أي وقت مضى. فهذا ليس وقت الانتظار، بل وقت تكثيف التنظيم والعمل الجماعي.

إن السبيل إلى تعزيز موقع السيد عبد الله أوجلان في إمرالي وتقوية يده هو توسيع نطاق التنظيم، ورفع مستوى المطالبة بالسلام، وخوض النضال من أجله بقوة أكبر بكثير مما كان عليه في الماضي.

ولهذا، فإن خارطة الطريق التي سنعتمدها في المرحلة الجديدة ستكون بالغة الأهمية والقوة.

سنجد الطريق الذي يقود إلى سلام دائم، تحل فيه السياسة محل السلاح، والقانون محل انعدام الثقة، والمساواة محل الإنكار.

وقد نقلت إلينا رئيستنا بيرفين، قبل قليل، تحيات السيد أوجلان. وأود، في ختام حديثي عن هذا الملف، أن أبعث إليه بتحياتنا ومودتنا، باسم شعب وان وبالنيابة عنه».



عيون قنديل على إمرالي، وعيون إمرالي على أنقرة.

موسوعة: ميدياسكوب/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

الله أوجلان. وأوضح جاكير أنه لم يتخذ أي قرار نهائي بشأن وضع أوجلان، وأن كلا من إمرالي وقنديل ينتظران تحركا من أنقرة.

صرح جاكير بأن دفاع أكرم إمام أوغلو، وأزمة التمويل، وتعيين وصي على قناة هالك التلفزيونية قد دفع عملية التسوية إلى الخلف، مشيرا إلى أنه في حين أن العملية لم تتوقف تماما، إلا أنها شهدت ركودا كبيرا. صرح جاكير بأن إحدى علامات الجمود في عملية الحل هي تزايد الانتقادات من قادة حزب العمال الكردستاني في الآونة الأخيرة، ولفت الانتباه إلى

قيم رئيس تحرير موقع ميدياسكوب، روشن جاكير، حالة الجمود التي تعصف بعملية السلام. وأوضح جاكير أن تحديد وضع عبد الله أوجلان والسماح له بالتحدث إلى وسائل الإعلام أمران بالغ الأهمية لمستقبل العملية، مضيفا أن القرار يعود إلى الرئيس أردوغان.

وصرح روشن جاكير، رئيس تحرير موقع ميدياسكوب، في برنامجه الإذاعي بعنوان «عيون قنديل على إمرالي، وعيون إمرالي على أنقرة»، بأن عملية السلام قد تباطأت مؤخرا، وأن أحد أبرز المشاكل التي تعوقها هو وضع زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد

جاكير: مصير عملية السلام مرهون بتحديد وضع أوجلان

تصريحات بيبي هوزات ومصطفى كاراسو ودوران كالكان.

صرح جاكير بأن دوران كالكان، الذي التقاه في قنديل في يوليو/تموز، كان لديه آمال وتوقعات كبيرة بشأن الإجراءات آنذاك، لكن الشكاوى ازدادت بعد إقرار القانون. وأضاف أن كالكان انتقد، في آخر مقابلة له، عدم اتخاذ قرار بشأن وضع أوجلان، قائلا: «هناك كلام، لكن لا فعل ولا تطبيق».

بحسب جاكير، فإن مستقبل نحو ٨٠٠ شخص لا يتوقع عودتهم إلى تركيا، ووضع من سيبقون في إقليم كردستان العراق، وعودة الأشخاص من أوروبا أو قنديل، سواء بشكل جماعي أو فردي، من بين القضايا التي تنتظر الحل. ومع ذلك، صرح جاكير بأن هذه المشاكل يمكن تجاوزها بسهولة نسبية، مؤكدا أن المأزق الرئيسي يكمن في وضع أوجلان.

وضع أوجلان وتصريحاته لوسائل الإعلام.

أشار جاكير إلى نهج زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، فيما يتعلق بتولي أوجلان دورا فعليا في العملية ومشاركته في لجنة. ومع ذلك، قال إنه يعتقد بوجود تردد في إضفاء الطابع الرسمي على هذا الدور ضمن إطار رسمي.

بحسب جاكير، فإن أحد أهم توقعات قنديل، وربما إمراي، هو أن يتحدث أوجلان إلى الصحفيين. وأوضح جاكير أن اجتماعا مع مجموعة من الصحفيين، بموافقة

الدولة وإشرافها، قد يشكل نقطة تحول هامة في النقاش الدائر حول وضع أوجلان، مضيفا أن الرسائل التي ستنتقل قد تسرع العملية أو تعمق حالة الجمود.

قال جاكير إنه يعلم بالتوصل إلى اتفاق بشأن حديث أوجلان مع وسائل الإعلام، لكن التوقيت كان يمثل مشكلة. وأوضح أنه يعتقد أن الرئيس رجب طيب أردوغان كان مترددا في هذا الشأن، ولا يرغب في التسرع في العملية، مما يشير إلى أن القرار يعود إليه. أشار جاكير، مستذكرا إصرار بهجلي على مكانة أوجلان وحقه في الكلام، إلى أن تحفظات المؤسسة السياسية، وخاصة جانب حزب العدالة والتنمية، كانت تبطئ من تقدم العملية.

وصرح جاكير بأن مسؤولي حزب الديمقراطية والديمقراطية (DEM) يشددون بشكل متزايد على ضرورة تحرك الدولة مؤخرا وأشار جاكير، مستذكرا دعوة الرئيس المشارك تونجر باكيرهان لأحزاب المعارضة للضغط على الدولة، إلى أن حزب الديمقراطية والديمقراطية ربما يكون قد أثار هذه القضية في مناقشاته مع الأحزاب السياسية الأخرى أيضا.

أوضح جاكير أن عملية حل الأزمة كان من الممكن أن تسير بوتيرة أسرع، لولا التأخيرات التي حدثت نتيجة لتردد الرئيس أردوغان، وأشار إلى أن اجتماع مجلس الأمن القومي في أكتوبر/تشرين الأول ناقش إمكانية اتخاذ خطوة نحو سن القانون. وأضاف أنه مع اقتراب نهاية أكتوبر/تشرين الأول، تحولت التوقعات إلى نوفمبر/تشرين الثاني ونهاية العام.

أعرب جاكير عن أمله في حل المشاكل التي تعيق العملية وأن تركيا لن تحيد عن مسار السلام.

واضاف جاكير:

الدفاع عن أكرم إمام أوغلو، وأزمة التمويل أو الاختلاس، وتعيين وصي على قناة هالك التلفزيونية،

«هناك كلام، لكن لا فعل».. انتقادات متصاعدة تعصف بعملية السلام

يقول دوران كالكان في أحدث مقابلة له: «هناك كلام، لكن لا فعل ولا تطبيق. لم يتخذ أي قرار حتى الآن بشأن وضع الزعيم أبو. نأمل ألا يكونوا مخطئين في حساباتهم. لا ينبغي لهم أن يعتقدوا أننا عاجزون عن فعل أي شيء آخر، وأننا لا نستطيع إدارة هذا الأمر بقوتنا الذاتية. هناك مقاربات خطيرة. لكي تتمكن من فعل شيء ما، يجب استيفاء الشروط: الحرية الجسدية للزعيم أبو، وإنشاء إطار قانوني وسياسي».

عندما يقولون «الحرية الجسدية»، فربما لا يقصدون إطلاق سراحه من إمرالي، أو وضعه تحت الإقامة الجبرية أو ما شابه، بل، على حد فهمي، يريدون تحسين ظروفه هناك. هناك مبنى جديد، يشار إليه بـ«فيلا»، كان موضوع نقاش واسع، لكن أوجلان لا يستخدمه لأنه ينتظر منحه وضعاً قانونياً جديداً. منحه هذا الوضع من قبل الدولة أمر بالغ الأهمية.

في الواقع، هناك هذا التوجه: سيتمتع أوجلان بوضع قانوني بحكم الأمر الواقع، وسيكون عضواً في لجنة. هذا ما يقال. يؤكد بهجلي على هذا، لكن على حد فهمي، لا يريدون إضفاء الطابع الرسمي عليه، بينما يرغب أوجلان، وإمرالي، وقنديل، في إضفاء الطابع الرسمي عليه بطريقة ما. لكن على حد علمي، حتى قبل تحديد الوضع، فإن أكبر توقع، وأعتقد أن إمرالي يتوقع ذلك أيضاً، هو أن يتحدث أوجلان. لمن؟ لوسائل الإعلام. أعتقد أن هذه هي النقطة الحاسمة.

إذا تحدث أوجلان، بموافقة الدولة وتحت إشرافها،

كل هذه الأمور، وغيرها الكثير، طغت تماماً على عملية السلام. ولكن يبدو أنه لم يتبق الكثير للتستر عليه، لأن هناك مشكلة. فالأمور إما تتقدم ببطء أو لا تتقدم على الإطلاق.

كيف نعرف ذلك؟ أولاً، هناك صمت مطبق، وثانياً، التصريحات والشكاوى الواردة من قنديل في الأيام الأخيرة؛ من الممكن أن نفهم أن نبرة الصوت ترتفع بشكل ملحوظ في بعض الأحيان. يعبر عن ذلك أشخاص مختلفون. على سبيل المثال، تحدثت توغتشى تاتاري من قناة T24 مع بيبي هوزات. قالت: «الدولة لا تتخذ أي خطوات». وذكر مصطفى كاراسو ذلك في مناسبة أخرى.

عندما تقرأ مقابلة دوران كالكان مع ميديا هابر، ترى أن نبرة الصوت ترتفع هناك أيضاً. لقد أجريت مقابلة مع دوران كالكان في قنديل في يوليو، كما تعلمون. حظي الأمر باهتمام كبير، وكان حينها متفائلاً للغاية، ومتحمساً، وكانت التوقعات عالية. ثم صدر القانون.

ورغم وجود اعتراضات عليه، فقد اعتقدوا أن الأبواب بدأت تنفتح، ولكن مع مرور الوقت، تبين أن لديهم بعض الشكاوى.

لهذه الشكاوى جوانب متعددة. على وجه الخصوص، هناك تساؤل حول مصير نحو 800 شخص لم يكونوا ليأتوا إلى تركيا في البداية. هناك تساؤل حول ما إذا كانوا سيبقون في شمال العراق، في الإقليم الكردي، وإن كان الأمر كذلك، فكيف سيستقرون هناك.

وهناك أيضاً تساؤل حول ما إذا كانوا سيتوجهون إلى بلد ثالث. وثمة قضية أخرى تتعلق بما إذا كانت العودة إلى البلاد، وخاصة من أوروبا وقنديل، ستكون جماعية أم فردية، على مراحل. هذه القضية قابلة للحل نسبياً، وأسهل حلاً، لكننا نرى أن المأزق الحالي مرتبط أساساً بأوجلان، وتحديدًا بوضعه على سبيل المثال،

أردوغان مفتاح المرحلة المقبلة من عملية السلام

سابقاً، هو أن أي شيء قد يحدث لنا نحن الصحفيين في أي لحظة. أعتقد أنه لن يكون سيئاً لو استطعنا تجاوز قضية إمرالي هذه دونهم.

وفي هذا السياق، أود أن أوجه تحياتي إلى مراد أغيريل، الذي سجن واعتقل بتهمة «عدم نقل الخبر». إنه لأمر غريب حقاً. لو كان قد نقل ذلك الخبر، لكان من المحتمل أن يحاكم بتهمة التضليل الإعلامي، وربما يعتقل مرة أخرى. لقد قيدوا أيدي الصحفيين بهذه الطريقة.

على أي حال، بالعودة إلى صلب الموضوع، فإن أنظار قنديل متجهة نحو إمرالي؛ يراقبون مدى حرية تنقل أوجلان فيها، وما إذا كان يتحدث، وما إذا كان يرسل رسائل، وما إذا كان يظطلع بدور محدد ومعتمد من الدولة. وبالطبع، أنظار إمرالي متجهة نحو أنقرة.

وفي الوقت نفسه، لا أدري إن كنتم قد لاحظتم، لكن مسؤولي حزب الديمقراطية، وخاصة تونجر باكيرهان، يطالبون الدولة بالتحرك في كل فرصة سانحة، ويدعون قوى المعارضة إلى الضغط على الدولة في هذا الشأن. وأظن أن هذا الأمر نوقش أيضاً في اجتماعهم الأخير مع حزب يني.

حالياً، العملية متوقفة، لا أقول متوقفة، بل متوقفة، ويبدو أن أردوغان هو من سيتخذ القرار. لطالما كان الوضع على هذا النحو حتى الآن. مر عامان بسبب قرار أردوغان، وبسبب تردده. في الظروف العادية، كان من الممكن أن تسير الأمور بوتيرة أسرع. ماذا كنا نقول قبل قليل؟ كنا نتساءل: «هل سيقر هذا القانون، أو بالأحرى، هل سيعتمد دخوله حيز التنفيذ، في اجتماع مجلس الأمن القومي في أكتوبر؟» نحن الآن على مشارف نهاية أكتوبر. وقد بدأنا نتساءل بالفعل: «هل سيحدث ذلك في نوفمبر، أم قبل نهاية العام؟» آمل أن تحل المشاكل أولاً تتراجع تركيا عن مسار السلام الذي سلكته.

إلى الصحفيين، أو إلى مجموعة منهم، فسيتجاوز عتبة بالغة الأهمية في النقاشات الدائرة حول وضعه، وما إلى ذلك، وستتطور العملية إما بسرعة أو تتعثر تبعاً للرسائل التي يوجهها إلى وسائل الإعلام. دعونا نوضح الأمر بهذه الطريقة.

وحسبما فهمت، فإن السلطة السياسية، وتحديدًا جناح حزب العدالة والتنمية في الحكومة، مترددة وقلقة حيال هذا الأمر. إنهم لا يريدون التسرع. على حد علمي، هناك اتفاق على تحدث أوجلان إلى وسائل الإعلام، لكن المشكلة تكمن في التوقيت. خاصة في ظل انشغال أردوغان بأزمة التمويل الحالية، فهو لا يريد أن تندلع أزمة أخرى مماثلة. هذا ما أعتقد، وهذا ما أراه.

قد لا تكون هذه الأزمة من شأنها أن تفاقم أثر أزمة التمويل الحالية. في الواقع، لا يعتقد بهجلي ذلك، ويصر باستمرار على مكانة أوجلان وحقه في الكلام، لكن القرار النهائي يعود لأردوغان، وهنا تكمن النقطة الحاسمة.

إلى متى سيستمر هذا التأخير؟

إلى متى سيستمر؟

لقد قلت في بثٍ حديث، على سبيل المثال، إنني أريد التحدث ولا أعرف إن كانوا سيضمونني إذا شكلت مجموعة، لكنني آمل ذلك، وأريد أن يحدث ذلك في أسرع وقت ممكن. أريده شخصياً، وأريده من أجل تركيا. أحد أسباب رغبتني الشخصية في ذلك، كما ذكرت

المرصد السوري و الملف الكردي



في الذكرى السابعة لرحيل القائد الرمز عبد الحميد درويش

كان الراحل أحد أبرز مؤسسي أول حزب سياسي كردي في سوريا عام ١٩٥٧ مع العم أوصمان صبري و العم حمزة نوبران و ثلة من الرفاق الذين آمنوا بعدالة قضيتهم .
لقد وضع الراحل الكبير حياته في خدمة شعبه،

غادرنا الأستاذ عبد الحميد درويش سكرتير حزبنا الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا في ٢٤ أكتوبر من عام ٢٠١٩ في هذا اليوم من كل عام نستذكر ونتوقف باحترام أمام مسيرة رجل استثنائي رسم بصماته في النضال القومي و الوطني.

كرس حياته في خدمة شعبه، مناضلا من أجل الحرية والعدالة

(الحرية، العدالة، الكرامة الإنسانية). ستبقى ذكره حية في تاريخ النضال على الصعيدين القومي والوطني، وخالدة في وجدان كل من عرفه وآمن برسالته. وأخيرا نؤكد أن غيابه لن يؤثر على ما كرسه من مبادئ وقيم نبيلة في أعماق رفاق مدرسته، وما خلفه من إرث في الفكر والخطاب مع رفاق دربه الراحلين منذ الرابع عشر من حزيران ١٩٥٧ الذي أصبح اليوم منطلق حراكنا نقطف ثمار صوابه رغم الصعوبات والتحديات الناتجة عن الظروف السياسية الراهنة والتطورات الدولية التي أثرت ولا تزال على المشهد السوري العام إلى جانب التغيرات التي طرأت على القضية الكردية بشكل خاص.

إن انعقاد أول كونفرانس تاريخي للكرد في سوريا برعاية دولية وكردستانية وتحقيق وحدة الصف الكردي في سوريا مثل إنجازا كبيرا طالما ناضلت من أجله لسنوات طويلة أيها المعلم العظيم.

نم قرير العين فطلاب مدرستك على خطاك ماضون... وستبقى الرمز والقوة للنضال في كل حين . وإلى روحك النقية في مأواك التحية والرحمة.
اللجنة المركزية

للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

٢٣ / ١٠ / ٢٠٢٦م

مناضلا من أجل الحرية والكرامة والعدالة والمساواة. بهذه المناسبة المؤلمة نسترجع محطات مشرقة من مسيرته السياسية والنضالية، لقد كان الراحل قدوة في الإيمان بالحوار والانفتاح على الجميع متطلعا إلى وطن يضم كل أبنائه دون تمييز أو إقصاء، شخصية امتزجت فيها الحكمة بالاتزان والجرأة في المواقف مع الواقعية في الرؤية. حافظ خلالها على مبادئه بكل صدق وإخلاص واضعا الحياة الديمقراطية و الوحدة الوطنية نصب عينيه. مدافعا عن حقوق الإنسان وحقوق الشعب الكردي بكل شجاعة وإخلاص.

الأستاذ عبد الحميد درويش لم يكن مجرد سياسي بل كان ضميرا نابضا لقضية عادلة، وصوت العقل في أزمنة الانقسام. تجلّى في مسيرته النموذج الحقيقي للوطنية السورية، مؤمنا بوحدة البلاد، وبأن الحوار و التفاهم هما السبيل لبناء مستقبل الشعوب على أسس المواطنة والعدل والمساواة.

رحل الجسد لكن الأثر الذي تركه سيبقى حيا في قلوب الأجيال القادمة. سيظل اسمه المعلم الذي يهتدي به من يؤمن بالمبادئ السامية والقيم النبيلة التي ناضل من أجلها المرحوم حتى آخر لحظة من حياته.

بهذه المناسبة نجدد العهد بالسير على خطاه و الوفاء للقيم التي كرس حياته من أجلها



اهمية وجود شخصية مثل مظلوم عبيدي ضمن مؤسسات الدولة السورية

تؤسس لشراكة حقيقية بين مختلف مكونات البلاد. وأوضح أن مشاركة الكرد وممثلي قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية في مؤسسات الدولة تحمل جانبين أساسيين، يتمثل الأول في التأكيد على ضرورة حل القضية الكردية، فيما يتمثل الثاني في تثبيت حق الكرد، بوصفهم سوريين، في المشاركة في جميع هيئات ومؤسسات الدولة.

وحول تعيين مظلوم عبيدي مستشاراً لدى الرئاسة السورية، أشار خليل إلى أن وجود شخصية مثل مظلوم عبيدي ضمن مؤسسات الدولة من شأنه أن يساهم في نقل معاناة الكرد ومطالبهم إلى دمشق، فضلاً عن تأكيد

أكد عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، أدار خليل، أن مشاركة الكرد في مؤسسات الدولة السورية يجب أن تكون جزءاً من مسار أوسع لمعالجة القضية الكردية، مشدداً على ضرورة صياغة دستور سوري ديمقراطي لا مركزي يضمن الحقوق السياسية والثقافية للكرد، ويعترف رسمياً بهويتهم ولغتهم.

وقال خليل، في مقابلة خاصة مع موقع «بليينكس»، إن الكرد حُرِّموا لعقود من حقوق المواطنة والمشاركة في مؤسسات الدولة، وكان يُنظر إليهم كمواطنين من الدرجة الثانية، مؤكداً أن المرحلة الجديدة في سوريا ينبغي أن

ينبغي ضمان تمثيل دائم للكرد ومختلف مكونات المجتمع السوري

الشعب الكردي، والاعتراف بالكرد كشعب يعيش على أرضه التاريخية ضمن سوريا، والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية، وفتح المجال أمام الكرد للمشاركة في مؤسسات الدولة.

كما دعا إلى منح المناطق ذات الغالبية الكردية صلاحيات أوسع لإدارة شؤونها، في إطار قانون للإدارة المحلية الموسعة، مؤكداً أن اعتماد اللامركزية يمثل شرطاً أساسياً لدفع العملية الانتقالية في سوريا إلى الأمام، ولا سيما في ظل فشل نموذج الإدارة المركزية سابقاً ورغبة مختلف المكونات في إدارة شؤونها بنفسها.

اندماج قوات سوريا الديمقراطية

وفيما يتعلق بعملية اندماج قوات سوريا الديمقراطية ضمن مؤسسات الدولة السورية، شدد خليل على أن الالتزام بعملية الاندماج وحل المؤسسات التي ستندمج مع مؤسسات الدولة يمثلان خطوة لتأكيد جدية المسار، وضرورة لوضع سوريا على طريق بناء دولة ديمقراطية تشاركية.

وختم خليل بالتأكيد على أن نجاح عملية الاندماج من شأنه أن يساهم في إعادة بناء سوريا وتطوير نظام ديمقراطي فيها، إلى جانب معالجة قضايا مختلف مكونات المجتمع السوري، وفي مقدمتها القضية الكردية.

مشاركتهم في إدارة الدولة ووجود دور أساسي لهم فيها. وشدد خليل على أن التمثيل الذي حصل عليه الكرد وممثلو قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية في مؤسسات الدولة يجب ألا يرتبط بمرحلة زمنية محددة أو بأشخاص بعينهم، بل ينبغي ضمان تمثيل دائم للكرد ومختلف مكونات المجتمع السوري، معتبراً أن ذلك يتطلب ضمانات دستورية واضحة.

ورأى أن صياغة دستور جديد للبلاد يمكن أن تساهم في تثبيت هذه الحقوق، داعياً إلى إعادة النظر في شكل الحكم في سوريا، ولا سيما آليات إدارة المناطق، وتوسيع صلاحيات الإدارات المحلية ضمن نظام ديمقراطي لا مركزي.

وأكد أن الدستور الجديد يجب ألا يقتصر على معالجة القضية الكردية، بل أن يكون دستوراً لعموم سوريا، ويتضمن أسس النظام الديمقراطي، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية تنظيم وتشكيل الأحزاب، إلى جانب ضمان الحقوق الثقافية لمختلف المكونات والاعتراف بلغاتها الأم.

مطالب الكرد

وأوضح خليل أن أبرز المطالب الكردية في سوريا تتمثل في الاعتراف بالهوية الكردية وثقافة وتاريخ



علي شمدين :

أي سيادة تتظاهرون من أجلها

بينها. وكان آخر تلك الأحداث المظاهرات التي نظمتها تلك الجماعات في حيي غويران والنشوة بمدينة الحسكة، في التاسع من تشرين الأول الجاري، تحت شعار المطالبة ببسط سيادة الدولة السورية على كامل أراضي المحافظة. غير أن هذه المظاهرات، وكما كان متوقعاً، سرعان ما اتخذت منحى تصعيدياً ضد الشعب الكردي، إذ بدأ المتظاهرون بشتم رموزه القومية، واتهامه بالانفصالية والسعي إلى تقسيم البلاد، كما هددوا، باقتحام الأحياء الكردية في المدينة، وكاد ذلك أن يشعل فتنة قومية، لولا التزام الجماهير الكردية، التي تشكل أغلبية السكان في تلك المناطق، الهدوء وضبط النفس. ولا شك أن البوصلة التي ظلت توجه هؤلاء العنصريين

في الوقت الذي تمضي فيه عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية والمؤسسات الإدارية التابعة لها ضمن مؤسسات الدولة السورية نحو التنفيذ، وإن بوتيرة بطيئة، تشهد المناطق الكردية في سوريا، في المقابل، سلسلة من الأحداث والتطورات الخطيرة، تقف وراءها جهات حاكمة على الشعب الكردي وعلى وجوده القومي في سوريا، تضم في صفوفها عناصر من فلول النظام البعثي البائد وبقايا التنظيمات الجهادية المتطرفة، التي تتظاهر بالاحتماء خلف العلم السوري.

لقد أسهمت تلك الأحداث في تصعيد خطاب الحقد والكراهية بين المكونات القومية المتعايشة في هذه المناطق، وتهديد أسس السلم الأهلي والعيش المشترك

والمشاريع العنصرية التي استهدفت الشعب الكردي ووجوده بوصفه ثاني أكبر قومية في البلاد. كما لم تتردد هذه الحركة في تقديم تضحيات جسيمة من أجل إنهاء الدكتاتورية والاستبداد، والمساهمة الفعلية في بناء سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية، تنعم فيها المكونات القومية والدينية بحقوقها الدستورية، من دون تفرقة أو تمييز.

ومن هنا، احتفت الحركة الكردية في سوريا، أكثر من غيرها، بسقوط نظام البعث أواخر عام ٢٠٢٤، الذي لم يوفر أية سياسة عنصرية من أجل إنهاء وجود الشعب الكردي في مناطق التاريخ، واستبشرت خيراً بالمرحلة الانتقالية الجديدة التي أصدرت بعض القرارات والمراسيم الإيجابية التي تقرّ بعض الحقوق الثقافية واللغوية للکرد السوريين، ووفرت لهم عدداً من المناصب الإدارية والعسكرية، وهي مكاسب إيجابية

لا يمكن تجاهلها بكل تأكيد، لكنها لا ترقى إلى مستوى الحل الذي ظلّوا ينتظرونه لقضيتهم القومية، ولا إلى مستوى التضحيات التي قدموها بسخاء من أجل الحفاظ على سيادة وطنهم وحماية وحدة ترابه، وذلك بعكس ما يروجّه العنصريون من اتهامات وأضاليل بحقهم، كتهمة الانفصال وتهديد السيادة الوطنية، في وقت هم أنفسهم يغمضون أعينهم عن الانتهاكات المستمرة لهذه السيادة في شمال البلاد وجنوبها، بل أن البعض منهم يشكلون الطابور الخامس لمثل هذه الانتهاكات.

فأي سيادة تتظاهرون من أجلها أيها المضلّلون؟!

هي العقلية الشوفينية التي ترفض التنوع القومي والعيش المشترك في البلاد، وتعتبر كلّ من يتكلم العربية عربياً. وهي تمتد بجذورها إلى المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي، الذي انعقد في لبنان عام ١٩٣٣، إذ جاء في بيانها التأسيسي: «إننا ننكر ولا نعتز بوجود الأقليات، المذهبية أو العنصرية أو اللغوية، وليس لسكان البلاد العربية غير جنسية واحدة، هي الجنسية العربية، ولغة رسمية واحدة، هي اللغة العربية، وكلّ إخلال بهذه الوحدة جريمة وطنية تجب مقاومتها».

وقد تبنّى حزب البعث، الذي تأسّس عام ١٩٤٧، هذه العقلية الإقصائية تجاه المكونات غير العربية التي ألحقت بالدولة السورية

الحديثة إثر ترسيم حدودها وفقاً لاتفاقية سايكس-بيكو، ولا سيما الشعب الكردي، وقد بلغت هذه العقلية ذروتها مع استيلاء هذا الحزب على السلطة في البلاد عام ١٩٦٣. وقد عبّر محمد

طلب هلال، رئيس الشعبة السياسية في الحسكة، عن هذا الفكر الشوفيني بوضوح في الكزاس الذي أصدره عام ١٩٦٣ بعنوان «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية»، إذ شبّه الوجود الكردي في سوريا بورم سرتاني، ودعا إلى اجتثاثه من الجذور، ولتحقيق ذلك، قدّم اثني عشر مقترحاً، كان من أبرزها تجويع الكرد وتهجيرهم وتجهيلهم وتعريبهم وإحداث تغيير ديمغرافي في مناطقهم التاريخية.

ولمواجهة هذه السياسات الإقصائية، أخذت الحركة الكردية في سوريا على عاتقها، منذ تأسيسها عام ١٩٥٧، مسؤولية النضال ضد هذه السياسات الشوفينية

البوصلة التي ظلت توجه هؤلاء العنصريين هي العقلية الشوفينية

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



خمسة أسباب ترجح كفة ترامب في المواجهة مع إيران

مجلة «نيوزويك» الأمريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

***تقرير خاص: شين كروتشر وديفيد أفير:**

في أيلول/سبتمبر، لم تُحمل إيران برميلا واحدا من النفط الخام بغرض التصدير، ولا برميلا واحدا على الإطلاق، وفقا لبيانات تتبع ناقلات النفط الصادرة عن شركتي «كلبر» و«فورتكسا». وفي الشهر الجاري، هبطت العملة الإيرانية، الريال، إلى مستوى قياسي متدن، فيما استقال وزير النفط. وكان الأجدر به أن يبقى في منصبه حتى يحصل على تعويض نهاية الخدمة.

لكن أياً من هذه التطورات لم يتحقق وفق الجدول الزمني المتقلب باستمرار الذي حدده الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتحقيق النصر. فقد انتقل الإطار الزمني الذي رسمه من بضعة أسابيع إلى أشهر، ثم إلى ما بعد انتخابات التجديد النصفي. وفي الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، تعهد بعدم مهاجمة إيران قبل أن يدلي الأمريكيون بأصواتهم في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر.

وفضلاً عن ذلك، صمد النظام الإيراني وتماسك رغم الضغوط الشديدة. كما تبين أن قدرته على تعطيل تدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز كانت أكبر مما قُدر لها. ولم تكن القوة الساحقة للجيشين الأمريكي والإسرائيلي كافية لتحقيق نصر سريع.

كذلك، لا يبدو أن طهران مستعدة للاستسلام بهدوء. ففي أسبوع واحد خلال الشهر الماضي، تعرضت اثنتا عشرة ناقلة لهجمات في مضيق هرمز ومحيطه. كما ينقل حلفاء إيران الحوثيون الحرب إلى الرياض. لكن قراءة هذه التطورات بعناية تشير إلى سلوك قوة تشاهد أوراق الضغط التي تمتلكها وهي تتآكل، لا قوة تزداد نفوذاً.

وقال خسرو أصفهاني، مدير الأبحاث في الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية في إيران، لمجلة «نيوزويك»: «في لعبة عض الأصابع هذه، لا يخدم الوقت الجمهورية الإسلامية إلا إذا سمحت واشنطن بذلك؛ فالنظام يراهن على قدرته على إعادة بناء قوته بوتيرة أسرع من قدرة الغرب على مواصلة اهتمامه بالمواجهة. وكلما تبنت واشنطن استراتيجية تهدف إلى إسقاط النظام في وقت أقرب، كان ذلك أفضل».

وثمة مؤشرات عدة تدل على أن ترامب بات على أعتاب النصر الذي طالما وعد به، وإن جاء بعد تأخير امتد لأشهر. وفيما يلي، تستعرض «نيوزويك» خمسة من هذه المؤشرات.

أولاً: أداة الضغط الإيرانية الرئيسية آخذة في التراجع

بدأت قبضة إيران على مضيق هرمز، التي شكلت أقوى أوراقها منذ اندلاع القتال، تتراخى خلال أيلول/سبتمبر، وأصبحت طهران تقاوم لاستعادة نفوذها فيه.

وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغت صادرات النفط الخام من منطقة الخليج ١٨/٣ مليون برميل يومياً، وفق متوسط سبعة أيام، بحسب بيانات شركة «كلبر». وتجاوز هذا الرقم متوسط الصادرات البالغ ١٨ مليون برميل يومياً خلال العام السابق للحرب. ويشمل هذا الإحصاء الشحنات المنقولة عبر البحر الأحمر ومسارات أخرى.

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو أن إيران «فقدت السيطرة الكاملة» على المضيق. لكن التطورات اللاحقة جاءت بعكس ذلك. فقد بلغ عدد الهجمات على ناقلات النفط أعلى مستوياته الأسبوعية منذ بدء الحرب، خلال الأسبوع المنتهي في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر. وفي السادس من الشهر نفسه، لم تعبر المضيق سوى سبع سفن لنقل السلع، وهو أدنى عدد منذ ٢٣ تموز/يوليو.

وقالت «كلبر» إن كميات النفط الخام المنقولة عبر المضيق تراجعت بنسبة ٢٧ في المئة خلال أسبوع واحد، لتصل إلى ٧٤ في المئة من مستواها قبل الحرب. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر وحده، تعرضت ست سفن لضربات. كما بدأت ناقلات النفط العملاقة الفارغة بالابتعاد عن الفجيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تنتظر عادة تحميل النفط الخام الذي يُنقل عبر المضيق.

ومع ذلك، استمرت صادرات النفط في المنطقة. فقد ارتفعت الصادرات من المحطات الواقعة على البحر الأحمر وخليج عُمان، التي تتيح تجاوز مضيق هرمز، إلى ٦/٧ ملايين برميل يوميا، أي أكثر من ضعف مستويات ما قبل الحرب. وأسهم ذلك في إبقاء إجمالي صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط عند مستويات تقارب ما كانت عليه قبل الحرب، وفقا لتحليلات شركة «كلبر». غير أن موجة جديدة من الهجمات وضعت هذا التعافي مجددا تحت الضغط.

وقال أندرياس كريغ، المحاضر الأول في كلية الدراسات الأمنية بجامعة كينغز كوليدج لندن، لمجلة «نيوزويك»: «إن إيران لا تفقد مضيق هرمز بوصفه ورقة مساومة، لكنها تفقد قدرتها على فرض الشروط الاقتصادية للمواجهة».

من جانبها، قالت بورجو أوزجليك، الباحثة الرئيسية في شؤون أمن الشرق الأوسط لدى المعهد الملكي للخدمات المتحدة، إن «التخطيط للطوارئ بهدف إنشاء بنى تحتية بديلة تتجاوز مضيق هرمز ينتقل الآن إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروعات، وهذا بدوره ينذر بمشكلات لطهران».

وتكشف الدبلوماسية الإيرانية نفسها عما يؤلم طهران أكثر من غيره. فمن بين شروطها لإعادة فتح مضيق هرمز، إنهاء الحصار البحري الأمريكي، ورفع العقوبات المفروضة على قطاعها النفطي، والإفراج عن أصولها المجمدة في الخارج.

ووصف رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، محسن رضائي، الرد الأمريكي بأنه «غير كافٍ»، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، لكنه أقر في الوقت نفسه بأن واشنطن وافقت على بعض الشروط الإيرانية.

وفي أيلول/سبتمبر، عرض الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، حتى تخفيف تركيز اليورانيوم الإيراني المخصب، مستخفا بالتنازل بقوله: «إنه ليس بالأمر الكبير».

لكن هذه ليست مطالب دولة تفاوض من موقع القوة. فالدولة الواثقة من أوراق الضغط التي تمتلكها لا تتعجل مبادلتها بتنازلات.

ثانيا: إيران تقترب من أزمة اقتصادية شاملة

في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر، بلغ سعر الدولار نحو ٢/٧٢ مليون ريال إيراني، مقارنة بنحو ٢/٢ مليون ريال في مطلع أيلول/سبتمبر. ولم تنجح خطة البنك المركزي لضخ ما يصل إلى ملياري دولار نقدا في السوق في وقف تدهور العملة.

ومع انخفاض قيمة الريال، ترتفع أسعار كل شيء، من الغذاء إلى الأدوية، أسبوعا بعد آخر. وأفاد إيرانيون بأنهم باتوا عاجزين عن تغطية نفقات الإيجار أو شراء الأدوية، في وقت تتلاشى فيه فرص العمل في القطاع الخاص.

ويتوقع صندوق النقد الدولي الآن أن ينكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة ٧/٦ في المئة خلال العام الجاري، وهي نسبة أسوأ من توقعاته الصادرة في تموز/يوليو، التي رجحت انكماشا بنسبة ٥/٤ في المئة. كما أفادت هيئة الإحصاء الإيرانية بأن الناتج انخفض بنسبة ١٠ في المئة على أساس سنوي خلال فصل الربيع، مسجلا أكبر تراجع فصلي منذ ١٥ عاما.

وتشكل مبيعات النفط عادة نحو ثلث موازنة الدولة الإيرانية، كما تمثل مصدرا رئيسيا لتمويل الحرس الثوري الإسلامي. وقد قطع الحصار البحري الأمريكي جزءا كبيرا من هذا الشريان المالي. وكان وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت قد أعلن أن إيران ستصبح، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، بلا نفط في عرض البحر «للمرة الأولى في التاريخ».

وكان المشترون الصينيون يعتمدون على النفط الخام الإيراني المخزن قبالة السواحل قبل فرض الحصار. لكن

لم يتبق، وفقا لمنظمة «متحدون ضد إيران النووية»، أكثر من نحو عشرة ملايين برميل في المخزونات العائمة قبالة ماليزيا، بعد أن كانت الكمية تقارب ٤٠ مليون برميل في أواخر آب/أغسطس.

وقال كريغ: «من الواضح أن الضغط الاقتصادي يحقق نتائج، لكن ذلك لا يعني أنه سيؤدي إلى النتيجة السياسية التي تريدها واشنطن».

أما أصفهاني، فقال إن الضغوط لن تؤدي، بمفردها، إلا إلى «تنازلات تكتيكية، مثل إعادة فتح المضيق أو استئناف جولة من المحادثات، لكنها لن تحقق تنازلات استراتيجية أبدا».

وكلما طال أمد الأزمة، ازداد الضغط على نظام قتل آلاف المتظاهرين في كانون الثاني/يناير، بعدما خرجوا احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. فهل يريد النظام المجازفة بتكرار ذلك، في مجتمع أنهكته الحرب وأوصلته إلى حافة الانهيار؟

ثالثا: رسالة الحرس الثوري تكشف اليأس لا القوة

إن الرسالة المفتوحة التي وجهها الحرس الثوري الإيراني إلى الأمريكيين ونُشرت في ٢٩ أيلول/سبتمبر، والتي أعلن فيها الانتصار على الولايات المتحدة، ودعا الناخبين الأمريكيين مباشرة إلى التصويت ضد ترامب في انتخابات التجديد النصفي، تبدو أقل شبها بإعلان نصر مما توحى به، وأكثر شبها باستغاثة طلبا للمساعدة.

وقد نُشرت الرسالة قبل خمسة أسابيع بالضبط من موعد الانتخابات النصفية، ودعت الأمريكيين إلى استعادة السيطرة من السياسيين الذين يحكمونهم، وجاء فيها: «لقد حان الوقت الآن، في وقت بلغ فيه النظام السياسي الأمريكي أضعف مراحل».

لكن المؤسسة العسكرية التي تؤمن فعلا بصحة ادعاءاتها بشأن الانتصار لن تحتاج إلى تجاوز ترامب والتوجه مباشرة إلى ناخبه. فالهدف الحقيقي للرسالة هو التأثير في تركيبة الكونغرس الجديد، الذي قد يقيد صلاحيات الرئيس، وهو أفضل أمل واقعي لطهران للحصول على شروط أفضل.

وأرسل بزشكيان الإشارة نفسها من الاتجاه المقابل، إذ قال إنه يريد من واشنطن العودة إلى إطار وقف إطلاق النار الذي جرى الاتفاق عليه في حزيران/يونيو، قبل حلول موعد الانتخابات، مضيفا: «لا نريد أن يصل الأمر إلى انتخابات التجديد النصفي».

لكن ليس الجميع من يفسر هذه الخطوات على أنها علامات ضعف. فأصفهاني يرى فيها حسابات مدروسة لا حالة من الذعر، قائلا: «هذه ليست أفعال يأس، بل شر محسوب ومتقن».

وقال بيمان صالح، المحلل السياسي المقيم في طهران، لمجلة «نيوزويك»: «إن مخاطبة الناخبين الأمريكيين محاولة للتأثير في حسابات واشنطن، لكنها لا تثبت أن بقاء إيران يعتمد على نتائج الانتخابات».

وفي كل الأحوال، تراهن طهران على عامل الوقت، وهو رهان يبدو ضعيفا. فقد أكد ترامب أن الانتخابات «لن يكون لها أي تأثير» في سياسته تجاه إيران، وقال في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر إنه سيتخذ قرارا بشأن إيران «قريبا جدا». وفي تجمع انتخابي بولاية ألاسكا مساء ذلك اليوم، خاطب أنصاره قائلا: «انتظروا فقط لتروا ما سنفعله بإيران. سنلقنها درسا قاسيا».

وقالت أوزجليك إن «طهران تبالغ في تقدير حجم التأثير المحتمل لانتخابات التجديد النصفي الأمريكية في قرار الرئيس ترامب بشأن العودة إلى المواجهة العسكرية مع إيران».

وتشير تقارير إلى أن المسؤولين في طهران يخشون أن يصعد ترامب هجماته بعد فرز الأصوات. فإذا حقق الجمهوريون نتائج أفضل من المتوقع، فقد يشعر الرئيس بأن موقفه قد تأكدت صحته. أما إذا حقق الديمقراطيون الفوز، فقد يستنتج أنه لم يعد لديه ما يخسره.

إن إيران تراقب التقويم، ولا تبدو مرتاحة لما تراه.

رابعاً: إيران تواجه صعوبات متزايدة في إعادة بناء قدراتها العسكرية

نجح برنامج الصواريخ الإيراني في الصمود خلال الحرب، لكن إعادة بنائه مسألة مختلفة تماماً.

فقد خلصت تقييمات أمريكية أجريت في نيسان/أبريل إلى أن أكثر من ٨٠ في المئة من المنشآت التي تصنع الصواريخ ومحركات الصواريخ العاملة بالوقود الصلب قد تضررت.

وفي المقابل، أبلغ مسؤولون غربيون صحيفة «بلومبرغ» بأن إيران لا تزال تمتلك قدرة إنتاجية كافية للصواريخ والطائرات المسييرة تسمح لها بتعويض ما استهلك من ترسانتها، فيما ذكر أحد المسؤولين أن روسيا تزودها أيضاً بالصواريخ.

لكن تقريراً أعده جيم لامسون، المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، خلص إلى أن الحملة الجوية أضعفت، على الأرجح، جزءاً كبيراً من قدرة إيران على تصنيع الصواريخ التي كانت تمتلكها قبل الحرب، على المدى الطويل. فالمشكلة لا تتعلق بالكمية وحدها.

وقال كريغ: «تعتمد الأسلحة الدقيقة على إلكترونيات معقدة، ومكونات متخصصة، ومهندسين ذوي خبرة، وسلاسل إمداد تعرقلها العقوبات على نحو متزايد. لذلك، ينبغي التعامل بحذر مع الادعاءات الإيرانية التي تتحدث عن زيادة كبيرة في إنتاج الأسلحة».

وتتوقع أوزجليك أن يظل الحصول على المكونات الأساسية «مشكلة مستمرة أمام طهران، وهي مشكلة ستحاول التغلب عليها، لكن من المرجح أن تواجه صعوبة في ذلك على المديين القصير والمتوسط».

غير أن تعويض الخسائر البشرية أصعب من تعويض القطع والمكونات. فقد أدت الضربات الأمريكية والإسرائيلية إلى مقتل المرشد الأعلى، وقائد الحرس الثوري، وقائد القوات البحرية، ورئيس جهاز الاستخبارات.

أما الشخصيات التي عُينت خلفاً لهم في آب/أغسطس، فهي في معظمها من أصحاب الخبرة الطويلة. فقد تولى رضائي، المسؤول الأمني، قيادة الحرس الثوري خلال معظم سنوات الحرب العراقية الإيرانية.

ويرى بعض المحللين أن النظام بدأ يعاني نقصاً في الشخصيات الموثوقة القادرة على خلافة قياداته، بدلاً من إعداد جيل جديد من القادة. لكن أصفهاني يخالف هذا الرأي، مؤكداً أن «الحرس الثوري يمتلك احتياطياً واسعاً من الكفاءات، ونظاماً مؤسسياً راسخاً لتعاقب القيادات؛ ولذلك فإن قتل القادة يضعف المؤسسة، لكنه لا يحطمها».

غير أن إضعاف المؤسسة هو الهدف بحد ذاته. ففي ظل الحصار، ومع احتمال أن تحصد الضربات المقبلة مزيداً من القيادات، تصبح كلفة كل خسارة أعلى، ويزداد تعويضها صعوبة.

خامسا: إيران تعجز عن إبعاد البحرية الامريكية

يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر الأول، لكنه يختلف عنه في جانب أساسي، وهو أن إيران لا تستطيع، بوضوح، كسر الحصار البحري الامريكي بالقوة.

ففي الخامس من أيلول/سبتمبر، أطلق الحرس الثوري صواريخ باليستية باتجاه حاملة طائرات امريكية ومدمرة بحرية كانتان تفرضان الحصار. لكن أيا من السفينتين لم يُصب، وفقا للقيادة المركزية الامريكية. ومنذ استئناف الحصار في ١٤ تموز/يوليو، أعادت القوات الامريكية ١٣٥ سفينة، وعطلت أربع سفن أخرى، كان آخرها في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر، بحسب القيادة المركزية الامريكية. كما دمرت عشر ناقلات نفط مرتبطة بالحرس الثوري.

وفي السادس من تشرين الأول/أكتوبر، أغرقت القوات الامريكية سفينة شراعية إيرانية الصلة في خليج عُمان، قالت القيادة المركزية إنها كانت تنفذ عمليات مراقبة وتستهدف سفن البحرية الامريكية. وكانت القوات قد أجلت طاقمها قبل إغراقها.

وعندما هدد قائد القوات البحرية للحرس الثوري، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بإغراق السفن الحربية الامريكية التي تقترب من المضيق، ردت القيادة المركزية الامريكية بأنه «لا يمتلك أسطولا بحريا».

وبالتأكيد، لا تزال إيران قادرة على إيقاع خسائر. فقد أفادت تقارير بإصابة ثمانية من مشاة البحرية الامريكية في هجوم إيراني بصاروخ مضاد للسفن في ١٤ أيلول/سبتمبر. لكن كل محاولة إيرانية لرفع كلفة الحصار، سواء عبر مهاجمة حركة الملاحة البحرية أو استهداف البنية التحتية في دول الخليج، «تكشف النظام على نحو أكبر، وتعمق التحالف المناوئ له»، بحسب أصفهاني.

إن طهران باتت في موقف دفاعي صعب. فالنظام يستطيع جعل مضيق هرمز خطرا على الآخرين، كما أظهرت أحداث تشرين الأول/أكتوبر، لكنه لا يستطيع جعل المضيق يعمل لمصلحته.

الحجج المضادة: لماذا قد يكون الحكم سابقا لأوانه؟

قد يتبين أن هذه القراءة للمؤشرات سابقة لأوانها، على غرار الجداول الزمنية التي حددها ترامب سابقا لتحقيق النصر. فالألم الاقتصادي قد لا يُسقط نظاما مستعدا لقتل أبناء شعبه، وقد أثبتت طهران مجددا في كانون الثاني/يناير أنها مستعدة لذلك. كما أن كثيرا من الإيرانيين منشغلون بتأمين متطلبات بقائهم على قيد الحياة إلى درجة لا تسمح لهم بالاحتجاج.

وقالت أوزجليك: «إن ما يبدو نقطة انهيار حتمية ظل بعيد المنال لفترة طويلة».

كذلك، لم تنفذ الترسانة الإيرانية. فقد تحدثت تقارير غير مؤكدة تحدثت عن إجراء الحرس الثوري مناورة تضم ٣٠ صاروخا خلال الشهر الجاري الرواية القائلة إن الترسانة الإيرانية استُنزفت، وإن كانت المناورات وحدها لا تكفي لإثبات معدلات الإنتاج، بحسب المحلل السياسي صالح.

كما أن كل دفعة من الصواريخ الإيرانية تستنزف مخزونا امريكيا محدودا من الصواريخ الاعتراضية. ففي أيلول/

سبتمبر، أطلقت القوات الأمريكية ما بين ٦٠ و ٧٠ صاروخا اعتراضيا من منظومة «باتريوت»، وأكثر من اثني عشر صاروخا من منظومة الدفاع الصاروخي «ثاد»، للتصدي لنحو ٢٠ صاروخا استهدفت قواعد في الأردن.

وفضلا عن ذلك، قد لا يكون النفوذ الإيراني في طريقه إلى الزوال بقدر ما هو بصدد الانتقال إلى ساحات أخرى.

فقد سيطر الحوثيون، الذين استولوا على أجزاء واسعة من الساحل اليمني المطل على البحر الأحمر في أيلول/ سبتمبر، بمساعدة من الحرس الثوري الإيراني وفقا للتقارير، على مواقع عدة قبل أن يخسروا لاحقا أراضي قرب مضيق باب المندب. لكنهم حولوا هجماتهم إلى السعودية نفسها.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع الممتدة إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت هجمات استهدفت المطار الرئيسي في الرياض عن مقتل ١٤ شخصا، بينهم أمريكي. وفي المقابل، بدأت فرنسا تنفيذ اتفاق للمساعدة في حماية البنية التحتية النفطية السعودية، فأرسلت قوات وأنظمة دفاعية إلى ينبع، وهي محطة تصدير على البحر الأحمر تتيح نقل النفط الخام وتجاوز مضيق هرمز.

إيران، لا تزال قادرة على ضرب أهداف عسكرية حساسة

كما توسع طهران قائمة أهدافها. فقد هدد رضائي، المسؤول الأمني الإيراني، باستهداف مراكز البيانات الخليجية، والكابلات البحرية، ومنشآت الذكاء الاصطناعي إذا استؤنفت الحرب. وأفادت تقارير بأن إيران حذرت أيضا من احتمال إرسال قوات إلى الدول المجاورة.

وقالت أوزجليك: «على الرغم من الخسائر التي تكبدتها إيران، فإنها لا تزال قادرة على ضرب أهداف عسكرية حساسة ومنشآت حيوية في أنحاء الخليج، بما في ذلك مراكز البيانات، والبنية التحتية للطاقة، ومحطات تحلية المياه، على الأرجح».

ولا يزال مضيق هرمز نفسه بعيدا عن العودة إلى طبيعته. فقد سجلت بيانات البحرية الأمريكية نحو ٢٩ عملية عبور يوميا، بمساعدة أمريكية، خلال الأيام الثلاثة المنتهية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، في حين أحصت جهات مستقلة عددا أقل بكثير من عمليات العبور المؤكدة. وقبل الحرب، كان المضيق يشهد عادة عبور نحو ١٣٨ سفينة من مختلف الأنواع يوميا.

وقال صالح: «إن هذا الطرح يخلط بين العبور الآمن والأمن الفعلي. فمرور ناقلات النفط لا يعني عودة الأوضاع إلى طبيعتها؛ إذ يُقال إن قباطنة السفن يتقاضون ١٠٠ ألف دولار شهريا، فيما لا تزال تكاليف الشحن والتأمين مرتفعة».

واستقر سعر خام برنت عند نحو ١٠٨ دولارات للبرميل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت مجموعة «غولدمان ساكس» قد قدرت، في أيلول/سبتمبر، أن المخاطر الجيوسياسية تضيف أكثر من ٢٠ دولارا إلى سعر البرميل.

كما أن الأضرار الاقتصادية لا تقتصر على إيران. فوفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي نفسها، يُتوقع أن تنكمش اقتصادات الكويت والعراق وقطر والبحرين بوتيرة أسرع من الاقتصاد الإيراني خلال العام الجاري.

وتراهن طهران أيضا على نفاد صبر الأمريكيين. ففي استطلاع أجره مركز «بيو» للأبحاث ونُشرت نتائجه في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، أعرب ٦٥ في المئة من الأمريكيين عن عدم رضاهم عن طريقة تعامل ترامب مع الحرب، ارتفاعا من ٦١ في المئة في آذار/مارس. كما توقع نحو نصف المشاركين أن تستمر الحرب لأكثر من عام آخر.

نهج «محسوب، لكنه يزداد عدوانية»

وفي أيلول/سبتمبر، توقع حميدرضا عزيزي، من مجموعة الأزمات الدولية، أن تحافظ إيران على نهج «محسوب، لكنه يزداد عدوانية» لإثبات أن نفوذها لم يتلاش. وقد جاءت تطورات تشرين الأول/أكتوبر لتؤكد هذا التوقع. وحذر كريغ، من جامعة كينغز كوليدج لندن، من العواقب التي قد يقود إليها هذا المسار، قائلا: «إن أوراق الضغط التي تمتلكها إيران أصبحت أقل فاعلية عند مستويات العنف المنخفضة، وهو ما قد يجعل التصعيد التالي أكثر خطورة بكثير».

ولا يضمن أي من هذه التطورات نهاية سهلة لترامب أو لإيران. فالنظام الإيراني سيصف أي اتفاق بأنه انتصار، وهو يعتبر بقاءه في السلطة معيارا للنصر.

لكن الاتجاه العام يصعب تجاهله. فقد توقفت صادرات النفط الخام الإيرانية، ويتقلص اقتصاد البلاد بسرعة، فيما تبدو محاولات التصعيد سعيا لاستعادة نفوذ فقدت طهران جزءا كبيرا منه بالفعل.

وما يبقى تحت ضجيج التصريحات المتبادلة من الجانبين هو الدبلوماسية. فرغم أن بزشكيان يصف المحادثات الآن بأنها «عشبية»، أعلنت طهران أنها بصدد وضع اللمسات الأخيرة على ردها على أحدث التصريحات الأمريكية. في المقابل، دعا نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس إلى خفض «جوهري» في قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم، وهو ما اعتبره بعض الخبراء تراجعا عن المطالبة بالتوقف التام عن التخصيب.

المسار الدبلوماسي بلغ مرحلة متقدمة

وقال كريغ: «إن المسار الدبلوماسي بلغ مرحلة متقدمة بدرجة تفوق ما توحى به التصريحات العلنية بكثير، لكن المفاوضين الإيرانيين أعادوا مرارا فتح بنود تعتبرها واشنطن محسومة».

وسيتضح قريبا ما إذا كانت طهران ستضع برنامجها النووي على طاولة المفاوضات قبل رفع الحصار، وما إذا كانت حركة الملاحة التجارية ستستمر رغم المحاولات الإيرانية لتعطيلها.

ومن المؤشرات التي قد تدفع إلى استنتاج معاكس: نجاح إيران في استهداف سفينة حربية أمريكية، أو استغلالها فترة تعليق ترامب للهجمات قبل الانتخابات لإعادة بناء قدراتها بوتيرة أسرع من تدهور اقتصادها، أو نجاح الحوثيين في تضيق الخناق على المسار البديل الذي تستخدمه السعودية لتصدير النفط عبر البحر الأحمر، بما يمنح طهران ورقة ضغط جديدة.

وقال أصفهاني: «السؤال هو ما إذا كانت واشنطن تمتلك الإرادة السياسية لإعلان النصر».

نادرا ما تنتهي حروب كهذه بمراسم توقيع اتفاق على متن سفينة حربية. إنها تنتهي عندما تنفذ أوراق أحد الطرفين. وإيران لم يبقَ لديها سوى أثمان أوراقها: برنامجها النووي.

وقد بدأت طهران بالفعل تضع هذا البرنامج على طاولة المفاوضات. وهذا ما يفعله اللاعب عندما لا تبقى في يده أوراق أخرى.

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



جوناثان بانيكوف:

الشرق الأوسط الجديد.. تحالفات مرنة واصطفافات متغيرة

المجلس الاطلسي الامريكي/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

قبل اندلاع الحرب مع إيران، بدأت رواية جديدة، لكنها مضللة، تنتشر بين المعلقين الغربيين، ومفادها أن الشرق الأوسط الأوسع ينقسم إلى تكتلين. ولم تفعل الحرب سوى أن عززت هذه الرواية ورسختها. وفقا لهذه الرواية، يقف في الجانب الأول تجمع يضم أكبر دول المنطقة وأكثرها نفوذا تاريخيا، اجتمعت مواقفها وأطلقت على نفسها تسمية «الرباعية الإقليمية» أو «R٤»، وهي السعودية وتركيا وباكستان ومصر. وقد عززت الدول الثلاث الأولى تحالفها الثلاثي من خلال اتفاقية مكة للدفاع المشترك، الموقعة في أغسطس ٢٠٢٦. وعندما تعرضت الرياض لهجمات متواصلة من الحوثيين المدعومين من إيران في أكتوبر، اقترحت مصر، وهي ليست طرفا في الاتفاقية، إرسال قوات للمساعدة في الدفاع عن المملكة أيضا.

إن الروابط الإقليمية الناشئة والشراكات التي تتطور وتعمق، والتي تعكسها رواية «التكتلين»، هي روابط حقيقية بالفعل. فالتقارب بين دول الرباعية الإقليمية، واتفاقية مكة، والعلاقات الإماراتية الإسرائيلية، والتحولات البنيوية التي يشهدها الشرق الأوسط، كلها تطورات مهمة تسهم في إعادة تشكيل المنطقة. لكن ما يجري ليس إعادة تشكيل الشرق الأوسط أو تقسيمه إلى تكتلين منفصلين.

فالتكتل الحقيقي لا يشترط أن تكون سياسات جميع أعضائه متطابقة، لكنه يفرض التزامات ملزمة، ويقتضي إخضاع بعض التفضيلات الوطنية لقيود تحد من حرية الأعضاء في التصرف عندما تتعارض مصالحهم الأساسية. أما ما يتبلور في المنطقة فهو نقيض ذلك تماما.

فكل دولة في الخليج، وكثير من الدول الواقعة خارجه، تعيد ضبط مجمل سياساتها الخارجية والداخلية بفعل الحرب والأسئلة التي تثيرها بشأن مستقبل أمن دول الخليج ومدى موثوقية حلفائها. وقد دفع هذا الاتجاه دول المنطقة إلى التأكيد على الدخول في مرحلة جديدة من الاستقلالية الاستراتيجية.

أما الجانب الآخر، فيقال إنه يضم تجمعا مقابلا من الدول، تركز نواته على العلاقة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ويشمل، وفق بعض التصورات، إثيوبيا وأرض الصومال والهند والبحرين، وهي الأخرى من الدول الموقعة على اتفاقيات أبراهام.

ولا يمكن إنكار أن الحرب مع إيران أسهمت في تعزيز العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، وهي العلاقات التي أضفت عليها اتفاقيات أبراهام الموقعة عام ٢٠٢٠ طابعا رسميا. غير أن العلاقة بين البلدين اليوم لا تستند إلى تلك الاتفاقيات بقدر ما تقوم على رؤية مشتركة لمستقبل المنطقة، تشمل القضايا الأمنية، مثل إيران والتطرف الإسلامي، إلى جانب الابتكار.

الخريطة كما ترسم غالبا في أحد الجانبين: «الرباعية الإقليمية»

السعودية وتركيا وباكستان ومصر، وهي من أكبر دول المنطقة وأكثرها نفوذا تاريخيا، مع اصطفاة الدول الثلاث الأولى رسميا ضمن اتفاقية مكة للدفاع المشترك.

وفي الجانب الآخر مجموعة تتمحور حول إسرائيل والإمارات، وتضم مزيجا من البحرين والهند وإثيوبيا وإقليم أرض الصومال. وقد نشرت إسرائيل بالفعل صواريخ اعتراضية من منظومة «القبة الحديدية» في الإمارات.

لكن إذا أمعنا النظر داخل الرباعية الإقليمية سنجد أن الانقسامات السياسية عميقة. فقد دعمت أنقرة والقاهرة طرفين متعارضين في ليبيا، وتتصادمان بشأن المياه في شرق البحر المتوسط. وحتى مع التقارب الأكبر بين أنقرة والرياض، فإنهما تتنافسان بشدة على النفوذ في سوريا.

أما «التكتل» الآخر، فهو أقل تماسكا حتى من ذلك، فلا توجد معاهدة دفاع مشترك بين الإمارات وإسرائيل. وقد اعتبرت أبوظبي ضم إسرائيل للصفة الغربية خطأ أحمر، وانضمت إلى مجلس التعاون الخليجي في إدانة الضربة الإسرائيلية التي استهدفت الدوحة عام ٢٠٢٥.

والآن، لتتابع كيف تتقاطع خطوط العلاقات

تعتمد مصر في الحفاظ على استقرارها المالي بدرجة كبيرة على الإمارات، لا على شركائها في الرباعية الإقليمية،

وذلك في ضوء صفقة تطوير رأس الحكمة التي أبرمت عام ٢٠٢٤ بقيمة ٣٥ مليار دولار. ووقعت إسرائيل ومصر في ديسمبر ٢٠٢٥ اتفاقية لتصدير الغاز بقيمة ٣٤/٦ مليار دولار، وهي اتفاقية حيوية لأمن الطاقة المصري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. ووقعت تركيا والإمارات اتفاقية تجارية قبل ثلاث سنوات. وقد تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ثلاث مرات، متجاوزا ٤٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٥. وتعد الهند ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية، كما أجرت الدولتان تدريبات عسكرية مشتركة عام ٢٠٢٤. وتعد السعودية والإمارات كلتاهما من كبار موردي الطاقة لباكستان. وحتى إحدى الدول الموقعة على اتفاقية مكة تتعاون مع «الجانب الآخر». فقد أبرمت باكستان صفقة أسلحة بقيمة أربعة مليارات دولار مع الجيش الوطني الليبي، وهو ما يدعم الحليف الرئيسي للإمارات في الأزمة السياسية الليبية المستمرة منذ سنوات. هذه ليست منطقة منقسمة إلى تكتلين راسخين فالدول تتعاون في قضية، وتتنافس في القضية التالية. وهذا ما يمكن تسميته «الاصطفاف المرن متعدد المسارات»، وهو نمط يعيد تشكيل الشرق الأوسط.

التعاون؟ بالتأكيد. أما الالتزامات المقيدة؟ فلا.

تنخرط دول الشرق الأوسط في نمط من الاصطفاف المرن متعدد المسارات، وليس في تشكيل تكتلات متماسكة. وينبغي فهم هذا النمط باعتباره توجهها تتبعه الدولة لتحقيق مصالحها في السياسة الخارجية، من خلال تعاون محدد مع دول أخرى في قطاعات وقضايا بعينها. وقد يفرض هذا التعاون إلى إقامة شراكات تمكينية، بل وحتى تحالفات، في مجال محدد، مع قبول استمرار التنافس مع الطرف نفسه في مجال آخر. ليس السؤال هو ما إذا كانت هذه الدول ستتعاون فيما بينها، بل ما إذا كان تعاونها سينشئ التزامات تحد من قدرتها على التصرف في مجالات أخرى أو على التعاون مع أطراف أخرى. فمعظم دول الخليج تتجنب عمليا، حتى إن لم تعلن ذلك صراحة، الدخول في تحالفات جامدة، لأنها تتحفظ على نوع الالتزامات المؤسسية الملزمة التي تجعل التحالف ذا معنى حقيقي. وكما وازنت هذه الدول علاقاتها وتعاونها بين الولايات المتحدة والصين في قطاعات مختلفة، فإن دول المنطقة ستعطي الأولوية الآن لتطوير علاقاتها قطاعا بعد قطاع. وفي بعض الأحيان، سيفرض ذلك بصورة طبيعية إلى تحالفات تتقاطع فيها المصالح في قطاع محدد؛ ومن الأمثلة على ذلك المسعى السياسي الذي تبذله دول الرباعية الإقليمية للتوحد من أجل إنهاء الصراع مع إيران. وفي أحيان أخرى، ستجد الدول نفسها في مواقع متعارضة، كما حدث بين أعضاء الرباعية بشأن سوريا وليبيا والقرن الأفريقي، وكذلك بشأن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، المعروف اختصارا باسم IMEC.

الانقسامات السياسية داخل الرباعية الإقليمية عميقة

قد تتفق المجموعة التي تضم السعودية وتركيا ومصر وباكستان بصورة عامة على أن احتواء إيران والتوصل إلى تفاهم معها يمثلان نهجا أفضل لضمان الاستقرار الإقليمي.

لكن بعض العلاقات الثنائية بين الدول الأربع تعاني خلافات عميقة، تحجبها مؤقتاً تصوراتها المشتركة بشأن التهديدات، سواء تعلق الأمر بالحرب مع إيران، أو الاستياء من تصاعد وتيرة العمليات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، أو حتى الإحباط من السياسات الأمريكية.

بين أنقرة والقاهرة

قبل ثلاث سنوات، أعادت تركيا ومصر العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد قطيعة استمرت عقدا من الزمن. لكنهما، في سياق هذه المصالحة، تركتا مجموعة من الخلافات من دون حل، ولا تزال هذه الخلافات قائمة حتى اليوم.

وتشمل هذه الملفات:

- ليبيا: حيث دعمت أنقرة والقاهرة أطرافاً متعارضة في الحرب الأهلية الليبية.
- الحدود البحرية: إذ تختلف الدولتان بشأن ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط.
- منتدى غاز شرق المتوسط: حيث لا تزال تركيا مستبعدة من المنتدى، في الوقت الذي تتعاون فيه مصر مع قبرص في هذا الإطار.
- سوريا: إذ تتباين مواقف البلدين بشأن دعم حكومة الرئيس السوري أحمد الشرع، الذي تتهمه مصر ليس فقط بإيواء إرهابيين معروفين، بل أيضاً بمنحهم مناصب قيادية ونفوذاً في مواقع مهمة داخل مؤسسات السلطة.
- وقد نشأ التقارب بين أنقرة والقاهرة في ظل اقتراب أزمة اقتصادية خطيرة. فتركيا كانت تحاول احتواء انهيار الليرة، وسعت إلى الحصول على التمويل، ولا سيما من دول الخليج، وهو ما جعل المصالحة مع مصر، واتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه جماعة الإخوان المسلمين، شرطاً مرجحاً لتحقيق هذا الهدف.
- أما القاهرة، فكانت في حاجة ماسة إلى الاستثمارات وتوسيع أسواقها التجارية من أجل احتواء أزمة حادة في النقد الأجنبي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- وكانت النتيجة الانتقال إلى إدارة التوترات وتعزيز التعاون التجاري، لا تحقيق ذلك التماسك الاستراتيجي الشامل بين القطاعات المختلفة الذي يتطلبه تشكيل كتل حقيقي.

بين أنقرة والرياض

بعد أن تراجعت حدة المواجهات التي حدثت من التعاون بين تركيا والسعودية في بداية العقد الحالي، بات البلدان اليوم يتبادلان مزيداً من السلع ويزيدان استثماراتها في اقتصادي بعضهما بعضاً، ولا سيما في قطاع الدفاع. ففي عام ٢٠٢٣، وقع البلدان عقداً بمليارات الدولارات لشراء الطائرات المسيرة، كما تعمل شركة «بايكار» التركية لصناعة الطائرات المسيرة على إنشاء خطوط إنتاج في المملكة.

لكن على الرغم من التحسن في العلاقات التجارية، لا يزال البلدان يتنافسان على النفوذ الإقليمي والأمن، بطرق تجعل اصطفاًهما الدائم ضمن كتل شاملة لمختلف القطاعات أمراً غير واقعي. فلا توجد دولة في هذا التحالف مستعدة فعلياً لإخضاع خياراتها وتفضيلاتها لدولة أخرى.

ومن أبرز الأمثلة على تضارب المصالح سوريا. فعلى الرغم من الدعم القوي الذي تقدمه كل من الرياض وأنقرة لحكومة أحمد الشرع، فإن لديهما رؤيتين متعارضتين بشأن الدور الذي ينبغي لكل منهما أن تؤديه في

علاقاتها مع دمشق.

تنظر الرياض إلى نفسها بوصفها قائدة العالم العربي، بل والعالم الإسلامي بأسره. وهي تشكك في دوافع تركيا في سوريا، بالنظر إلى الروابط الإسلامية المشتركة بين الشرع والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، كما تخشى أن تتحول سوريا في نهاية المطاف إلى دولة تابعة لتركيا.

أما تركيا، التي بدأت دعم جماعة هيئة تحرير الشام بقيادة الشرع عام ٢٠١٧، فترى نفسها الداعم الذي لا غنى عنه للرئيس السوري، ومن غير المرجح أن تسمح لجارتها الأكثر تقارباً معها أيديولوجياً بالخروج ببساطة من دائرة نفوذها. لكن الانقسام الأيديولوجي والتنافس على النفوذ يمثلان نمطاً يتكرر في معظم أنحاء بلاد الشام. فقد سعت أنقرة، على مدى أشهر، إلى أن تكون ضامناً أمنياً في غزة. ومع أن إسرائيل لم تكن لتقبل مثل هذا العرض بأي حال، فإنه لم يحظ أيضاً بدعم ملموس من السعودية، إذ كان من شأنه وضع دولة غير عربية، لا تزال تحتفظ بعلاقات مع حركة حماس وقيادتها، في قلب القضية الأكثر إيلافاً في العالم العربي. أما في لبنان، فقد اتهمت شبكة من المواطنين الأتراك بتوفير مسار جديد لإيران لتمويل حزب الله، في وقت لا تزال فيه السعودية ودول الخليج عموماً تتعرضان لهجمات إيرانية.

بين إسلام آباد والرياض

ينظر إلى العلاقات الباكستانية السعودية على أنها تتجه بصورة متزايدة نحو التنسيق والتوافق، وذلك عقب نشر إسلام آباد قوات في السعودية في أبريل ٢٠٢٦. لكن العلاقات الأمنية الاستراتيجية الأوسع بين البلدين أقل اتساعاً مما تبدو عليه ظاهرياً.

فعلى سبيل المثال، أثارت اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك الموقعة في سبتمبر ٢٠٢٥ غموضاً علنياً بشأن ما إذا كانت باكستان ستضع أسلحتها النووية تحت تصرف السعودية إذا اقتضت الحاجة ذلك. وقد بدأ هذا الغموض عندما أوحى وزير الدفاع الباكستاني خواجه آصف بأن بلاده ستفعل ذلك، قبل أن يتراجع سريعاً عن موقفه. كما أن الشراكة المهمة التي تربط الرياض بالهند، والتي شملت تدريبات عسكرية مشتركة في أوائل عام ٢٠٢٤، أعقبتها محادثات بين الجيشين في العام الماضي، ستحتاج إلى تقليص ملموس في قطاعات متعددة حتى يصبح من الممكن واقعياً أن تدخل المملكة في التزام حقيقي ضمن تكتل مع باكستان.

وفيما يتعلق بلبيبا وأزمته السياسية المستمرة منذ سنوات، أبرمت باكستان في ديسمبر ٢٠٢٥ اتفاقاً لشراء أسلحة بقيمة أربعة مليارات دولار مع الجيش الوطني الليبي.

ولا ينبغي التقليل من أهمية هذه الخطوة عند محاولة فهم الجدل الأوسع بشأن وجود تكتل إقليمي. فبتسليح الجيش الوطني الليبي، قدمت باكستان، وهي دولة موقعة على اتفاقية مكة التي لا تشمل الإمارات العربية المتحدة، دعماً مادياً للطرف المستفيد الرئيسي وحليف الإمارات في ليبيا، الأمر الذي أسهم فعلياً في دفع أحد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الإماراتية إلى الأمام.

لكن الأهم من ذلك أن صادرات الأسلحة الباكستانية تتنافس بصورة مباشرة مع دور تركيا، الشريكة معها في اتفاقية مكة.

فتركيا تواصل دعم حكومة الوحدة الوطنية الليبية، رغم أنها أجرت أول اتصالاتها مع الجيش الوطني الليبي في

الفترة نفسها تقريبا التي أبرمت فيها باكستان اتفاق الأسلحة. وعلى الرغم من أن العلاقات الباكستانية مع مصر وتركيا تشهد توترات أقل، فإن معظم العلاقات الثنائية الأخرى داخل الرباعية الإقليمية تعاني مجموعة من الخلافات السياسية والأمنية التي تحول دون إقامة تحالفات استراتيجية طويلة الأمد، وتمنع نشوء التزامات رسمية ضمن تكتل تتحرك دوله بصورة شاملة ومتناسقة في مختلف القضايا والقطاعات، حتى عندما تختلف بعض الدول الأعضاء فيما بينها.

التكتل الآخر أقل تماسكا

إن التكتل الذي يروج له كثيرا بقيادة الإمارات وإسرائيل، والذي يفترض أنه يشكل ثقلا موازنا للرباعية الإقليمية، ليس تكتلا بالمعنى الحقيقي للكلمة. فعلى الرغم من أن البلدين طرفان في اتفاقيات أبراهام، فإن الإمارات وإسرائيل لم توقعا اتفاقية للتعاون الدفاعي. كما لم يوقع أي منهما اتفاقية مماثلة مع أي دولة أخرى في المنطقة. ولم تصمم اتفاقيات أبراهام، التي تتيح المجال لانضمام دول أخرى إليها، لتشكيل تكتل شامل، بل لجمع الدول المستعدة والراغبة في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وبالتالي، سيكون من الخطأ النظر إلى الإمارات باعتبارها محور تكتل منافس. فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها الوطنية الخاصة، التي تتعارض في كثير من الأحيان مع أهداف السعودية. وهذا يعني أنها تعمل، في الوقت نفسه، على تعزيز تعاونها مع إسرائيل في المجال الأمني، وتواصل الاستثمار في مصر. وقد عززت الإمارات وإسرائيل علاقاتهما الثنائية في القطاع الأمني، حيث تتفقان على نطاق واسع بشأن التهديد الذي تمثله طهران، وذلك من خلال إظهار قدراتهما المشتركة بصورة عملية، وكان أبرزها نشر إسرائيل صواريخ اعتراضية من منظومة القبة الحديدية في الإمارات. ولا تنص اتفاقيات أبراهام على إنشاء نظام للأمن الجماعي، لكن آليات تعزيز الأمن يمكن أن تنشأ وتتطور على أساس ثنائي، وفقا لكل حالة على حدة، كما حدث خلال الحرب. لكن تعزيز الإمارات وإسرائيل علاقاتهما خلال الحرب لا يعني بناء تكتل أوسع، بل يعكس نمط الاصطفاف المرن متعدد المسارات؛ أي زيادة التعاون في مواجهة التهديد الإيراني، في الوقت الذي تختلف فيه القدس وأبوظبي بشأن النهج الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية. ففي سبتمبر ٢٠٢٥، وجهت أبوظبي تحذيرا علنيا إلى إسرائيل، سعت من خلاله بوضوح إلى إيصال رسالة إلى الولايات المتحدة أيضا، مفادها أن ضم إسرائيل للضفة الغربية سيكون خطأ أحمر بالنسبة إلى اتفاقيات أبراهام. ويتوافق هذا الموقف مع مطلب الإمارات الأصلي عند توقيع الاتفاقيات، حين اشترطت تعليق خطط الضم الإسرائيلية التي كانت مطروحة آنذاك. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، وبعد أن شنت إسرائيل هجوما على الدوحة استهدف مسؤولين في حركة حماس، انضمت أبوظبي إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها قطر والسعودية، في إدانة الهجوم ووصفه بأنه «جبان».

وهناك أيضا انقسامات وروابط تزيد المشهد تعقيدا فيما يتعلق بالمجموعة الأوسع من الدول التي يفترض أنها

تنتمي إلى تكتل تقوده الإمارات وإسرائيل، ومن بينها الهند وإقليم أرض الصومال، الذي أعلن استقلاله من جانب واحد، والبحرين.

فالهند، على سبيل المثال، هي ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية، في حين تحتل المملكة المرتبة الخامسة بين أكبر الشركاء التجاريين لنيودلهي. وتتمسك الهند بمبدأ الاستقلالية الاستراتيجية وتسعى إلى إظهاره عمليا، بالقدر نفسه الذي تفعله دول الخليج.

من شبه المؤكد أن واشنطن ستفقد نفوذها في هذا النموذج الجديد، لكن من الحماقة الخلط بين تراجع النفوذ وانعدامه تماما

على الضفة المقابلة لليمن من خليج عدن، تستضيف أرض الصومال، التي أصبحت إسرائيل في ديسمبر ٢٠٢٥ أول دولة تعترف بها دولة مستقلة، ميناء إماراتيا في بربرة.

وقد توجي هذه الظروف بوجود اصطاف مع الإمارات وإسرائيل، وبالتالي الابتعاد عن السعودية. لكن من السهل تصور أن الرياض، إذا واجهت تهديدا مستمرا ومتواصلا من الحوثيين في اليمن، قد تسعى إلى توثيق تفاهماتها مع أرض الصومال، حتى إن كان من المرجح أن تتجنب الاعتراف الرسمي بها.

أما باكستان نفسها، فقد اتخذت، من خلال تسليح الجيش الوطني الليبي، كما أشرنا سابقا، خطوة كان المستفيدي الرئيسي منها أبوظبي.

المال هو العامل الحقيقي الذي يقوض تماسك الرباعية الإقليمية

لا تقل أهمية عن ذلك خريطة الاستثمارات، التي تنشئ روابط إضافية بين الدول، وهي روابط يصعب تصور وجودها لو كانت هذه الدول تنتمي فعلا إلى تكتلين متنافسين.

فمصر لا تزال حتى اليوم قادرة، من الناحية الهيكلية، على الحفاظ على ملاءتها المالية، والمفارقة أن ذلك يعود بدرجة كبيرة ليس إلى أي دولة من دول الرباعية الإقليمية، بل إلى دولة تنتمي إلى «التكتل الآخر»، وهي الإمارات العربية المتحدة.

فقد ضخت أبوظبي ٣٥ مليار دولار بموجب اتفاق عام ٢٠٢٤ لتطوير منطقة رأس الحكمة في مصر، رغم وقوف البلدين على طرفين متعارضين في الصراع السوداني.

وفي الوقت نفسه، مضت إسرائيل ومصر، في وقت سابق من هذا العام، قدما في اتفاق لتصدير الغاز بقيمة ٣٥ مليار دولار، سيكون حاسما لأمن الطاقة المصري خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

وتعد الإمارات ثاني أكبر مصدر لواردات السعودية، كما أن السعودية والإمارات كليهما من الموردين الأساسيين للطاقة إلى باكستان.

وقبل ثلاث سنوات، وقعت تركيا والإمارات اتفاقية اقتصادية شاملة خفضت الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية في قطاعات رئيسية. وقد أسهمت الاتفاقية في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ثلاثة أمثال مستواه قبل إبرامها، متجاوزا ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٢٥.

وخلاصة القول، إن الدول التي تصطف ضمن تكتلات متعارضة لا تسعى عادة، في الوقت نفسه، إلى تعزيز اقتصادات بعضها بعضا أو دعم الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية للطرف الآخر.

إن التباينات السياسية والأمنية على مستوى المنطقة كافية وحدها لتقويض نشوء تكتلات شبيهة بتلك التي عرفتتها الحرب الباردة، لكن العوامل الاقتصادية والمالية هي التي تجعل قيام تكتل دائم أمراً غير قابل للتصور في نهاية المطاف.

سجلت السعودية عجزاً في الموازنة بلغ تسعة مليارات دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ وحده، وذلك رغم ارتفاع إيرادات النفط بنحو ٢٢ في المئة.

وحتى قبل الحرب مع إيران، كانت الطموحات الأصلية للخطة الاقتصادية الرئيسية للمملكة، «رؤية ٢٠٣٠»، تتجاوز ما يمكن تحقيقه واقعياً.

ومع ذلك، يحسب للرياض أنها سعت باستمرار إلى إعادة النظر في حدود خطط التنويع الاقتصادي وإعادة تحديدها، بما في ذلك إلغاء المشاريع التي لم تعد مجدية اقتصادياً. ويأتي مشروع مدينة نيوم المخطط لها في مقدمة هذه المشاريع، لكنه ليس المشروع الوحيد بأي حال.

ومع ذلك، لا تزال التوقعات الدولية، ولا سيما الغربية، بشأن سخط دول الخليج المالي تشكل مصدر إحباط للعواصم الخليجية.

فالتصريحات المتكررة للقادة الغربيين، التي تفترض أن دول الخليج ستقدم، بدافع الإيثارة، الدعم المالي اللازم لإعادة بناء اقتصادات المنطقة، من سوريا إلى اليمن، ومن غزة إلى العراق، تعكس فهماً خاطئاً لطريقة تفكير القادة الخليجيين.

فهؤلاء مستعدون للاستثمار عندما يكون ذلك مجدياً اقتصادياً بالفعل، لكنهم لم يعودوا مستعدين لتمويل المشاريع بلا مقابل أو تقديم رؤوس الأموال على سبيل المنح.

وينطبق ذلك على السعودية فيما يتعلق بدعم المناطق الخارجة من النزاعات والمحتاجة بشدة إلى إعادة الإعمار، كما ينطبق أيضاً على أي دعم سعودي محتمل للدول الأخرى في الرباعية الإقليمية.

وحتى عند النظر في إمكانات اتفاقية مكة، التي قد توفر باكستان بموجبهما القوى البشرية، وتركيا قدرات إنتاج الطائرات المسيرة وبعض القوات المساندة، بينما تتولى السعودية توفير التمويل للدفاع المشترك مستقبلاً، فإن الرياض ستسعى إلى توظيف هذا التحالف بالقدر الذي يخدم رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الاقتصادية.

اتفاقية مكة تمثل تحولا جديا .. لكن

يتمثل الهدف الأهم والأوحد للأمير محمد بن سلمان في ضمان نجاح المملكة في تنويع اقتصادها والابتعاد عن الاعتماد على المحروقات، وهو مسعى يتطلب إعادة استثمار عائدات النفط والغاز السعودية في قطاعات إنتاجية أخرى.

وفي حين تأمل أنقرة والقاهرة وإسلام آباد، بلا شك، أن يؤدي توثيق العلاقات الأمنية والسياسية مع الرياض وإضفاء طابع رسمي أكبر عليها إلى تمهيد الطريق للحصول على دعم مالي أكثر سخاء أو شروط أفضل للقروض، فإن أي دعم من هذا النوع سيظل، في نهاية المطاف، محدوداً وعلى الهامش.

فالمملكة لا تستطيع تحمل تكلفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي لإحدى هذه الدول، فكيف إذا تعلق الأمر بالدول الثلاث جميعاً، في الوقت الذي تعمل فيه على تنويع اقتصادها هي نفسها؟

وهذا ما يحول دون تشكيل كتل يقوم مالياً على علاقة بين دولة مانحة وأخرى مستفيدة. والأرجح أن تحرص كل دولة على حماية مواردها وتوجيهها لتلبية احتياجاتها الداخلية، وهو عكس مبدأ تقاسم الأعباء الذي يتطلبه أي كتل متماسك.

أما في تركيا، فقد أدى النمو المتواصل لقطاع الدفاع خلال السنوات الثلاث الماضية إلى توسع صناعتها الدفاعية، إذ ارتفعت قيمة هذا القطاع من ٤/٤ مليارات دولار عام ٢٠٢٢ إلى ١٠/٥ مليارات دولار عام ٢٠٢٥. لكن التضخم لا يزال يقوض النمو الاقتصادي في البلاد، مع اقتراب معدلاته من ٣٠ في المئة، في حين تبلغ أسعار الفائدة ٣٧ في المئة، وفقدت الليرة أكثر من ٣٠ في المئة من قيمتها مقابل الدولار خلال الأشهر الأربعة والعشرين الماضية.

وتعد صفقات الدفاع الثنائية التي تبرمها تركيا من النوع الذي ترى السعودية أنها تحصل من خلاله على قيمة جيدة مقابل ما تدفعه. لكن عائدات هذه المبيعات تذهب إلى تركيا، ولن تسهم بصورة ملموسة في تعزيز اقتصاد تكتل إقليمي أوسع.

لقد دخلت باكستان في أكثر من عشرين برنامجاً مع صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٥٨، ولا تزال تعتمد على دعم خارجي واسع النطاق للوفاء بالتزامات ديونها القائمة. وبلغ حجم ديون إسلام آباد، حتى العام الماضي، نحو ٩١/٨ مليار دولار، فيما ظلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند حدود ٦٨ في المئة.

أما مصر، فلا تزال قادرة على الحفاظ على ملاءتها المالية بفضل الاستثمار الإماراتي البالغ ٣٥ مليار دولار. وقد أسهم هذا الاستثمار، إلى جانب قرار مصر تحرير سعر صرف الجنيه بالكامل، في إتاحة المجال للحصول على قروض إضافية من صندوق النقد الدولي بقيمة خمسة مليارات دولار.

إن هذه الظروف الاقتصادية ليست من النوع الذي يدفع دولة إلى إغلاق أبواب فرص الاستثمار المحتملة أمامها من خلال الالتزام بالانضمام إلى كتل دون آخر.

القيود المحتملة على التعهدات بالدفاع المشترك في اتفاقية مكة

في المسائل الأمنية، تجدر مقارنة الرباعية الإقليمية بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو تحالف ناجح يحافظ، على الرغم من التوترات الداخلية التي شهدتها مؤخراً، على قدراته وبنيتها الأمنية من خلال مساهمات مباشرة وغير مباشرة تقدمها الدول الأعضاء، تبلغ نحو خمسة مليارات يورو سنوياً. ويتيح هذا الدعم المالي توفير القوات، والقيادة العسكرية المتكاملة، والمعدات المخزنة مسبقاً، وآليات التفعيل التلقائي.

وتستند اتفاقية مكة بين السعودية وتركيا وباكستان إلى اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك التي وقعتها الرياض وإسلام آباد في خريف العام الماضي. وتمثل الاتفاقية محاولة قد تكون جادة من جانب هذه الدول لإنشاء ثقل استراتيجي موازن جديد لما تعتبره بعض دول الشرق الأوسط، ولا سيما السعودية، مظلة أمنية أمريكية غير كافية منذ فترة طويلة.

ووفقاً لما أوردته وسائل الإعلام، فإن المادة الثانية من الاتفاقية تشبه إلى حد كبير المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، إذ تعتبر أن أي هجوم على إحدى الدول الأعضاء هو هجوم على جميع الدول الأعضاء. لكن

الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تقوم عليها اتفاقية مكة يرجح أن تحول دون عملها بالطريقة نفسها التي تعمل بها المادة الخامسة للنااتو.

وقد عنت المادة الخامسة للنااتو في كثير من الأحيان استعداد الدول الأعضاء لتقديم قوات أو مساعدات أخرى إلى الدولة التي تتعرض للهجوم، إذا دخلت في حرب مع الجهة المهاجمة. وتلزم المادة كل دولة بمساندة الأخرى، لكنها تترك لكل دولة على حدة تحديد كيفية الوفاء بهذا الالتزام.

وقد ينظر إلى الاكتفاء بتصريحات الدعم العلنية باعتباره أمراً مخيباً للآمال، وربما غير كاف أيضاً، لكن لا يوجد ما يلزم الدولة العضو بتقديم أكثر من ذلك.

اتفقت الدول الموقعة على اتفاقية مكة على «التعاون الوثيق» في مجالي الدفاع والأمن (المادة الثالثة)، وإجراء «مشاورات منتظمة» (المادة الرابعة)، و«تعزيز التعاون القائم» (المادة الخامسة)، و«تعزيز قدراتها الدفاعية» من خلال التعاون المشترك (المادة السابعة)، وزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية (المادة التاسعة).

لكنها لم تلتزم بإنشاء البنية التحتية المشتركة التي تتيح لجيوشها القتال معاً، أو بتشكيل قوة موحدة توافق فيها جميع الدول على أن تعمل قواتها تحت قيادة ضابط برتبة لواء من السعودية أو باكستان أو تركيا.

وتعمل الدول الموقعة على إنشاء أمانة عامة مقرها الرياض، وفقاً للمادتين الخامسة والسادسة، على أن يتولى رئاستها أول مرة الفريق الركن المتقاعد الباكستاني نعمان محمود.

وعلى الرغم من أن الأمانة العامة يرجح أن تسهم في توفير آلية مهمة للتنسيق، فمن الصعب تصور قدرتها على تجاوز العلاقات المهمة التي تربط كل دولة موقعة بدول أخرى تعتبرها الدول الموقعة معها أكبر مصادر التهديد.

فعلى سبيل المثال، إذا عادت الهند وباكستان إلى الحرب في كشمير، فقد يكون الدعم السعودي لإسلام آباد قويا على مستوى التصريحات، لكن سيكون من غير الحكمة افتراض أن القوات السعودية ستنضم إلى القتال ضد الهند، أو أن الرياض ستقطع إمدادات النفط عن نيودلهي فالسعودية، التي تضع التحول الاقتصادي الداخلي على رأس أولوياتها، لن تخاطر على الأرجح بتقويض هذا المسار من أجل أي دولة أو اتفاقية.

وتواجه باكستان قيوداً مماثلة فمنذ اندلاع الحرب في فبراير، هاجمت إيران السعودية عدة مرات، وأرسلت باكستان آلاف الجنود إلى المملكة. لكن لا توجد مؤشرات على أنهم شاركوا بصورة فاعلة في الدفاع المباشر عن المملكة ضد الضربات الإيرانية، فضلاً عن شن هجمات مضادة، وهي خطوة من شأنها ألا تعرض دور إسلام آباد وسيطا في الصراع للخطر فحسب، بل قد تجعل باكستان نفسها هدفاً محتملاً في نظر طهران.

وفضلاً عن ذلك، لا ينبغي التقليل من أهمية الرفض الباكستاني المعلن الآن لاحتمال أن تشمل المظلة النووية الباكستانية السعودية في إطار اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك.

فهذا التصريح يوضح، للدول الموقعة على اتفاقية مكة ولخصومها على حد سواء، أن هناك حدوداً لما يمكن أن تذهب إليه هذه الدول في سبيل الدفاع عن بعضها بعضاً.

وبالمثل، ستبيع تركيا طائرات مسيرة إلى باكستان والسعودية، وربما تمنح هذه المبيعات أولوية أكبر، بما يتفق مع ما تنص عليه المادة السابعة من اتفاقية مكة، التي تقضي بأن «يدعم الطرفان، على أساس التفاهم المتبادل، تبادل التكنولوجيا بين مؤسسات الصناعات الدفاعية»، والمادة العاشرة التي تنص على أن «يقدم الطرفان أحدهما للآخر الدعم اللوجستي في أوقات السلم والحرب وحالات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والوقود

وقطع الغيار والمعدات الأخرى».

لكن تركيا لن تدخل في حرب مع إيران دعماً للرياض، نظراً إلى علاقاتها الاقتصادية والتجارية الواسعة مع طهران. وينطبق الأمر نفسه على استبعاد احتمال إرسال إسلام آباد أو الرياض قوات إلى قبرص إذا تجدد الصراع بين جمهورية قبرص المعترف بها دولياً وجمهورية شمال قبرص التركية، التي لا تعترف باستقلالها حتى اليوم أي دولة باستثناء تركيا.

في الشرق الأوسط الجديد، تصطف الدول بحسب القضايا

يتمثل المجال الوحيد الذي بدأت فيه الدول الثلاث إظهار قدر ملموس من التعاون الأمني، يتجاوز ما كان متوقعا قبل توقيع الاتفاقية، في مواجهة الحوثيين، وهم جهة فاعلة من غير الدول. ويبدو، عند القراءة الحرفية للمادة الأولى من الاتفاقية، أن هذا النوع من التهديدات مشمول بأحكامها، إذ تنص على أنه: «إذا تعرضت وحدة أراضي أي من الأطراف أو سيادتها أو حدودها المعترف بها دولياً للتهديد أو الخطر، فعلى الأطراف استخدام جميع الوسائل اللازمة لإزالة هذه التهديدات».

ولم تتسبب هجمات الحوثيين على السعودية في سقوط ضحايا ووقوع دمار داخل المملكة فحسب، بل أنهت أيضاً حالة التهيدة الهشة التي استمرت بين الجماعة والرياض لأكثر من أربع سنوات. ويتمثل الاختلاف بين الماضي والحاضر في الدعم الذي تلقته الرياض من إسلام آباد، والذي قد تتلقاه أيضاً من أنقرة.

فقد ذكرت تقارير إعلامية أن طائرات مقاتلة باكستانية استخدمت لدعم العمليات السعودية في اليمن ضد الحوثيين. ونفت إسلام آباد هذه التقارير، لكنها أشارت إلى أنها نشرت قوات في المملكة لتقديم الدعم الدفاعي. أما أنقرة، فتدرس تقديم دعم دفاعي، لكنها أكدت بالفعل أنها لن تقدم مساعدة هجومية، وهي المساعدة التي قد تكون ضرورية لهزيمة الحوثيين، بدلا من الاكتفاء بإضعاف الجماعة بصورة مؤقتة.

وباعتبار هذا الدعم أول اختبار لاتفاقية مكة، فمن المرجح أنه يفي بالحد الأدنى من متطلبات الاتفاقية. لكن التمييز بين الدعم الهجومي والدعم الدفاعي، وكذلك بين الميليشيات والدول، يظل أمراً أساسياً لفهم طبيعة الاتفاقية وحدودها.

ولا ينبغي التقليل من أهمية الدعم الذي تقدمه إسلام آباد وأنقرة للمساعدة في توفير الحماية الدفاعية للمملكة. فهذا الدعم مهم، لكنه من المرجح أيضاً أن يكون محدود التكلفة. فالحوثيون لا يمتلكون على الأرجح القدرة أو الرغبة في الرد على باكستان أو تركيا. كما أن إسلام آباد وأنقرة لا تخاطران بخسائر مالية، من قبيل تراجع حجم التبادل التجاري مع الحوثيين.

وينبغي مقارنة ذلك بتكاليف دعم الرياض في مواجهتها مع إيران، أو دعم باكستان في حال اندلاع صراع جديد مع الهند، أو مساندة تركيا في العراق، سواء في مواجهة الدولة أو الكرد.

إن تفعيل اتفاقية مكة في مواجهة الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية يجعل منها أداة جديدة ذات أهمية، وإن كانت محدودة النطاق، للتعاون بين هذه الدول. لكنها لا ترقى إلى مستوى الترتيبات الأمنية التي يمكن أن يوفرها تكتل حقيقي.

المرونة أصبحت ضرورة لا غنى عنها

من الأفضل فهم اتفاقية مكة باعتبارها شكلاً ناشئاً من الاصطفاف المرن متعدد المسارات. فهي تمثل تحولا جدياً بعيداً عن المظلة الأمنية الأمريكية، لكنها لا تعني القطيعة معها.

لقد سرعت الحرب مع إيران مساراً مستمراً منذ سنوات، شهدت خلاله إدارات أمريكية متعاقبة، ديمقراطية وجمهورية، تقويض ثقة حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بالقول والفعل، بنظام أمني كانوا يعتمدون فيه بصورة شبه كاملة على واشنطن.

وفي الوقت نفسه، أبدت الولايات المتحدة استياءها من عدم بذل معظم حلفائها العرب، باستثناء الإمارات والبحرين، جهوداً كافية لتحمل مسؤولية دفاعهم عن أنفسهم. وهنا تكمن المفارقة.

فالحرب، التي يقال إن الإمارات والسعودية والكويت والبحرين شاركت خلالها في هجمات انتقامية ضد إيران، قد عززت اقتناع دول الخليج بضرورة البحث عن شركاء جدد ومتنوعين، بدلاً من مضاعفة اعتمادها على واشنطن وحدها. وقد نفت الكويت هذه التقارير.

وكان تنويع مصادر التسليح والابتعاد عن الاعتماد على الموردين الأمريكيين سيحدث على أي حال؛ فقاعدة الصناعات الدفاعية الأمريكية، في ظل الالتزامات الحالية، لا تكفي ببساطة لتلبية جميع احتياجات حلفاء الولايات المتحدة.

وقد ازدادت حدة هذه الحقيقة مع استمرار الحرب مع إيران في ظل حالة من عدم اليقين، فهي لم تنته بعد، ولم تتحول في الوقت نفسه إلى حرب شاملة.

وقد تؤدي اتفاقية مكة بالفعل إلى تبادل الدول الثلاث الطائرات المسييرة والمعلومات الاستخبارية فيما بينها، أو إلى إعطاء هذا التعاون أولوية على التعاون مع دول أخرى في المنطقة أو مع الولايات المتحدة.

لكن لا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الاصطفاف سيمتد خارج مجالي الدفاع والأمن ليشمل التجارة والأعمال والحوكمة والتكنولوجيا والاقتصاد والطاقة ورأس المال البشري، بالقدر اللازم لتقسيم المنطقة إلى تكتلين متنافسين.

فلا توجد أي دولة من الشرق الأوسط بين أكبر شركاء تركيا في الاستيراد، كما أن أكبر شركاء أنقرة في التصدير ينتمون إلى أوروبا، باستثناء جارتها العراق. أما أكبر سوق لصادرات باكستان فهو الولايات المتحدة.

وفي الأول من مارس ٢٠٢٦، أي بعد يوم واحد من اندلاع الحرب مع إيران، أصدرت دول الخليج بياناً في ختام اجتماع استثنائي لمجلس التعاون الخليجي، أكد فيه المجلس حقه في الرد.

وخلال الأشهر التالية، توجه عدد من سفراء دول مجلس التعاون الخليجي معاً للقاء كبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونغرس الأمريكي.

لكن غياب استجابة عسكرية منسقة تجاه إيران، وعدم التوصل إلى سياسة متفق عليها بين أعضاء المجلس حيال طهران، كشفاً عن أكثر من مجرد خلافات في وجهات النظر. فقد أشار ذلك إلى وجود إجماع بنوي لدى جميع الدول الأعضاء عن إخضاع تقديراتها الوطنية لآلية عمل جماعية.

وإذا تعذر اتخاذ موقف جماعي خلال أكبر أزمة تواجهها دول الخليج منذ عقود، فمن غير المرجح أن تخضع السعودية خياراتها لتفضيلات باكستان أو تركيا، تماماً كما لن تخضع الإمارات خياراتها لتفضيلات إسرائيل.

وبدلاً من ذلك، ستتحرك هذه الدول معاً عندما تتوافق مواقفها بشأن قضية معينة، مثل الأمن الإقليمي، ولن تفعل ذلك عندما تختلف مصالحها.

لماذا يستمر تصور التكتلين، ولماذا هو مضلل؟

يوفر التصور القائل بنشوء تكتلين في الشرق الأوسط لصانعي السياسات الغربيين إطاراً مألوفاً لمحاولة فهم التحولات المتسارعة في المنطقة، وأساساً واضحاً لبناء استراتيجية إقليمية، أو استراتيجيتين. كما أن هذا التصور يرصد بصورة صحيحة أنماط التعاون والتقارب الأيديولوجي والاتفاقيات الرسمية بين الدول. لكن الاستنتاج الذي يخلص إليه بعضهم، ومفاده أن هذه الاتفاقيات الجديدة تدفع نحو تشكيل تكتل أو تكتلات جديدة، ينطوي على سوء فهم لطبيعتها المحدودة، ولرغبة الدول المشاركة في الاحتفاظ بالمرونة ضمن تحالفاتها. فالاختلافات بين الدول التي تدخل في ترتيبات جديدة ومحدودة العضوية، سواء كانت سياسية أو مالية أو أيديولوجية أو استراتيجية، ليست فجوات ينبغي العمل على سدها. لقد خلصت دول الشرق الأوسط الأوسع إلى أن أي فجوات في علاقاتها مع حلفائها بشأن قضية معينة يمكن تعويضها من خلال التعاون مع أطراف أخرى. وبالتالي، فإن الالتزامات تظل محصورة في قطاع محدد، كال دفاع، أو حتى في مجال فرعي منه، مثل الطائرات المسييرة.

ومن المرجح أن تنظر تركيا إلى اتفاقية مكة باعتبارها فرصة لعزل إسرائيل واستهدافها سياسياً. لكن السعودية لن تكون لديها أي رغبة في الاصطفاف مع أنقرة في حربها الكلامية مع القدس، تماماً كما لن تقبل إخضاع نفسها لتفضيلات إسلام آباد أو أنقرة إذا كانت تلك التفضيلات تنطوي، ولو بدرجة محدودة، على مخاطر تهدد أهدافها الداخلية.

وبدلاً من ذلك، يرجح أن توظف المملكة الصراع الحالي مع الحوثيين بوصفه اختباراً حاسماً للاتفاقية. ولكي يشكل هذا الاختبار أساساً ناجحاً للتعاون الأمني المستقبلي، بما في ذلك نشر قوات الدول بعضها دفاعاً عن بعض عندما يتعرض أحد الأعضاء لهجوم، ينبغي أن تساعد باكستان وتركيا الرياض على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، من خلال توفير القدرات المطلوبة في الوقت الذي تحدده المملكة، وليس في الوقت الذي تقرره إسلام آباد أو أنقرة. وتحمل هذه التطورات تداعيات مهمة على السياسة الأمريكية. فمن شبه المؤكد أن واشنطن ستفقد جزءاً من نفوذها في هذا النموذج الجديد، لكن من الحماقة الخلط بين تراجع النفوذ وانعدامه تماماً.

ستظل الولايات المتحدة مورداً رئيسياً للأسلحة، ووجهة للاستثمارات، ومصدراً تسعى الدول إلى الحصول منه على التكنولوجيا، حتى مع سعي الصين إلى منافستها في جميع هذه القطاعات.

وإذا كان الشرق الأوسط يتجه نحو الاصطفاف المرن متعدد المسارات بدلاً من التكتل ضمن محورين، فلا حاجة إلى أن تختار واشنطن صراحة بين الدول المرتبطة باتفاقيات أبراهام والدول الموقعة على اتفاقية مكة.

ستواصل إدارة ترامب الدفع باتجاه اتفاقيات أبراهام، نظراً إلى أن الرئيس يعتبرها إحدى أهم ركائز إرثه في السياسة الخارجية خلال ولايته الأولى.

لكن النظر إلى اتفاقية مكة باعتبارها نقيضاً مباشراً لاتفاقيات أبراهام، حتى لو كانت بعض الدول التي بادرت إلى

الاتفاقية تنظر إليها من هذه الزاوية، من شأنه على الأرجح أن يؤدي، من دون ضرورة، إلى تبديد ما تبقى للولايات المتحدة من نفوذ.

ومن المرجح أن يفضي ذلك أيضا إلى نتيجة سلبية إضافية، تتمثل في تسريع توجه مصر والسعودية وباكستان وتركيا نحو بكين.

إن واشنطن تتمتع بميزة مهمة تتمثل في أنها ليست مضطرة إلى الاختيار بين هذه الدول، وينبغي لها ألا تفعل ذلك.

والنهج الأفضل هو المنافسة بالطريقة التي تعمل بها المنطقة نفسها حاليا: قطاعا بعد قطاع. ستكون الولايات المتحدة الشريك المفضل في الملفات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، مثل القدرات العسكرية والتدريب، وأسواق رأس المال العميقة، والتكنولوجيا المتقدمة، والمعلومات الاستخبارية. وفي المقابل، ينبغي لها أن تتقبل توجه دول الشرق الأوسط إلى شركاء آخرين في ملفات أخرى، تماما كما ينبغي للولايات المتحدة أن تفعل ذلك.

وقد أثبتت واشنطن بالفعل قدرتها على الحفاظ على اتساق السياسات عبر الإدارات الرئاسية المتعاقبة ومع أطراف إقليمية مختلفة، عندما تمنح هذه المسألة أولوية حقيقية، كما توضح اتفاقياتها المتعلقة بالذكاء الاصطناعي مع كل من السعودية والإمارات.

وفضلا عن ذلك، من شأن هذا النهج استثمار إحدى نقاط التفوق القائمة للولايات المتحدة على الصين، التي أثبتت مرارا أنها مستعدة لبيع المعدات العسكرية لدول المنطقة، لكنها لا تستعد للقيام بدور الضامن الأمني عندما يبدأ القتال.

وينبغي لواشنطن أن تستثمر تفوقها الناجم عن وجود قواعدها العسكرية وانتشار قواتها الحالي، وأن تدخل في حوار صعب، لكنه بالغ الأهمية، مع العواصم الشرق أوسطية بشأن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة وشركاؤها بعضهم من بعض لتعميق التزاماتهم المتبادلة.

إن الاستراتيجية القائمة على أن تكون الولايات المتحدة أفضل شريك في إطار الاصطفاف المرن متعدد المسارات، بدلا من محاولة هندسة تكتل لا ترغب المنطقة في قيامه، يمكن أن تضمن احتفاظ واشنطن بنفوذها، بدلا من خسارة المزيد منه.

في هذا الشرق الأوسط الجديد، تصطف الدول بحسب القضايا، ولا تختار جانبا واحدا بصورة نهائية. لم تعد الاستقلالية الاستراتيجية لدول المنطقة مجرد توجه آخذ في الظهور، بل أصبحت واقعا قائما. وكلما اتسع نطاق الالتزامات بين دولتين ليشمل قطاعات وقضايا متعددة، ازدادت قوة العلاقة بينهما. لكن الرغبة في الاحتفاظ بالمرونة ستظل قائمة، وهي حاجة لا يستطيع أي تكتل منفرد تلبيتها. ملاحظة: حدث هذا المقال في ٢٣ أكتوبر لتوضيح أن الكويت نفت التقارير الإعلامية التي أفادت بمشاركتها في هجمات انتقامية ضد إيران.

*جوناثان بانيكوف هو المدير الأول لمبادرة سكوكروفت للأمن في الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي. وشغل بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ منصب نائب مسؤول الاستخبارات الوطنية لشؤون الشرق الأدنى في مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي.



www.marsaddaily.com

اختر لغتك واقراء العالم بطريقتك

تجربة قراءة متعددة اللغات سهلة وسريعة



1		الإنجليزية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإنجليزية	English	Headlines Politics Business
2		التركية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة التركية	Türkçe	Haberler Politika Ekonomi Spor
3		الفرنسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفرنسية	Français	À la une Politique Économie Sports
4		الصينية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الصينية	中文	头条 政治 经济 体育 科技
5		الروسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الروسية	Русский	Главная Политика Экономика Спорт
6		الإسبانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإسبانية	Español	Noticias Política Economía Deportes
7		الألمانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الألمانية	Deutsch	Nachrichten Politik Wirtschaft Sport
8		الكرمانجية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الكرمانجية	Kurdancî	سهرجهم ئابووری سیاست موزلن



لغات متعددة
8 لغات عالمية



تبدیل سریع
تجربة سلسة وسريعة



موثوق وأمن
محتوى دقيق وموثوق



متوافق مع الجميع
على جميع الأجهزة

اختر لغتك ... واعش الخبر بطريقتك



طفيليون في حالة عداء مع الاتحاد الوطني

*ستران عبد الله

إنهم فاعلون في معاداة الاتحاد الوطني! منافسون سياسيون يتشممون، من على بعد مئة متر، رائحة التجمع والتآمر ضد حزب مام جلال، وما إن يشموها حتى يسارعوا إلى الانخراط فيها ولسان حالهم يقول: «إنها فرصة سانحة؛ فقد أحاط الخصوم بالاتحاد الوطني، ويريدون الانتصار عليه وإضعافه، هيا يا جماعة، دعونا نكون نحن أيضا جزءا من ذلك، لعل نصيبا من غنيمة هذا الحزب يقع، لا سمح الله، بين أيدينا».

إنهم مستعدون، في كل منعطف، لأن يضيفوا إلى سجلهم صلوات الدعاء بهزيمة الاتحاد الوطني وسقوطه. هؤلاء المهووسون لا يستسلمون ولا يملون من معاداة الاتحاد الوطني، الذي يشكل الركيزة الراسخة ليس للقضية الكردية في إقليم كردستان، بل في عموم كردستان، والعمود المتين في مسيرة إرساء الديمقراطية في كردستان والعراق. ومع ذلك، يدعون أنهم من محبي الكرد وأنصار الحرية!

اخوتي واخواتي! كيف يستقيم أن تعد نفسك محبا للكرد وديمقراطيا، بينما لا توجه سهامك إلا إلى الاتحاد الوطني؟! إن كل ما يشغلك هو الطعن في الاتحاد الوطني والنيل منه، والله، يمكنك أن تكون محبا للكرد ومناصرا للحرية من دون أن تكون اتحاديا، ولكن، والله، لا يستقيم أن تدعي ذلك فيما ينحصر نشاطك كله في معاداة الاتحاد الوطني.

لا يجوز أن يكون سجل أعمالك بأكمله مجرد صفحات سوداء ضد الاتحاد الوطني، ثم إنك تتوهم أنك سجلت لنفسك مآثر وطنية في خدمة شعبك! فإذا كانت حجتك أنك لا تستسيغ الاتحاد الوطني بصيغته الحالية، فإن سجلك يشهد بأنك كنت معاديا له ومناهضا إياه منذ عهد مام جلال. واليوم تواصل معاداته، مكملا بذلك مسارك السيئ.

لقد حملت ألقابا براقة، وما زلت كل يوم، من حزب إلى آخر ومن عنوان إلى آخر، توجه سهامك نحو الاتحاد الوطني، فما هذا؟! إنها جبهة رخيصة، تجمعت من الخصوم، وتستوعب مختلف الاتجاهات والمصالح، شرطا واحدا: ألا يكون الاتحاد الوطني جزءا منها.

في يوم، تتذرع بأن الاتحاد الوطني فعل كذا وكذا، وفي يوم آخر، تتخذ من عدم قيامه بأمر ما ذريعة لهجومك عليه، المهم أن تكون هناك مؤامرة تحاك ضد حزب الشهداء؛ أما التفاصيل الأخرى فلا أهمية لها.

هؤلاء لا يسألون أنفسهم قط: ترى، بعد كل هذا الوقت والعمر الذي يكرسونه لمعاداة الاتحاد الوطني، متى سيجدون فسحة ليقدموا هم أنفسهم شيئا للكرديتي والديمقراطية والحرية، على غرار ما يفعله الاتحاد الوطني؟!

هؤلاء، مهما حملوا من عناوين براقة وأسماء لامعة، ليسوا سوى شعوبيين مناهضين للاتحاد الوطني ولمسيرة هي من أفضل المسيرات، مسيرة مام جلال.

سواء أكانوا أفرادا أم جماعات، فإنهم يلتقون عند هدف واحد: هيا، لنضرب الاتحاد الوطني! لننقض عليه، ولنختلق الذرائع ضده، ولنجرده من ريشه وأجنحته!

يا لخيبتكم! إنكم تموتون كمدا لأنكم لا تستطيعون تحقيق غاياتكم، وتضيق صدوركم وتكل أبصاركم حين ترون أنكم، بعيدا عن الاتحاد الوطني، عاجزون عن تقديم شيء لكردستان، على غرار ما يقدمه أولئك الناس، وعن تطوير نهجكم السياسي البائس.

*الترجمة: المرصد